الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 126 | تموز 2024

منهجية التخطيط الاستراتيجي
المطلوبة لحماية الأمن الوطني اللبناني

واقع الاتحاد الأوروبي
والأزمات المتلاحقة

قرار التحكيم التجاري الأجنبي
ورفض تنفيذه في القانون اللبناني

Moulin d'or

مهما تفرقنا
بيجمعنا رغيف

WWW.MOULINDOR.COM

الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 126 | تموز 2024

شـروط النشـر

1 - «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2 - تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3 - تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة ذاتية .c.v (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص باللغة العربية لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

4 - المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5 - تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تقررها هيئة التحكيم.

6 - تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين 6000 و6500 كلمة.

7 - تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

8 - تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متوافرة على الموقع:

www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

الهيئة الاستشارية
أ.د. طارق مجذوب
أ.د. عدنان الأمين
أ.د. عصام مبارك
أ.د. ملحم نجم
العميد (ر.م.) نزار عبد القادر
أ.د. نسيم الخوري

رئيس التحرير
أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير
المعاون جيهان جبور

تدقيق لغوي
ميراي شاهين دغمان

عنوان المجلة
قيادة الجيش اللبناني،
مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان،
هاتف: 1701

العنوان الإلكتروني
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

الاشتراك السنوي
في لبنـان: 50 دولاراً أميركياً
في الخارج: 200 دولار أميركي
يتضمّن الرسوم البريدية

الاعلانات والاشتراكات
مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

المحتويات

٥

منهجية التخطيط الاستراتيجي
المطلوبة لحماية الأمن
الوطني اللبناني
العميد الركن فادي مخول

٣٧

واقع الاتحاد الأوروبي
والأزمات المتلاحقة
العميد الركن المتقاعد صلاح جانبين

٦٩

قرار التحكيم التجاري الأجنبي
ورفض تنفيذه في القانون اللبناني
الملازم أول معروف مهدي

5

Strategic Realities and
Challenges in the Armed Forces:
A Comparative Analysis between
the Lebanese, US and UK
Armed Forces
Brigadier General Imad Al Hassan

39

The Crossroads of Crisis:
Terrorism, Refugees, and Public
Policy in Lebanon
Brigadier General Elias Aad

تسهيلا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر ملخصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

النزوح وخطره على الأمن

تُعد حركة اللاجئين عبر الحدود قضية عالمية، وغالباً ما تكون مدفوعة بالسعي لإيجاد الأمان هرباً من الصراعات أو الاضطهاد أو الصعوبات الاقتصادية. وفي حين أن الضرورة الإنسانية لمساعدة النازحين تفرض نفسها معظم الأحيان، فإن تدفقهم بصورة فوضوية قد يخلق تهديدات جمة لأمن البلاد التي يدخلونها.

إن احتمال تسلل الإرهابيين هو أحد أبرز المخاوف الأمنية المرتبطة باللاجئين. لا يقتصر الخطر هنا على التهديد المباشر من جانب الإرهابيين وحسب، بل ينطوي على استهلاك الموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب بهدف رصد التحركات المشبوهة عبر الحدود ومراقبة النازحين.

من جانب آخر، قد ينجرّ بعض اللاجئين نحو العصابات الإجرامية، ما يضاعف الخطر الأمني والضغط الملقى على كاهل المؤسسات الأمنية. كذلك يخلق تدفُّق اللاجئين ضغطاً هائلاً على اقتصاد الدولة ومواردها، لا سيما الدول النامية التي تواجه تحديات اقتصادية. وتمتد الضغوط الاقتصادية إلى ما هو أبعد من الإنفاق، إذ يمكن للاجئين أن يخلقوا منافسة على الوظائف، ما يرفع معدل البطالة فضلاً عن انعكاساته الأمنية نتيجة التوتر بين السكان المحليين والنازحين.

تُقدّم هذه المعطيات منطلَقاً لفهم الصعوبات الجمة التي يواجهها لبنان جراء أزمة النازحين السوريين. ومع تأكيد ضرورة مقاربة هذا الملف من منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان بعيداً عن العنصرية، لا بد من الالتفات إلى الأثر السلبي للنزوح على لبنان اقتصاديًّا وماليًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا وبيئيًّا وصحيًّا. هذا الواقع دفع الدولة اللبنانية إلى بذل مساعٍ حثيثة والتواصل مع الجهات المعنية بهدف تخفيف وطأة النزوح.

في ظل هذا الوضع، يواصل الجيش تحمُّل مسؤولياته الوطنية وفي طليعتها الحفاظ على الأمن والاستقرار، فيما ألقت أزمة النازحين مهمات إضافية على عاتقه، ومن بينها ملاحقة الضالعين في أعمال إرهابية ومرتكبي الجرائم، ومراقبة الحدود وضبطها ومكافحة التسلل غير الشرعي.

وعلى الرغم من قسوة الظروف الراهنة وتوسُّع الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، تعمل المؤسسة العسكرية بمقتضى قدسية المهمة وتظل مصرة على متابعة تضحياتها من أجل سلامة الوطن. غير أن المرحلة الاستثنائية التي نمر بها تستدعي مضاعفة الجهود إزاء التحديات الخطيرة، بخاصة ما يتعلق بأزمة النزوح، على أمل أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في هذا الصدد، حتى نجنّب وطننا وأهلنا التداعيات السلبية لأحداث المنطقة.

العميد حسين غدار
مدير التوجيه

STRATEGY
STEP2
STEP3
STEP5
STEP6

منهجية التخطيط الاستراتيجي
المطلوبة لحماية الأمن الوطني اللبناني

العميد الركن فادي مخول

المقدمة

على الرغم من أن السياسة تُعرّف بأنها فن الممكن، إلا أنها علم وأسلوب وطريقة ممارسة السلطة لغاية تحقيق الصالح العام بغض النظر عن الأداء السياسي والانقسام بين قوى السلطة والمعارضة. يجب أن يتبع هذا العلم قواعد ونُظم توجه عمله نحو تحقيق الأهداف الوطنية، ويُترجَم بعددٍ من السياسات العامة التي تضع المعالجات وتساعد في تيسير حياة المواطن وحل المشاكل التي يواجهها. هذه القواعد والنُظم تقوم بالتحديد على وضع الدراسات والبرامج والخطط العلمية التي تنطلق من تحليل الواقع الحالي، وتصور الواقع المستقبلي الذي يُؤمّل الوصول إليه. في هذا المجال، يتساءل اللبنانيون عن سبب فشل بعض السياسات والبرامج والخطط التي تضعها الوزارات والإدارات، وهو ما أدى إلى وقوعهم في واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية، المالية والاجتماعية. وإذا كانت الأسباب والعوامل معروفة، إلا أن تحليلاً معمقًا للواقع يُظهر عدم ترابط البرامج والسياسات والخطط الحكومية وتناغمها وتناسقها. فالسياسات العامة المتعلقة بمختلف الأوجه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية وغيرها ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي الشامل الطويل الأمد، والذي يتبع منهجية منظمة ومتماسكة تبدأ بوضع أعلى هرم السلطة السياسية لاستراتيجية الأمن الوطني بهدف حماية الأمن الوطني، ليس بالوسائل العسكرية والأمنية فقط، بل بمختلف وسائل القوة. تبرز الدولة من خلال استراتيجية الأمن الوطني توجهاتها الاستراتيجية وأهدافها المستقبلية، وتحدد مصالحها الوطنية، وترسم الطرق وتخصص الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ثم تقوم بعد الانتهاء من وضعها ببثّها في جسمها الحكومي والإداري ليتمكن كل جزء منها من صياغة الخطط والبرامج التي تتوافق مع المصالح الوطنية. إذاً، هو تخطيط منهجي يهدف إلى وضع مسار السياسات العامة على السكة الصحيحة، وبالتالي حماية الأمن الوطني.

فما هي منهجية التخطيط الاستراتيجي، وهل تطبق هذه المنهجية في لبنان لحماية أمنه الوطني؟

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن عدة أسئلة متفرقة: ما هو مفهوم الأمن الوطني، وهل هو مقتصر على الأبعاد العسكرية والأمنية؟ ما هو مفهوم المصلحة الوطنية، وما علاقتها بالأمن الوطني؟ ما هو مفهوم القوة، وما هي وسائل القوة الوطنية وأدواتها، وهل لبنان يمتلكها لتحقيق مصالحه الوطنية؟ وكيف يتم التخطيط الاستراتيجي، وما علاقة الاستراتيجية باستعمال القوة وتحقيق المصالح الوطنية؟

القسم الأول

مفهوم الأمن الوطني

1 - تعريف الأمن الوطني

لقد أعطيت الكثير من التعاريف المتعلقة بالأمن الوطني، يمكن ذكر أهمها: «الأمن الوطني هو القدرة على الحفاظ على السلامة المادية للدولة وأراضيها، والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم بشروطٍ معقولة، والحفاظ على طبيعتها ومؤسساتها وحوكمتها من التعطيل من الخارج، والسيطرة على حدودها»[1]؛ و«الأمن الوطني يعني الحفاظ على أعراف وقواعد ومبادئ وقيم المجتمع والشعب، والهياكل والمؤسسات المرتبطة بهما، وحمايتهما من التهديدات العسكرية وغير العسكرية»[2]؛ إضافة إلى أن «المعنى المميز للأمن الوطني هو في تحرره من الإملاءات الخارجية الأجنبية»[3].

وإذا أردنا تبسيط الموضوع، يمكن القول إن عبارة الأمن الوطني تعني قدرة الحكومة الوطنية على الدفاع عن سيادة الدولة وحدودها ومواطنيها واقتصادها ومؤسساتها. في حين يبدو المفهوم موجهًا حصرًا نحو الحماية ضد الهجمات العسكرية المعادية، فإن نظرة أعمق وأشمل تدلنا على تضمّن المفهوم أبعادًا غير عسكرية، وعدم اقتصاره على توفير الحماية والأمن للدولة من هجمات الدول الأخرى، بل شموله الإجراءات التي تتخذها ضد الجهات غير الحكومية أيضًا، ومكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، ومواجهة الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى معالجة آثار الكوارث الطبيعية.

من هنا، يتضح لنا ضرورة استيفاء لبنان لبعض الشروط الأساسية المتعلقة بمفهوم الأمن الوطني، بسبب محدودية قدراته الأمنية والعسكرية، وتأثّره بالتطورات والأحداث الإقليمية والدولية والتدخلات في شؤونه. وإذا كان لبنان يسجل بعض الإنجازات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أنّ هناك بعض الصعوبات الناتجة عن القدرات المحدودة في مجال وقف التهريب برًا وبحرًا، على الرغم من الجهود الكبيرة الذي يبذلها الجيش، إلى جانب اعتداءات العدو الإسرائيلي وخروقاته المتكررة.

---

1 - Harold Brown, *Thinking about National Security: Defense and Foreign Policy in a dangerous world*, as quoted in Cynthia Ann Watson, U.S National Security: A Reference Handbook, Contemporary World Issues, Volume 2, Revised Edition, ABC- CLIO, 2008, P. 281.

2 - Samuel M. Makinda. *Sovereignty and Global Security*, Security Dialogue, Sage Publications, Vol. 29(3), 1998, pp. 281-292.

3 - Joseph J. Romm, *Defining National Security: The Normality aspects*, Pew Project Series, Council on Foreign Relations Press, 58th East, 68th St, New York, 1993, p. 122.

2-أنواع الأمن

انطلاقًا من هذه التعريفات، يمكن إيجاز عدة أنواع من الأمن منها:

- الأمن السياسي، ويشير إلى حماية سلامة النظام السياسي والمجتمع وسيادتهما من التهديدات الداخلية غير المشروعة والتهديدات أو الضغوط الخارجية، وهي تنطوي بشكلٍ أساسي على تحقيق الأمن الوطني وإنفاذ القانون، واتخاذ تدابير ضد القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان.
- الأمن الاقتصادي، الذي لا يقتصر على توفير احتياجات الناس وخلق فرص عمل واتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر وتحقيق المساواة في الدخل فحسب، بل يشمل مدى حرية الدولة في التحكم في قراراتها الاقتصادية والمالية أيضًا، وامتلاك القدرة على حماية ثرواتها والدفاع عن حريتها الاقتصادية في مواجهة التهديدات والإكراه الخارجي، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والتمويل.
- الأمن الاجتماعي، الذي يشمل سلامة الناس من الجوع والمرض والقمع والعنف والجريمة والإرهاب، واتخاذ تدابير ضد التوترات بين الأعراق والطوائف والأجناس المختلفة، والحفاظ على الحقوق.
- أمن الطاقة والموارد الطبيعية، الذي يعني قدرة الدولة على الوصول بحريةٍ إلى موارد الطاقة مثل النفط والغاز والمياه والمعادن، من دون تدخّل من دول أخرى أو كيانات سياسية أو عسكرية لأغراضٍ سياسية أو غير تجارية.
- الأمن الغذائي، ويعني اتخاذ تدابير لمكافحة الجوع والمجاعة وتأمين الاكتفاء الغذائي الوطني.
- الأمن البيئي، ويعني مواجهة مشاكل تغيّر المناخ والاحتباس الحراري، واتخاذ تدابير لمكافحة التدهور البيئي واستنزاف الموارد وتضخم الكوارث الطبيعية وارتفاع نسب التلوث.
- الأمن الصحي، ويعني اتخاذ تدابير لمكافحة الأمراض والأغذية غير الآمنة وسوء التغذية وعدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.
- الأمن الداخلي، ويعني فرض سيادة القانون والحفاظ على السلم الأهلي، وحماية أمن المرافق والمنشآت العامة والخاصة والمطارات والموانئ، وغيرها.
- الأمن السيبراني، الذي يشير إلى حماية أجهزة الكمبيوتر والبنية التحتية التي تعالج البيانات وأنظمة التشغيل الحكومية من التدخلات الضارة، سواء من خارج الدولة أو من داخلها[4].

4- Human Security Unit, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Human Security in Theory and Practice*, the internet, available from: https://shorturl.at/eyzU2, date entered: 20/2/2024.
Kim R. Holmes, *what is National Security, 2015 Index of U.S. Military Strength*, the Heritage Foundation, the internet, available from: https://shorturl.at/nvJY6, date entered: 20/2/2024.

- الأمن العسكري، الذي يعني اتخاذ التدابير العسكرية والأمنية الضرورية لحماية حدود وسيادة الدولة من الاعتداءات العسكرية الخارجية.

لا يمكن إنكار الواقع الذي يمرّ به لبنان على مختلف الأصعدة، فقد أدت الاصطفافات والانقسامات الحادة بين مختلف الأفرقاء إلى تعطيل الحياة السياسية عند كل محطة وطنية أساسية، والتأثير في قدرة الأجهزة الأمنية والعسكرية وإمكاناتها. وإذا كانت القدرات العسكرية والأمنية استطاعت مكافحة الإرهاب في الداخل، وتوفير حد أدنى من شروط الأمن السيبراني وحماية السلم الأهلي، إلا أن عوامل عديدة تؤثر في جهوزيتها وتنفيذ مهمّاتها. تراجعت قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن، كالكهرباء والمياه والصحة والتعليم، وازداد الفقر، وتصاعدت معدلات البطالة والهجرة، وفقد المواطنون مدخراتهم وودائعهم المالية في المصارف، إلى جانب عدم استكمال عمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما حتى الآن. على صعيد آخر، هناك مشكلة في تأمين الاكتفاء الغذائي الذاتي على الرغم من وفرة الأراضي الزراعية، في ظل عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي، والاستيراد من الخارج.

من ناحية أخرى، ارتفعت مستويات التلوث بشكلٍ كبير، وتكدست النفايات في الشوارع، واستمر رمي الأوساخ في الأنهار والبحيرات وعلى الشواطئ ومياه البحر، من دون القيام بخطوات مهمة بهدف المعالجة واتخاذ التدابير الحازمة بحق المخالفين.

3-مفهوم المجمع الأمني Security Complex

إذا كان الأمن الوطني يعني قدرة الدولة على توفير الحماية والدفاع عن مواطنيها، إلا أنه لا يعني قدرتها على حل كل المشاكل التي تعترضها بقواها الذاتية. فالمشاكل التي فرضتها الطبيعة والعديد من الأنشطة الأخرى على الصعيد العالمي، وبخاصةٍ العولمة، أبرزت عدم قدرة أي جهاز أمني وطني على التعامل معها بمفرده، ما فرض تعاوناً وتنسيقًا وترابطاً واعتمادًا متبادلاً بين مختلف الدول، وأدى إلى تطور مفهوم الأمن العالمي. وعلى الرغم من وجود حدود أو مسافة فاصلة بين الأمن الوطني والأمن العالمي من الناحية النظرية، إلا أنها ليست كافية للحفاظ على ترسيم واضح بينهما، بل يمكن تأكيد علاقة تكافلية بينهما، لأنه في الكثير من الأحيان تعترض دولة ما مشاكل أمنية داخلية لا تستطيع التعامل معها بشكلٍ أحادي من دون مساعدة، أو يمكن أن يواجه المجتمع الدولي قضايا أمنية دولية بحاجةٍ إلى قدرات جهاز أمني محلي لمواجهتها، وهذا ما يعني ضرورة إحداث آليات لتعاون أجهزة الأمن الوطني وتآزرها مع تلك المعدّة لحماية الأمن العالمي.

في هذا المجال، يمكن التكلم عن مفهوم المجمع الأمني Security Complex، وهو الوضع الذي تكون فيه المخاوف الأمنية للدول مترابطة بشكلٍ عميق إلى درجة أنه لا يمكن النظر في الاحتياجات الأمنية لدولةٍ واحدة بشكلٍ واقعي، من دون الأخذ في الاعتبار مراعاة الاحتياجات الأمنية للدول الأخرى، إضافة إلى أنه من مصلحة جميع الدول عدم السماح بتصاعد التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن الوطني لدولةٍ واحدة لكي تصبح مشكلة عالمية[5].

هنا، يمكن ذكر الكثير من الأمثلة التي تتطلب تعاوناً دولياً للمحافظة على الأمن والسلام، أهمها:

- قضايا البيئة وتغيّر المناخ والتعامل مع آثار النشاطات المناخية المتطرفة.
- قضايا نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- قضايا مكافحة البطالة وتوفير العمالة والغذاء وتأمين الرعاية الصحية المتعلقة بانتشار الأمراض المعدية.
- مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب.
- مواجهة تحديات تدفّق اللاجئين ومشاكلهم التي تتجاوز الحدود الجغرافية القومية، وغيرها من الأمثلة التي تعرّض الأمن العالمي للخطر إذ يقتضي تضافر قوى دولية وجهود مشتركة لمواجهتها.

أخيرًا في هذا السياق، لاحظ لويس بيريس أن قادة العالم يواصلون التصرف كما لو أن أمن دولهم يعتمد على القوة الوطنية فقط، وهو يدعوهم إلى تبنّي روح جديدة من الوحدة، وتبنّي المسار الجماعي الذي يرى رفاهية وأمن كل منها من منظار ما هو أفضل للجميع، وبالتالي للأمن العالمي والنظام[6].

يتعاون لبنان مع المجتمع الدولي في العديد من القضايا المترابطة والمشتركة. على سبيل المثال، تتعاون الأجهزة الأمنية، العسكرية والمالية مع الأجهزة التابعة لدولٍ إقليمية أو دولية في مكافحة الإرهاب، وملاحقة الإرهابيين وتجفيف مصادر تمويلهم، وهو سبق وتعاون مع منظمة الصحة العالمية لمواجهة تداعيات وآثار فيروس كورونا. وعندما اتضح أن مشكلة النزوح السوري بدأت تشكل خطرًا وجوديًا،

5 - Bill McSweeney, *Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations*, Cambridge University Press, 1999.

6 - Louis Rene Beres. *Terrorism and Global Security: The Nuclear Threat*, Westview Press Inc., 1979.

إذ بدأت تتكشف تداعياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية يومًا بعد يوم، وتزداد وطأتها على مختلف الشرائح اللبنانية، اتفق أغلب فئات المجتمع اللبناني على أن هذه المشكلة أصبحت تشكّل تهديدًا على الأمن الوطني اللبناني، وتقتضي المصلحة الوطنية البحث عن آليات لمعالجتها. إن تعامل المجتمع الدولي مع قضية النازحين السوريين من دون أي اعتبار للمصلحة الوطنية اللبنانية، يطرح تساؤلات عن جدية المجمع الأمني ومصداقيته، وقدرة الدولة اللبنانية على مواجهة ضغوطات الخارج حماية لأمنها الوطني ضمنه. لذلك، لا يعني الانتماء إلى المجمع الأمني التأثير في السيادة اللبنانية، بل تعزيزاً لها، مقابل قيام الشروط الموضوعية التي تسمح للدولة بتحديدٍ دقيق لمصالحها الوطنية، وامتلاكها وسائل القوة الكافية لتحقيقها.

تُعنى الدولة بحماية أمنها لتحقيق مصلحة ما. فالأخيرة ليست خاصة بل عامة، ولا ترتبط بشخصٍ أو فريق سياسي بل تخص المجتمع كله، إذاً، إن غاية الأمن الوطني هي تحقيق مصلحةً وطنية.

القسم الثاني

مفهوم المصلحة الوطنية

1-تعريف المصلحة الوطنية

يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بما صاغه الديبلوماسي الإيطالي جيوفاني ديللا كاسا في العام 1547، وهو معروف بالإيطالية بـ Ragion di Stato وبالفرنسية بـ raison d'état، والذي تبنّاه المفكر السياسي الإيطالي أنطونيو ميكيافيلي، ثم أخذ شهرته عبر نشره لاحقًا على نطاق واسع على يد المفكر السياسي الإيطالي جيوفاني بوتيرو أواخر القرن السادس عشر[7]. إلا أن مفهوم المصلحة الوطنية هو مصطلح غامض ومبهم، إذ يمكن تفسيره حسب السياق الذي يُستخدم فيه، ويتخذه صانعو السياسات دائمًا ليتناسب مع هدفهم المتمثل في تبرير تصرفات دولهم. مثلًا، برر هتلر سياساته التوسعية باسم المصالح الوطنية الألمانية، وبررت الولايات المتحدة تدخّلاتها في أفغانستان والعراق وغيرها من الأماكن باسم المصلحة الوطنية الأميركية، وبررت روسيا عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا باسم المصالح الوطنية الروسية، وتبرر الصين نزاعها مع تايوان باسم المصالح الوطنية الصينية، والآن تتحدث الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن عن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من منطلق مصالحها الوطنية. أما باحثو المدرسة المؤسساتية الليبرالية liberal institutionalist ومدرسة الواقعية الجديدة Neorealist يميلون إلى اعتبار المصلحة الوطنية تدور حول الأمن والسلطة[8]. وينظر الباحثون الليبراليون liberals إلى المصالح الوطنية باعتبارها مزيجًا لأهداف الجماعات السياسية المحلية وغاياتها[9]. بينما يرفض الباحثون البناؤون Constructivists ثبات المصلحة الوطنية، ويجادلون بأن غايات الدول وأهدافها تتشكل من خلال التفاعلات الاجتماعية القابلة للتغير[10].

يمكن الاستشهاد بهذه الأمثلة وغيرها الكثير، لتأكيد الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم، ما يعيق عملية تعريفه بشكلٍ مقبول عالميًا. ومع ذلك، عرّف العديد من العلماء المصلحة الوطنية، إلا أن الباحثَ سيكتفي بتعريفَين: الأول وضعه هانز مورغنتاو: «إن معنى المصلحة الوطنية هو البقاء، وحماية الهوية المادية، السياسية والثقافية ضد اعتداءات الدول القومية الأخرى»[11]، والثاني وضعه جوردون دي برووير: «تتكون المصلحة

7 - J.H. Burns, *Cambridge History of Political Thought 1450-1700*, Cambridge University Press, 1991, p.479.

8 - Hans Joachim Morgenthau, *In Defense of the National Interest*, Alfred A. Knopf, New York, 1952, p. 283.

9 - Andrew Moravcsik, *Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics*, International Organization, The MIT Press, Vol. 51, No. 4, Autumn, 1997, pp. 513-553.

10 - Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, Cambridge University Press, 1999.

11 - Hans J. Morgenthau, *Another Great Debate: The National Interest of the United States*, The American Political Science Association, Vol. 46, No. 4 (Dec., 1952), pp. 961-988.

الوطنية من ثلاثة مكونات تكمّل بعضها، الأمن، الازدهار والرفاهية الاجتماعية. فالأمن يدعم الازدهار الذي يخلق بدوره القوة ويدفع الثمن المادي لتحقيق الأمن الاجتماعي، والمجتمع الذي يعمل بشكلٍ جيد يقلل من المخاطر الاقتصادية والأمنية[12]. انطلاقًا من هذَين التعريفَين يمكن القول إن المصلحة الوطنية هي ما تهدف وتطمح الدولة ذات السيادة لتحقيقه، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وغيرها. وفي مجال العلاقات الدولية، إن المصلحة الوطنية هي مفهوم أساسي تصيغ الدولة عبره سياساتها الخارجية بهدف تحقيقه أو تأمينه، ومن خلاله تبرر أفعالها وتصرفاتها في سعيها وراء السلطة والأمن والثروة.

إذاً، هي المصالح والأهداف والغايات التي تحاول الدولة دائمًا الحفاظ عليها وحمايتها والدفاع عنها وتأمينها في علاقاتها مع الدول الأخرى. عادة، يستحضر مصطلح المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية لتصوير الدولة التي تدافع عن مصالحها داخل النظام الدولي إذ تكثر المخاطر التي تعرّضها للخطر الدائم. أما مع كتاب الواقعية السياسية، فيُستخدم تعبير المصلحة الوطنية للإشارة إلى ما هو الأفضل للأمة في علاقاتها مع الدول الأخرى. هكذا، لا يؤكد هذا الاستخدام للمصطلح التهديد الذي تتعرّض له الأمة من الفوضى الدولية فحسب، بل يؤكد القيود الخارجية المفروضة على حرية مناورة الدولة من خلال المعاهدات، ومصالح الدول الأخرى وقوتها، وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الدولة أيضًا. من هنا، يركز الاستخدام التحليلي لمصطلح المصلحة الوطنية على دور الدولة باعتبارها تجسيدًا لمصلحة الأمة، وهو يساعد في فحص سلوكها في العلاقات الدولية. لذلك ركزت الواقعية السياسية على تقييم آثار السياسة الخارجية على الأمن الوطني باعتباره جوهر المصالح الوطنية، ما يعني أن مصطلحَي الأمن الوطني والمصلحة الوطنية مترابطان بشكلٍ وثيق[13].

2-تصنيف المصالح الوطنية

عند وصف المصالح الوطنية التي تسعى الدول إلى تأمينها، يتم عمومًا تصنيفها إلى نوعَين:

- المصالح الضرورية الحيوية، وهي الهوية التي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: الهوية الجسدية- المادية التي تشمل الأرض والحدود، الهوية السياسية التي تعني النظام السياسي والاقتصادي، والهوية الثقافية التي تمثل القيم التاريخية التي تدعمها الأمة كجزءٍ من تراثها الثقافي. هذه المكونات هي حيوية لأنها ضرورية لبقاء الأمة، إذ تقرر الأخيرة خوض الحرب من أجل تأمينها أو حمايتها.

12 - Gordon de Brouwer, *Bringing Security and Prosperity Together in the national Interest*, Center for Strategic & International Studies CSIS, February 12, 2020, the internet, available from: https://shorturl.at/awBE1, date entered: 21/2/2024.

13 - *National Interest*, Oxford Reference, the internet, available from: https://rb.gy/msxzqt, date entered: 21/2/2024.

- المصالح المتغيرة أو غير الحيوية، وهي تلك التي تحددها الظروف أو ضرورة تأمين المكونات الحيوية، ويتم تحديدها من خلال صناع القرار، الرأي العام، الأحزاب، الطوائف، جماعات المجتمع المدني، أو المجموعات والمكونات الشعبية والثقافية وغيرها. إن هذه المصالح المتغيرة هي رغبات وتمنيات تودّ الدولة بلا شك أن تحققها، ولكنها لن تستميت لخوض الحرب من أجلها، مثل الرخاء الاقتصادي وتحقيق السلام والعدالة ونشر الديموقراطية وغيرها.

يمكن تصنيف نوعَي المصالح الوطنية، أكانت ضرورية حيوية أم متغيرة غير حيوية، إلى أربعة فروع:

الفرع الأول يتعلق بأهميتها، ونجد: المصالح الأساسية التي لا يمكن لأي دولة أن تتنازل عنها إذ تدافع عنها بأي ثمن، والمصالح الثانوية التي تقل أهمية عن المصالح الأساسية إلا أنها تظل مهمة للدولة.

الفرع الثاني يتعلق بمدتها، فنستنتج: المصالح الدائمة الثابتة نسبيًا على المدى الطويل، والتي يمكن أن تخضع لتغييراتٍ بطيئة للغاية، والمصالح المتغيرة التي تتغير وفق الظروف والمعطيات التي تتكون من خلال التيارات المتقاطعة للشخصيات والرأي العام والمصالح الطائفية والسياسات الحزبية والشعبية والثقافية.

الفرع الثالث يتعلق بمداها، إذ نجد: المصالح العامة التي تنطبق على عدد كبير من الدول، والمصالح المحددة من حيث الزمان والمكان.

الفرع الرابع يتعلق باندماجها، ونرى: المصالح المتطابقة، أي المصالح المشتركة بين عدد كبير من الدول. المصالح المتكاملة، أي التي تشكل أساس الاتفاق على بعض القضايا المحددة على الرغم من أنها ليست متطابقة. المصالح المتضاربة، أي المتعارضة وليست متكاملة ولا متطابقة[14].

من حق الدولة وواجبها تأمين مصالحها الوطنية، ولها حرية اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض، سواء أكانت سلمية أو قسرية. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار على المستوى الدولي، يُتوقع من الدول الامتناع عن استخدام الوسائل القسرية لشن الحروب، والاستعانة بالوسائل السلمية لتسوية النزاعات وتأمين المصالح الوطنية. فالتعايش السلمي، والحل السلمي للصراعات، والتعاون المتبادل الهادف من أجل التنمية هي المصالح المشتركة لجميع الدول. وعلى هذا النحو، إلى جانب تعزيز مصالحها الوطنية، يجب على الدول أن تحاول حماية المصالح المشتركة وتعزيزها من أجل المصلحة الأكبر للمجتمع الدولي بأسره. لذلك، في أثناء صياغة الدولة لأهدافها وغاياتها ومصالحها الوطنية، عليها أن تتأكد كونها متوافقة مع

14- Thomas W. Robinson, *A National Interest Analysis of Sino-Soviet Relations*, International Studies Quarterly, Oxford University Press, Vol. 11, No. 2 (Jun., 1967), pp. 135-175.

المصالح الدولية للسلام والأمن، حماية البيئة، حماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. هذا يجعل من الضروري لكل دولة أن تصوغ سياستها الخارجية وتدير علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس مصالحها الوطنية بما ينسجم مع المصالح المشتركة للعالم أجمع.

ما هي المصالح الوطنية اللبنانية؟ هل يمكن تحديد هذه المصالح التي تبرر السياسة اللبنانية، داخليًا وخارجيًا؟ كل طرف يفهم المصلحة الوطنية من المقاربة التي تناسب أهداف فريقه السياسي وتطلعاته، والتي تُغَيّب أحياناً المقاربة الوطنية الشاملة التي تحقق الأمن الوطني، وتساهم في الازدهار الاقتصادي، وتقوّي التماسك الاجتماعي، وتحافظ على الهوية الوطنية الجامعة المستندة إلى القيم والعادات والتقاليد الوطنية. وإذا كنا قد تكلمنا عن تعارض ثم تقارب وجهات النظر حول ملف النزوح السوري كمثالٍ عن كيفية مقاربة اللبنانيين للمصالح الوطنية، إلا أن هذا دليل على الاختلافات في مصالح اللبنانيين الوطنية ورؤيتهم. يرى البعض أن المصلحة الوطنية هي في اتخاذ الحياد كموقفٍ في السياسة الخارجية، بينما يعارض آخرون انطلاقًا من عدم إمكان غض النظر عن استضعاف الشعوب والعدوان عليها وسلبها حقها في تقرير مصيرها. على صعيد آخر، يرى البعض أن المصلحة الوطنية هي في العلاقة مع الغرب على اعتبار أن النظام اللبناني ديموقراطي برلماني يعتمد على الرأسمالية الليبرالية التي تكفل المبادرة الفردية، وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار، بينما يرى آخرون أن هذا النظام أضر بلبنان، والمصلحة الوطنية تقتضي الانفتاح على الشرق. ما يهمنا هنا في سياق منهجية التخطيط الاستراتيجي أنه لا يمكن تحقيق المصالح الوطنية مهما تكن، وبالتالي حماية الأمن الوطني اللبناني، من دون وسائل وأدوات. فما هي وسائل القوة الوطنية وأدواتها، وهل تملكها الدولة اللبنانية؟

Liban Cables

by Nexans

احموا حالكن من حرايق الكابلات المزورة

امسحوا الكود بتطبيق **NEXANS**
لتتأكدوا من الكابلات الأصلية!

Google Play App Store

liban.cables Liban Cables

www.libancables.com

القسم الثالث
القوة الوطنية

1-تعريف مفهوم القوة

القوة هي قدرة الدولة على فعل شيء ما، وفرض سلطتها وهيمنتها، والحصول على تأثير كبير في المجال الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي أو أي مجال أساسي آخر. إذاً، يكمن هدف السياسة الخارجية في تأمين الأهداف المحددة للمصلحة الوطنية من خلال استخدام القوة الوطنية، ما يعني أن تحقيق المصالح الوطنية يرتبط بالقوة. في هذا السياق، ترى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن الهدف الوحيد للدولة هو القوة أو القدرة على التأثير، ويرى هانز مورجنتاو أن أهداف الدولة تتحدد في ثلاثة: إما زيادة القوة، أو الاحتفاظ بالقوة، أو تحقيق الهيبة والنفوذ[15]. وغالبًا ما ينظر بعض الكتاب والمفكرين والمحللين إلى مفهوم القوة على أنه تعبير عن قدرة الدولة على استخدام قوتها العسكرية لفعل شيء ما. إلا أن هذا النهج ليس علميًا ولا موضوعيًا، لأنه يمكن ممارسة القوة من خلال وسائل غير عسكرية، مثل القوة الاقتصادية، ويمكن استخدامها من قبل جهات فاعلة من غير الدول، مثل الشركات العابرة للحدود. ففي العلاقات الدولية، يشير مفهوم القوة غالبًا إلى الدول، إلا أنه لا يمكن لأحد أن ينكر القوة التي تمتلكها المؤسسات المالية، والشركات غير التابعة للدولة، والمنظمات غير الحكومية الكبرى، والمنظمات الإرهابية والإجرامية، وغيرها[16]. بعبارةٍ أخرى، القوة هي ما يميز قدرة أي جهة فاعلة في النظام الدولي على التصرف حيال الجهات الفاعلة الأخرى، ومع النظام نفسه، للدفاع عن مصالحها، أو تحقيق أهدافها، أو الحفاظ على تفوقها وهيمنتها أو حتى تعزيزها[17].

وللدلالة على الأبعاد المختلفة للقوة، اعتمد حلف الناتو مفهوم أدوات القوة الوطنية Instruments of National Power DIMEFIL ليشير إلى قدرة الدولة على تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية عبر سبع أدوات رئيسة هي: القوة الدبلوماسية، القوة الإعلامية، القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، القوة المالية، القوة الاستعلامية أو المخابراتية وقوة تطبيق القانون[18]. وتُترجم القوة في العلاقات الدولية إلى أفعال

15 - Hans J Morgenthau, *politics among nations*, 4th edition, Knopf, New York, 1967, pp. 25-26.

16 - سيركز الباحث في هذه الأطروحة على قوة الدولة الوطنية.

17 - Pierre Verluise, *Géopolitique - La puissance: Quels sont ses fondamentaux?*, la revue géopolitique, l'internet, disponible sur https://rb.gy/74y7fx, la date d'entrée: 22/2/2024.

18 - *The Elements of DIMEFIL instruments of power in the Grey Zone*, NATO allied command transformation, Volume I, Number 2, Winter 2017, p.6.

تعطي قيمة للدولة، وترفع مكانتها بين نظيراتها، وتجعلها مرهوبة ومحسوبة. وهذه الأفعال هي:

- القدرة على الفعل، وتعني قدرة الدولة على التصرف من دون أن يتمكن الحلفاء أو الخصوم من إبطائها أو إيقافها أو منعها[19].
- القدرة على التسبب في الفعل، وتعني قدرة الدولة على إجبار الحلفاء أو الخصوم أو إقناعهم أو دفعهم للقيام بشيءٍ ما بعدة وسائل لتوفير الشرعية لهذا الفعل[20].
- القدرة على المنع من الفعل، وهي قدرة الدولة على منع الحلفاء أو الخصوم أو إقناعهم أو حثهم على عدم القيام بعملٍ معين، وذلك بسبب تفوّق الدولة أو توازن القوى مع دولة أخرى[21].
- القدرة على رفض الفعل، أي قدرة الدولة على رفض القيام بعملٍ ما يفرضه عليها حلفاؤها أو أعداؤها[22].

2-أبعاد القوة

يأخذ مفهوم القوة أبعادًا مختلفة:

أ-هو مفهوم متعدد الأوجه، من حيث تصنيف القوة وتوزيعها حسب المناطق ومصطلحاتها، إذ تتغير هذه التصنيفات بتغيّر الظروف والمعطيات، ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى تقدّم بعض الدول وتراجع دول أخرى في النظام العالمي، وبخاصةٍ على مستوى القدرات. لذلك نرى الدول العظمى، الدول الكبرى، الدول المتوسطة، الدول المتراجعة، الدول القديمة، الدول الناشئة، وما إلى ذلك؛ كما نرى الدول القوية إقليميًا، والدول القوية دوليًا؛ إضافة إلى أنه تتغير تسميات النظام العالمي حسب التحول في مراكز القوة العالمية للدول، مثل النظام العالمي متعدد الأقطاب أو ثنائي القطب أو أحادي القطب. بشكلٍ عام، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القوة:

- القوة الصلبة، وهي التي تتمثل بقدرة الدولة أو الهيئة السياسية على استخدام الحوافز الاقتصادية أو القوة العسكرية للتأثير في سلوكيات الجهات الفاعلة الأخرى، وهو ما يعني الاستفادة من الموارد الوطنية كافة لاستخدام القوة بهدف فرض الهيمنة والإكراه على الدول الأخرى. يقوم مفهوم القوة الصلبة على مقياس القوة الذي تقترحه المدرسة الواقعية في نظرية العلاقات الدولية، إذ يؤكد هانز مورجنثاو

---

19 - مثلًا: الغزو الأميركي للعراق والغزو الروسي لأوكرانيا واللذان لم يتمكن أحد في المجتمع الدولي من منع حدوثهما على الرغم من الانتقادات الواسعة النطاق لهما.

20 - حالتان يمكن تقديمهما هنا: الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لإنشاء تحالف بعد غزو العراق للكويت في العام 1990، بالإضافة إلى قدرتها على فرض عقوبات اقتصادية على إيران ودفع الدول الحليفة والصديقة إلى القيام بالمثل.

21 - المثل الذي يمكن تقديمه هنا هو الحظر المتبادل على استخدام أسلحة الدمار الشامل بين القوى العظمى.

22 - مثلًا، رغم شدة اعتراضات الدول الخمس الموقعة على الاتفاق النووي مع إيران على انسحاب الولايات المتحدة منه، إلا أن الأخيرة انسحبت منه.

استخدام القوة القسرية في السياسة الدولية لرفع قيمة القوة السياسية وفعاليتها، وتعد القوة المسلحة العامل المادي الأكثر أهمية للقوة السياسية للأمة[23]. أما جوزيف ناي فيعرّف القوة الصلبة بأنها استخدام الدولة لمفهوم العصا والجزرة المتمثل بالقوتَين الاقتصادية والعسكرية بهدف التأثير في الآخرين ليتبعوا إرادتها[24]. هذا يعني أن الدولة يمكنها استخدام قدراتها العسكرية أو التهديد باستخدامها، أو تسهيل المعاملات الاقتصادية، أو التهديد بإيقافها أو منعها في سبيل تحقيق أهدافها. وبطبيعة الحال، فإن السؤال لا يتوقف على قدرة الدولة على فرض إرادتها على الآخرين، بل يجب أن يشمل قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد تطلعات الآخرين أيضًا، اعتمادًا على القوة العسكرية والاقتصادية[25].

- القوة الناعمة، وهي التي تتمثل في الاستعاضة عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة باستثمار النفوذَين الثقافي والاقتصادي اللذين تتمتع بهما دولة ما لإقناع الدول الأخرى القيام بشيءٍ ما. لقد حدد جوزيف ناي، الذي أنشأ هذا المفهوم، في البداية ثلاث ركائز رئيسة للقوة الناعمة هي: القيم السياسية، الثقافة والسياسة الخارجية[26]. وعلى عكس الطبيعة القسرية للقوة الصلبة، تستخدم القوة الناعمة تقنيات الجذب الإيجابي والإقناع لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهي تتجنب أدوات السياسة الخارجية التقليدية المتمثلة في سياسة العصا والجزرة، وتسعى بدلاً من ذلك إلى ممارسة النفوذ من خلال بناء الشبكات، واعتماد سردية وحجج مقنعة، وتبنّي قيم وقواعد محددة للتعامل الدولي، والاعتماد على الموارد الثقافية، العلمية والسياحية التي تجعل أي بلد جذابًا للعالم بشكلٍ طبيعي. لقد أصبحت القوة الناعمة اليوم وسيلة من وسائل قوة الدولة، إذ يتم استخدامها لتعزيز القيم الوطنية ونشرها من خلال اللغة، المسرح، التلفزيون، الإذاعة، المهرجانات، الأفلام وغيرها من النشاطات الثقافية، ونشر القيم السياسية الوطنية مثل الديموقراطية، حق الشعب في تقرير المصير، حقوق الإنسان، الحريات العامة والخاصة، احترام القانون الدولي وغيره، استخدام السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف الوطنية من خلال التواصل مع الدول الأخرى وتطوير العلاقات معها ومحاولة إبراز الصورة المشرّفة للبلاد على المنابر العالمية.

- القوة الذكية، وهي التي تشير في العلاقات الدولية إلى نهج يستعمل مزيجًا من استراتيجيات القوة الصلبة والقوة الناعمة، إذ يؤكد الحاجة إلى جيش قوي من جهة،

---

23 - Hans J Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, New York: Alfred A. Knopf: 1950.

24 - Joseph Nye, *power in the global information age: from realism to globalization*, London, New York, Routledge, 2004.

25 - الولايات المتحدة استخدمت القوة الصلبة عندما غزت العراق، وهي تستخدم اليوم العصا والجزرة مع إيران، عندما تزيد من مستوى الضغوط الاقتصادية عليها، كما تقوم بتصفية شخصيات بارزة،

26 - Joseph Nye, *bound to Lead: The Changing Nature of American Power*, Basic Books, Reprint edition, August 6, 1991.

ويستثمر بكثافةٍ في التحالفات والشراكات والمؤسسات على جميع المستويات من جهة أخرى، لتوسيع النفوذ وإضفاء الشرعية على العمل[27]. يشير جوزيف ناي إلى أن استراتيجيات السياسة الخارجية الأكثر فعالية اليوم تتطلب مزيجًا من موارد الطاقة الملموسة وغير الملموسة، أي إن استخدام الطاقة الصلبة أو الطاقة الناعمة فقط في موقف معين لن يكون كافيًا بشكلٍ عام[28]. ببساطةٍ، فإن القوة الذكية تتضمن الاستخدام الاستراتيجي للدبلوماسية، الإقناع، بناء القدرات، إظهار القوة والنفوذ ونشرها بطرقٍ فعالة من حيث التكلفة، والتمتع بشرعيةٍ سياسية واجتماعية[29].

ب-القوة مفهوم متطور، متحرك وليس جامدًا، إذ لا يتبع نمطاً ثابتاً في التعبير عن القدرات، بل يرتبط بالتطور التقني والتكنولوجي الذي يميز كل عصر من العصور التاريخية. فبسبب الأشكال المتعددة التي يمكن أن تظهر بها القوة، فإن هناك عوامل أخرى تجعلها أكثر تعقيدًا مما تبدو في الواقع:

- تتغير عوامل القوة باستمرارٍ، إذ إن العوامل التي حددت القوة في الماضي لا ينبغي أن تظل كذلك في عالمنا اليوم. فعلى سبيل المثال، اتسمت القوة في الماضي بالأعداد البشرية، براعة القادة في العمليات والمناورات العسكرية، تجاوز الطوق وضرب الخصوم للقضاء عليهم وتدميرهم، المهارات الفردية في استخدام السيف والدرع والرمح، والجهود التي يبذلها المقاتلون في المواجهات المباشرة والقريبة والتي تشتمل على الفروسية والشجاعة والإقدام. أما اليوم، فالقوة هي ذكية، تتميز بمزيجٍ من القوة الصلبة والناعمة، وبتقنيات المعلومات والاتصالات ونظام القيادة والسيطرة وقدرات تدمير مختلف أنواع الأسلحة واحترافية ضرب الأهداف من مسافة بعيدة، بالإضافة إلى مهارة استخدام القوة الاقتصادية، الدبلوماسية والسياسية. تتجلى القوة في عالمنا اليوم في ما يسمّى بحروب الجيل السادس، التي تعتمد على خلق التناقضات بين السلطة والمجتمع

27 - *CSIS Commission on smart power: a smarter- more secure America*, Centre for strategic & international studies, Co-Chairs: Richard L. Armitage Joseph S. Nye, Jr, (pdf), 2006, the internet, available on: https://rb.gy/z8j9fx date entered: 23/2/2024.

28 - Doug Gavel, *Joseph Nye on Smart Power*, Harvard Kennedy School for science and international affairs, July 3, 2008, the internet, available on: https://rb.gy/bjgctq, date entered: 24/2/2024.

29 - Chester A Crocker, et.al, *leashing the dogs of war: conflict management in a divided world*, US institute of peace press, 2007, p.13.

في دولة ما، باستغلال الوسائل كافة، وبخاصةٍ العنف غير المسلح، الجماعات الإيديولوجية المسلحة، عصابات التهريب المنظمة، والتنظيمات الإرهابية ومجموعات الهجمات السيبرانية المنظمة، بهدف شن نزاعات اقتصادية، سياسية واجتماعية داخلية، إحداث فوضى، ارتكاب أعمال إجرامية، فبركة المعلومات وتبديل الحقائق، وإرهاب المواطنين بهدف تحدي قدرة الدولة على ضبط الأمن، ووضعها في مواجهة المجتمع الداخلي إلى جانب مواجهة التهديدات الخارجية[30].

- تتعدل العلاقات الدولية بشكلٍ حتمي ومستمر، إذ إنه من المرجح مع التطور السريع لقطاع التكنولوجيا أن تضاف عوامل جديدة إلى العوامل التي تحدد القوة اليوم، ما يعني أنها ستتغير في المستقبل. وإذا كانت حرب الجيل السادس تدار عن بُعد من خلال استخدام الأنظمة الذكية والمعلوماتية، الأسلحة، وتحفيز المجتمع عبر التجنيد الكامل لشبكات الإنترنت لتدمير مرتكزات الدولة وإفشالها، واستخدام

30 - أحمد علو، هل أصبحنا في الجيل السادس، مجلة الجيش، العدد 405, آذار 2019.

مختلف الأنماط التكنولوجية والاقتصادية لفرض الهيمنة والسيطرة والإكراه على الخصم، فهذا يعني أن تطور مظاهر مهمة للقوة سوف يستلزم حتمًا تعديل أشكال المشاركة في العلاقات الدولية، ومن ثم فإن مفهوم القوة مفهوم متطور وغير جامد، ويتغير تبعًا لتطور المجتمعات البشرية وتفاعلها، وحسب المتغيرات والظروف، ويكتسب عوامل جديدة، ما يجعل من الصعب حصره في حدود زمنية معينة. علاوة على ذلك، فإن مفهوم القوة يأخذ أبعادًا أخرى عندما تتمركز القوة عمومًا في المركز، ويمتد نفوذها إلى الأطراف التي تحاول الاستفادة من قوتها والتماثل معها. وبهذا المعنى، ففي كل لحظة تظهر قوة معينة تهيمن على النظام العالمي، وتجمع عوامل القوة من البيئة المحيطة بها، ومن ثم تمارسها في مجالها الحيوي.

ج-القوة مفهوم معقد، وليس بسيطاً، ولا يمكن فهمه بشكلٍ كامل نظرًا للطبيعة المعقدة للعوامل التي يتكون منها:

- هناك حدود لاستخدام القوة، إذ إن العوامل المكونة للقوة لا تعني السماح لمن يمتلكها باستخدامها في أي مكان وفي أي وقت من دون وجود رادع، ما يجعل مفهوم القوة نسبيًا. على سبيل المثال، هناك تقييد لاستخدام القوة في الأماكن السكنية، إما لعدم امتلاك الدولة قدرة الوصول إليها أو اختراقها، أو بسبب قواعد الاشتباك التي تفرضها القوانين الدولية أو توازن القوى.

- تعتمد فعالية القوة على نوعية القادة الذين يستعملونها، إذ ليس صحيحًا أيضًا أن من يملك القوة هو بالضرورة اللاعب الأقوى في الميدان. وهذا يثير مسألة أخرى تتعلق بالأشخاص الذين يديرون القوة ويوجهونها، ومدى فعاليتهم وكفاءتهم وقدرتهم على توجيه عوامل القوة بشكلٍ صحيح نحو تحقيق الأهداف المحددة. كما يقودنا هذا التحليل إلى إضافة جوانب أخرى لعوامل القوة المتعلقة بجودة الأشخاص الذين يصيغون الاستراتيجيات والسياسات ويقومون بعملية اتخاذ القرار باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

- ضرورة التنوع في استخدام السلطة، إذ لا يقتصر المفهوم الحديث للقوة على الجوانب المادية للقوة فقط، بل يمتد إلى القدرة على التأثير، والتي تتم من خلال الكلمة والرأي والتعبير، وهو ما يطرح إشكالية التوازن بين قوة المدفع من جهة، وقوة الكلمة والقلم والموقف من جهة أخرى، بمعنى تقدّم قوة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن أن تؤثر في الرأي العام وتغيّر في بعض الأحيان قرارات الحكومة ومواقفها.

إذا أردنا إسقاط المفاهيم المتعلقة بالقوة وأبعادها على الحالة اللبنانية، يمكن القول إن لبنان يعاني نوعًا ما من قدرة وسائل القوة الوطنية المتوافرة لديه. فهو قادر إلى حدٍّ ما

على حماية أمنه الداخلي، إلّا أنّه يفتقر إلى بعض الوسائل العسكرية والاقتصادية المتطورة والضرورية، ويعتمد في الكثير من الأحيان على المساعدات (الاقتصادية، المالية، العسكرية...) من الدول الصديقة. ومن منظار أدوات القوة الوطنية، يظهر التحليل السريع لأدوات القوة الوطنية مدى حاجة لبنان لها، إذ:

- تعتمد القوى المسلحة اللبنانية في الكثير من قدراتها على المساعدات الخارجية، وهي قادرة على حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب وحماية السلم الأهلي[31].
- تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمالية والتجارية بشكلٍ كبير منذ العام 2019، إلى جانب العجز التجاري، كما أنّ النمو الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب.
- تعاني الأجهزة الأمنية، العسكرية، الإدارية والقضائية من آثار الأزمتَين الاقتصادية والمالية وتداعياتهما. هذا يعني بكل بساطة أن لبنان يفتقر نوعًا ما للقوة الصلبة التي تعزز موقعه الإقليمي والدولي، كما تعاني قوته الناعمة من ثغرات وفجوات كبيرة بسبب الأزمات المتعاقبة، وعدم استغلال قوة مجتمعه الثقافية واستثمارها، والتي تمده، في حال أراد، بقدرة التأثير الحضاري في الخارج، نظرًا لغناه الثقافي والفكري وتنوّعه. إلا أن هذا الأمر لا يعني إزالة أي إمكانية لحصول لبنان على أدوات القوة الوطنية المطلوبة في المستقبل. إن عوامل القوة اللبنانية موجودة، كامنة، لكن غير مستغلة ومستثمرة بالطريقة الصحيحة، ما يقتضي تصحيح المسار من خلال اتباع منهجية واضحة تحدد المصالح الوطنية، وتضع الآليات، الطرق والوسائل لتعزيز أدوات القوة الوطنية. فما هي منهجية التخطيط الاستراتيجي المطلوب اتباعها للحصول على القوة اللازمة بغية تحقيق المصالح الوطنية؟

31 - من المفيد الإشارة هنا إلى أن وسائل القوة الوطنية وأدواتها لا تقتصر على الجهاز الرسمي الحكومي، بل هي تشمل حكمًا القدرات التي يتمتع بها الشعب اللبناني كله ومجتمعه المدني وأحزابه ومنظماته ومؤسساته الخاصة أيضًا. والدور الذي يفترض أن تقوم به استراتيجية الأمن الوطني هو التفتيش عن طريقة لإدماج جميع هذه الوسائل والأدوات، العامة والخاصة، الرسمية والشعبية، بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

القسم الرابع

التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالقوة والمصالح الوطنية

1-مفهوم الاستراتيجية

تختلف التعريفات التي أعطيت لمفهوم الاستراتيجيا، لكن يمكن القول إنها كيف يتم القيام بعملٍ ما. إنها خطة لاستعمال موارد معينة من أجل تحقيق غايات وأهداف عامة. بالتالي، لا يمكن فصلها عن العلاقة بين الفكرة والتنفيذ، الوسائل والنهايات، الموارد والغايات، القوة والهدف، القدرات والنوايا في أي من مجالات النشاط الإنساني. إذاً، هي العلاقة بين ما نريد أن نحققه ends objectives, goals, وما لدينا لتحقيقه Means، أي هي الجسر الذي يربط الوسائل بالأهداف[32]. بشكلٍ عام هي كيفية أو طرق Ways استخدام الموارد المتوافرة أو الوسائل Means لتحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الوطنية أي النهايات Ends[33].

34

2-استراتيجية الأمن الوطني وعلاقتها بالقوة والمصالح الوطنية

عادة، يضع مجلس الأمن القومي في الدولة، أو لجنة متخصصة تحددها السلطة السياسية العليا، استراتيجية الأمن الوطني، التي تصدر لاحقًا عن السلطة السياسية العليا، وهي مستند عام يهدف إلى تطوير، استخدام وتنسيق أدوات القوة الوطنية وعناصرها، لبلوغ الأهداف التي تساهم في حماية الأمن وضمانه وتحقيق المصالح الوطنية للدولة. تتضمن هذه الاستراتيجية عادة المخاوف على الأمن الوطني، وكيف ستعالجها السلطة السياسية باستخدام جميع أدوات القوة الوطنية[35]. تهدف استراتيجية الأمن الوطني إلى إظهار قدرة الدولة على حماية مواردها، أراضيها ومصالحها في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية كافة، ليس بواسطة القوة

32 - كلود الحايك، الاستراتيجية، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، بيروت، 2013، ص 1.

33 - تخطيط العمليات المشتركة، الجزء الأول، العمليات المشتركة Joint operation، وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش، أركان الجيش للعمليات، مديرية التعليم، ك1/ 2010، ص هـ.

34 - *Strategy pictures*, the internet, available from: https://shorturl.at/glmv4, date entered: 1/5/2024.

35 - *Campaign Planning Handbook*, US Army War College, academic year 2019, Department of Military Strategy, planning and operations, Carlisle Barracks, Pennsylvania, 7013- 5242, p5.

العسكرية فقط، بل باستعمال كل الموارد المتوافرة. وفق ذلك، وللحفاظ على الأمن الوطني، يتوجب على الأمة أن تحافظ على الأمن الاقتصادي، أمن الطاقة، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، إلخ... وبالتالي لا تنحصر التهديدات الأمنية بالأعداء التقليديين للأمة مثل الدول الفاعلة الأخرى، ولكن يمكنها أن تأتي من اللاعبين غير الدول، كالمنظمات الإجرامية، وكارتيلات التهريب والمخدرات والسلاح والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى التهديدات المتأتية من الكوارث الطبيعية، وغيرها. ولتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني، على الحكومة أن تضع سياسة الأمن الوطني من خلال الطريقة المتبعة، وتحديد الأولويات، الروزنامة الزمنية، الطرق والخطوات التنفيذية اللازمة الهادفة إلى تحقيق المصالح الوطنية. من الضروري هنا أن يتم دمج جميع فروع المؤسسات الأمنية الفاعلة في البلاد وتنسيق جهودها، من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام وأمن دولة وغيرها، مع الوزارات والمؤسسات العامة، لوضع سياسة الأمن الوطني موضع التطبيق.

3-منهجية التخطيط الاستراتيجي

رسم تشبيهي يظهر منهجية التخطيط الاستراتيجي [36]

بعد الإصدار الرسمي لاستراتيجية الأمن الوطني، تقوم وزارة الدفاع بالاستناد إليها، بإعداد مستند رسمي يسمّى استراتيجية الدفاع الوطني، يبيّن كيفية استخدام القوات المسلحة للدولة مع الوكالات، الأجهزة والأدوات الأخرى للقوة الوطنية لتحقيق أهداف استراتيجية الأمن الوطني[37]. تهدف هذه الاستراتيجية بشكلٍ عام إلى الدفاع عن الوطن

36 - هذا رسم تشبيهي من تصميم الباحث يظهر منهجية التخطيط الاستراتيجي، بمعنى أن كل الاستراتيجيات الوطنية يجب أن تنبثق من استراتيجية الأمن الوطني، ومن دون أن يعني هذا الرسم تضمّنه لكل الاستراتيجيات الوطنية المطلوبة.

37 - *National Defense Strategy Definition (US DoD)*, Military Factory, the internet, available on: https://rb.gy/bumufy, date entered: 27/2/2024.

بإشراك جميع القطاعات العسكرية والمدنية، ما يعني أنه لا يمكن حصرها بالشق العسكري فقط، بل يجب أن تتضافر جهود مختلف المكونات الاقتصادية، السياسية، المجتمعية وغيرها لمساعدة القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن. من المهم الإشارة هنا إلى أنه يجب على جميع الوزارات المعنية، وليس وزارة الدفاع فقط، أن تضع استراتيجيتها الوطنية بحسب اختصاصها لتطبيق استراتيجية الأمن الوطني. مثلًا، تضع وزارة الصحة الاستراتيجية الصحية الوطنية، ووزارة التعليم تضع الاستراتيجية التعليمية الوطنية، وهكذا دواليك. تقوم قيادة الجيش أو رئاسة الأركان بترجمة استراتيجية الدفاع الوطني عبر ترتيبات ونشاطات عسكرية للدفاع عن الوطن، تصيغها في مستند رسمي، عادة يبقى سريًا، أو يمكن نشر الخطوط العريضة لهذا المستند من دون الغوص في التفاصيل، ويسمى الاستراتيجية العسكرية الوطنية. فهي فن وعلم استخدام القوات المسلحة للأمة لتأمين أهداف السياسة الوطنية من خلال تطبيق القوة أو التهديد باستعمالها. أي هي فن وعلم توزيع القوة العسكرية واستعمالها لتحقيق الأهداف الوطنية في أوقات السلم والحرب. الاستراتيجية العسكرية الوطنية هي بكل بساطة تحقيق أهداف الاستراتيجية الدفاعية وبالتالي استراتيجية الأمن الوطني[38]، وتبيّن طريقة دمج الأساليب والوسائل العسكرية بالأدوات الأخرى للقوة الوطنية من أجل حماية الوطن والدفاع عنه، أو حماية الحلفاء والشركاء، وهي تتعامل مع تخطيط الحملات العسكرية وإدارتها، وحركة القوات العسكرية وتموضعها، إضافة إلى خداع العدو[39].

4-مراحل تخطيط استراتيجية الأمن الوطني

يمرّ إعداد استراتيجية الأمن الوطني كما هو محدد في الصورة أدناه، بثلاث مراحل أساسية. في المرحلة الأولى، أي مرحلة التحليل الاستراتيجي، يتم تحليل البيئات الدولية، الإقليمية والمحلية. في المرحلة الثانية، أي مرحلة التقييم الاستراتيجي، يخرج المحللون الاستراتيجيون من البيئات الدولية، الإقليمية والمحلية بافتراضاتٍ Assumptions، يستخلصون منها الفرص والتحديات والتهديدات,Opportunities Challenges & Threats، التي منها يتوصلون إلى النهايات المطلوبة أو المصالح الوطنية National Interests، مع الإشارة إلى أن الافتراضات المستخلصة من البيئة المحلية تساعد على فهم وسائل قوة الدولة ونقاط ضعفها Instruments of National Power DIMEFIL. في المرحلة الثالثة، أي مرحلة التخطيط الاستراتيجي، يقوم المحللون بمقارنة وسائل القوة بالمصالح الوطنية، ويستنتجون قدرة الدولة على

38 - *DOD Dictionary of Military and Associated Term, Department of Defense*, the internet, available on: https://shorturl.at/istJT, date entered: 3/3/2024.

39 - لن يهتم البحث بوضع استراتيجية عسكرية وطنية لأنه بكل بساطة يجب أن تكون هذه الوثيقة سرية وهي متعلقة بقراراتٍ عسكرية تقوم بوضعها قيادة الجيش، وتتعلق بحركة الوحدات التكتية على الأرض.

تحقيق أهدافها المنشودة أم لا. بعد ذلك، يحدد المحللون الاستراتيجيون الخطوات المطلوب القيام بها في المستقبل بناء على المقارنة التي نُفّذت في هذه المرحلة، ويصيغون الاستراتيجية المطلوبة.

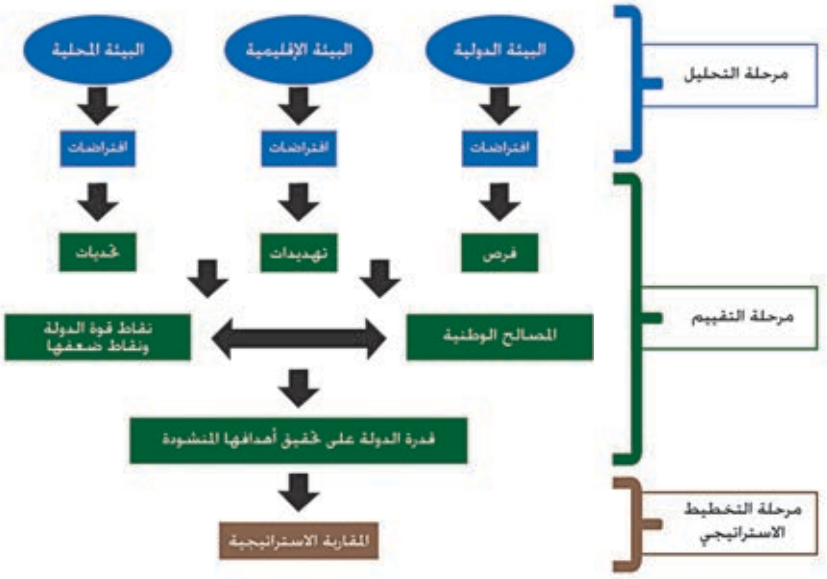

يشهد لبنان حاليًا أزمة اقتصادية حادة هي الأسوأ في تاريخه. وعلى الرغم من وجود العديد من الاستراتيجيات، الخطط، الدراسات والبرامج، إلا أن المشكلة تكمن في ضرورة وضع استراتيجية واضحة واعتماد التخطيط الاستراتيجي الشامل، المنظم والمتماسك، وتحديد التوجهات والأهداف الاستراتيجية بشكل جليّ، واعتماد استراتيجية أمن وطني واضحة ومكتوبة، تحقق الأمن السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والاجتماعي وغيره، بالإضافة إلى تنظيم مختلف أدوات القوة الوطنية ووسائلها واستثمارها بالطريقة الصحيحة بهدف حماية الأمن الوطني. يؤدي ضعف التنسيق والتعاون من خلال تعدد الاستراتيجيات والخطط التي تضعها مختلف الوزارات، مثل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، الاستراتيجية الوطنية للتغذية، استراتيجية الشباب والرياضة وغيرها، إلى استراتيجيات غير مترابطة وغير منسقة مع بعضها ببعضٍ، وقد لا تتوافق أحياناً مع أهداف استراتيجية وطنية تضعها الحكومات.

حالَ غياب استراتيجية الأمن الوطني دون القيام بوضع استراتيجية دفاع وطني تحمي لبنان من التهديدات الخارجية والداخلية. وعلى الرغم من ذلك، وضعت قيادة الجيش استراتيجية عسكرية نابعة من حسن إدراك الواقع الداخلي في لبنان وتحدياته،

والظروف والمستجدات الميدانية. لا يمكن اعتبار الاستراتيجية الدفاعية أنها المستند المطلوب لحماية الأمن الوطني وحصرها في ذلك، في حين أن هذه الحماية يجب أن تتضمن مفهومًا أوسع وأشمل يتمثل باستراتيجية الأمن الوطني الذي منه تشتق الاستراتيجية الدفاعية. كما لا يمكن تجاهل خطر الإرهاب الذي لا تقتصر مواجهته على القوة العسكرية فقط، بل يتوجب ذلك اتخاذ خطوات تنفيذية من ضمن مفهوم المقاربة الحكومية الشاملة Whole of Government Approach، بما يعني عدم الاكتفاء بالقدرات العسكرية، بل التوجه نحو معالجة الأفكار الإيديولوجية المتطرفة، وتجفيف منابع تمويل الإرهاب. من هنا، يتوجب التركيز في المرحلة القادمة على وضع استراتيجية أمن وطني تهتم بالمواضيع الحساسة كافة التي تمس حياة المواطن وعيشه الكريم وتحمي سيادة الوطن وتحفظ قراره الحر.

من هنا ضرورة تعميم ثقافة التخطيط الاستراتيجي الذي يتوجب أن يكون شاملًا طويل الأمد، ينطلق من أعلى هرم السلطة السياسية ويستقر في أسفل السلم الوظيفي في كل إدارة من إدارات الدولة، ووضع السلطة السياسية العليا التوجهات الاستراتيجية الوطنية.

كما يجب العمل على تحليل البيئات الدولية، الإقليمية والمحلية، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة التقييم لاستخلاص التهديدات والتحديات التي يواجهها لبنان، والفرص التي يمكنه الاستفادة منها، والحرص على تحديد دقيق للمصالح الوطنية اللبنانية بناء لنتيجة التقييم، وإدراك قدرة أدوات قوة الدولة ووسائلها على تحقيقها، وبالتالي وضع استراتيجية شاملة تنظّم أدوات القوة ووسائلها بهدف تحقيق المصلحة الوطنية، وبالتالي حماية الأمن الوطني اللبناني.

الخلاصة

يمرّ لبنان بمرحلةٍ دقيقة هي الأخطر في تاريخه الحديث، حيث يعاني معظم مرافق الدولة تداعيات الأزمة، ما ينذر بانهيارٍ شبه تام لمؤسساته وهيكليتها الإدارية، الاقتصادية، المالية، والاجتماعية... وإذا كان من البديهي القول إن الاختلافات حول بعض الملفات المطروحة بين الأفرقاء اللبنانيين تساهم بشكلٍ كبير في استفحال الأزمات، إلا أنه لا يمكن إنكار الواقع الذي يدل بشكلٍ واضح على مشكلات في الإدارة وتعثر الخطط المطروحة لمعالجة أغلب الملفات واجتراح الحلول.

يبدو منطقيًا معالجة موضوع الأمن الوطني اللبناني عن طريق اعتماد تفكير استراتيجي يخطط لاستراتيجيةٍ شاملة تؤمن الدفاع عن الوطن وتحمي موارده وطاقاته. فحماية الوطن لا تكون من خلال القدرة العسكرية فقط، بل من خلال اشتراك مختلف القدرات والإمكانات والوسائل الموضوعة بتصرف الوزارات، الإدارات، الوكالات والأجهزة الحكومية، وتتحقق عبر مجموعة متناسقة، منظمة، متداخلة وهادفة من الخطط الاستراتيجية لمواجهة التهديدات والتحديات التي تعترض الأمن الوطني اللبناني، واستثمار الفرص المتاحة لتحقيق المصلحة الوطنية العليا. يحوّل هذا التناسق عملية التخطيط الاستراتيجي من مجرد أداة لتحقيق المصالح الضيقة، إلى وسيلة فعالة لبناء الدولة الحديثة القوية والعادلة، وللتطلع نحو المستقبل، والتفاعل مع التطورات بهدف حماية المصالح العامة، والدفاع عن الموارد الوطنية اللبنانية.

من هنا تكمن الحاجة إلى دراسات استراتيجية تعتمد المنطق والحجة والعلم لحفظ أمن الوطن واستقراره، والمحافظة على سيادته، وحماية موارده، واستغلال عناصر قوته، بعيدًا عن الحسابات الضيقة وتشابك المصالح. وبالتالي، ينبغي الانطلاق من الأسس المنطقية لوضع استراتيجية الأمن الوطني اللبناني التي تعتمد على منهاج علمي يحدد المصالح الوطنية اللبنانية، ووسائل القوة، ويقارن بينها ليحدد الاستراتيجية الأفضل للبنان، التي تضمن نجاح السياسات العامة، والبرامج، والخطط والدراسات التي توضع لخدمة الصالح العام، والكفيلة بمواجهة التحديات وحماية الوطن من المخاطر والتهديدات.

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية

1. كلود الحايك، الاستراتيجية، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، بيروت، 2013.

2. تخطيط العمليات المشتركة، الجزء الأول، العمليات المشتركة Joint operation، وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش، أركان الجيش للعمليات، مديرية التعليم، ك1/ 2010.

كتب باللغة الأجنبية

1. Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, Cambridge University Press, 1999.

2. Andrew Moravcsik, *Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization*, The MIT Press, Vol. 51, No. 4, Autumn, 1997.

3. Bill McSweeney, *Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations*, Cambridge University Press, 1999.

4. *Campaign Planning Handbook*, US Army War College, academic year 2019, Department of Military Strategy, planning and operations, Carlisle Barracks, Pennsylvania, 7013- 5242.

5. Chester A Crocker, et.al, *Leashing the dogs of war: conflict management in a divided world*, US institute of peace press, 2007.

6. Harold Brown, *Thinking about National Security: Defense and Foreign Policy in a dangerous world*, as quoted in Cynthia Ann Watson, U.S National Security: A Reference Handbook, Contemporary World Issues, Volume 2, Revised Edition, ABC-CLIO, 2008.

7. Hans Joachim Morgenthau, *In Defense of the National Interest*, Alfred A. Knopf, New York, 1952.

8. Hans J. Morgenthau, *Another Great Debate: The National Interest of the United States*, The American Political Science Association, Vol. 46, No. 4, Dec., 1952.

9. Hans J Morgenthau, *Politics among nations,* 4th edition, Knopf, New York, 1967.

10. Hans J Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace,* New York: Alfred A. Knopf: 1950.

11. J.H. Burns, *Cambridge History of Political Thought 1450-1700*, Cambridge University Press, 1991.

12. Joseph Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*, Basic Books, Reprint edition, August 6, 1991.

13. Joseph Nye, *Power in the global information age: from realism to globalization, London*, New York, Routledge, 2004.

14. Joseph J. Romm, *Defining National Security: The Normality aspects*, Pew Project Series, Council on Foreign Relations Press, 58th East, 68th St, New York, 1993.

15. Louis Rene Beres, *Terrorism and Global Security: The Nuclear Threat*, Westview Press Inc., 1979.

16. Samuel M. Makinda, *Sovereignty and Global Security*, Security Dialogue, Sage Publications, Vol. 29(3), 1998.

17. *The Elements of DIMEFIL instruments of power in the Grey Zone*, NATO allied command transformation, Volume I, Number 2, Winter 2017.

18. Thomas W. Robinson, *A National Interest Analysis of Sino-Soviet Relations*, International Studies Quarterly, Oxford University Press, Vol. 11, No. 2 (Jun, 1967).

مقالات عربية منشورة في المجلات

1. أحمد علو، هل أصبحنا في الجيل السادس، مجلة الجيش، العدد 405، آذار 2019.

مقالات أجنبية منشورة على الإنترنت

1.*CSIS Commission on smart power*: a smarter- more secure America, Centre for strategic & international studies, Co-Chairs: Richard L. Armitage Joseph S. Nye, Jr, (pdf), 2006, the internet, available on: https://rb.gy/z8j9fx date entered: 23/2/2024.

2. *DOD Dictionary of Military and Associated Term*, Department of Defense, the internet, available on: https://shorturl.at/istJT, date entered: 3/3/2024.

3. Doug Gavel, *Joseph Nye on Smart Power*, Harvard Kennedy School for science and international affairs, July 3, 2008, the internet, available on: https://rb.gy/bjgctq, date entered: 24/2/2024.

4. Gordon de Brouwer, *Bringing Security and Prosperity Together in the national Interest*, Center for Strategic & International Studies CSIS, February 12, 2020, the internet, available from: https://shorturl.at/awBE1, date entered: 21/2/2024.

5. Human Security Unit, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Human Security in Theory and Practice*, the internet, available from: https://shorturl.at/eyzU2, date entered: 20/2/2024.

6. Kim R. Holmes, *what is National Security, 2015 Index of U.S. Military Strength*, the Heritage Foundation, the internet, available from: https://shorturl.at/nvJY6, date entered: 20/2/2024.

7. *National Defense Strategy Definition (US DoD)*, Military Factory, the internet, available on: https://rb.gy/bumufy, date entered: 27/2/2024.

8. *National Interest*, Oxford Reference, the internet, available from: https://rb.gy/msxzqt, date entered: 21/2/2024.

9. Pierre Verluise, *Géopolitique - La puissance: Quels sont ses fondamentaux?,* la revue géopolitique, l'internet, disponible sur https://rb.gy/74y7fx, consulté le: 22/2/2024.

10. *Strategy pictures*, the internet, available from: https://shorturl.at/glmv4, date entered: 1/5/2024.

واقع الاتحاد الأوروبي والأزمات المتلاحقة

العميد الركن المتقاعد صلاح جانبين

المقدمة

الاتحاد الأوروبي هو تكتل سياسي واقتصادي بدأ مساره منذ العام 1951، ومرّ بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 27 دولة أوروبية. تأسس بناءً على معاهدة ماستريخت الموقعة في العام 1992، لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي. ارتكز المشروع الأوروبي على ثلاثة أهداف، تمثلت في القضاء على التنافس الاقتصادي والصناعي، والنعرات الوطنية عبر بناء مؤسسات فوق وطنية، ترسيخ أهداف ومواقف متقاربة، وقف سباق التسلح وبناء هوية مشتركة. يتخذ من العاصمة البلجيكية بروكسل مقرًا لأمانته العامة وللمفوضية الأوروبية، ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرًا لبرلمانه.

توالت منذ القدم على القارة الأوروبية الكثير من الأوبئة والحروب والأزمات، فكان أبرزها مرض الطاعون في العام 1347، ثم الإنفلونزا الإسبانية بعد الحرب العالمية الأولى 1918، مرورًا بالحرب العالمية الثانية 1939 وويلاتها من دمار وخسائر بالأرواح قدّرت بالملايين والتي استمرت ست سنوات، وصولاً إلى مرض الإيدز الذي انتشر في أوروبا في العام 2000، ومرض المتلازمة النفسية الحادة الوخيمة أي السارس الذي ظهر في العام 2002. وعند بروز الاتحاد الأوروبي، ظهرت تحديات جمّة أيضًا، تمثّلت بالأزمة اليونانية 2013 التي أوشكت على إعلان إفلاسها وخروجها من منطقة اليورو، مرورًا بالبريكست 2020 أي خروج بريطانيا من الاتحاد، وصولاً إلى فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في الصين في كانون الأول 2019 وشكّل تهديدًا عالميًا، بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية 2022 وتداعياتها.

تبرز إشكالية الدراسة في إظهار تأثيرات بعض الأزمات على الاتحاد الأوروبي، بخاصة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية لناحية إدارة الأزمات الصحية، وتعقيدات السياسات الداخلية والتأثيرات الاقتصادية، وقدرة الاتحاد على اتخاذ قرارات فعّالة وتكاملية. كما التحدّيات الخارجية التي يواجهها الاتحاد مع شركائه الدوليين، سواء في مجال السياسة الخارجية أو التجارة والهجرة، بالإضافة إلى التحولات الجيوسياسية في المنطقة، ما يتطلّب استراتيجيات متكاملة لإدارة كل تلك التحدّيات المالية والاقتصادية والعسكرية المستجدة.

خريطة الاتحاد الأوروبي (قبل البريكست)

تبرز أهمية البحث، في تناوله لموضوع يعتبر تحدّيًا للعالم أجمع، وللاتحاد الأوروبي الذي عانى مشاكل كبرى، على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، وفي تأثير هذه المشاكل على مستقبله. تمَّ تناول الموضوع من قبل العديد من المفكرين والكتّاب نظرًا لأهميته، وإن بطرق وعناوين وأساليب وآراء مختلفة، ما يعطيه أهمية في وجوده كمرجع إضافي يسلط الضوء على أزمات هددت الكيانات الدولية، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

يتطرق البحث إلى تداعيات الأزمات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي، بدءًا بنشأته والقوانين التي تحكمه، والأوبئة التي هددت القارة الأوروبية، إلى الأزمة اليونانية وانسحاب بريطانيا من الاتحاد، وصولاً إلى فيروس كورونا المستجد، مرورًا بالتحديات الاقتصادية والسياسية والصحية والعسكرية التي واجهته، مع التطرق إلى التأثيرات الاقتصادية والسياسية الكبرى على الاتحاد، وتبيان المعالجات التي اتخذت والتي لم تعط النتائج المرجوة لوقف التدهور، ما شكل خطرًا على تماسك الاتحاد.

القسم الأول
الوحدة الأوروبية المتصدّعة

1- أوروبا من التفكك والحروب نحو الوحدة

خرجت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية منهكة، تعيش تمزقات، فوارق اجتماعية واقتصاد مدمر، راغبة بتشكيل تعاون عبر مؤسسات الدولة التقنية والاقتصادية لتحقيق السلام الذي يعيد إليها استقرارها الطبيعي. الأمر الذي أدى إلى تشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم، كوسيلةٍ لمنع المزيد من الحرب بين فرنسا وألمانيا، متخذة شعارًا «لن نجعل من الحرب أمرًا غير وارد فحسب، بل غير منطقي أيضًا»، وقد تمّ التوقيع على معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وهي معاهدة باريس في 18 نيسان 1951، وكانت بداية الطريق نحو الوحدة الأوروبية.

2- تأسيس الاتحاد الأوروبي

في العام 1990، دخلت مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيّز التنفيذ، والاتحاد السياسي الذي انتهى بتوقيع معاهدة ماستريخت 1992 وتأسيس الاتحاد الأوروبي. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في عملية إنشاء وحدة أوثق بين شعوب أوروبا، فتوجه الأوروبيون لحماية المحيط والقيام بإجراءاتٍ مشتركة في مجالَي الأمن والدفاع، فبدأت العائلة الأوروبية بالتوسع، ثم وقّعت معاهدات أمستردام التي اهتمت بالديموقراطية، الأمن والتطوير، نيس للتدابير المؤسساتية، اتفاقية شنغن لفتح الحدود، ثم معاهدة ليشبونة التي شكلت دستور الاتحاد 2007، وتوالى من بعدها انضمام الدول حتى أصبح العدد الإجمالي 28 دولة بانضمام كرواتيا في العام 2013 (العدد الحالي 27 دولة).

3- المشاكل والأزمات المتلاحقة

عرف الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية منذ القدم العديد من المشاكل، منها الوبائية كالطاعون 1347 الذي قضى على حوالى ثلث سكان أوروبا، ثم الإنفلونزا الإسبانية جرّاء الحرب العالمية الأولى 1918، فمرض الإيدز القادم من القارة الأفريقية. أما الاتحاد بصورته الوحدوية، فقد تعرّضت دوله لمرض المتلازمة النفسية الحادة الوخيمة أي السارس في العام 2002، وفيروس كورورنا المستجد 2019، كما تعرّض للمشاكل والأزمات الاقتصادية والبنيوية المتمثلة بالأزمة الاقتصادية اليونانية 2013، ثم البريكسيت أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 2020 والذي زاد التصديع في ركائزه، فتهديد المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود التركية، بالإضافة إلى الحرب الروسية -الأوكرانية وتداعياتها على مختلف الصعد الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

فمع كل هذه التطورات، وُضع الاتحاد الأوروبي في امتحان صعب، تجاوز اختباراته التمهيدية من الأزمة اليونانية إلى البريكست بصعوبةٍ، فصارت الدول المنضوية في فلكه تفكر في صوابية الانضمام والذي كانت ركيزته تجاوز الأزمات بالوحدة. ثم تلتها أزمة كورونا 2019 التي أظهرت ثغرات في مواجهة انتشاره من قبل دول الاتحاد منفردة بدلاً من اتحادها، وتلتها الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها الانقسامية، ليس على وحدة الاتحاد فحسب، بل على الأقطاب الكبار في العالم كالصين، الهند، روسيا والولايات المتحدة الأميركية وحلفائهم الذين يدورون في فلك كل منهم. فكيف أثرت هذه التحديات على دول الاتحاد الأوروبي؟ وما الدروس المستقاة من المعالجات؟ نعمل على الإجابة عن هذه التساؤلات، عبر دراسة هذه المشاكل، وربطها بالواقع الأوروبي وأسباب تأسيس الاتحاد الأوروبي وتاريخه، مع انعكاساتها على دول الاتحاد في حال ظهور أي عامل مكمّل قد يؤثر في الهيكل جرّاء مثيل هذه الأزمات.

القسم الثاني

نشأة الاتحاد الأوروبي وتنظيمه

يُعدّ الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، وتوسعت بعد انتهاء الحرب الباردة 1990[1]، وشكّل ذلك أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، لما يمتلكه الاتحاد من مقومات اقتصادية، عسكرية واجتماعية، تعطيه دوراً واضحاً على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من التنوّع بين دول الاتحاد في العديد من المقومات[2].

أولاً: بداية الوحدة الأوروبية

بعد المعاناة الأوروبية والدمار الهائل والاضطرابات الاقتصادية التي حلّت بها من جرّاء الحرب العالمية الثانية، كانت الفكرة الرئيسة وراء الوحدة، هي تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بهدف التعاون لتعزيز الاستقرار السلمي بين الدول الأوروبية.

1- محاولات عسكرية فاشلة

حدثت محاولات كثيرة لتوحيد أوروبا تحت قيادة واحدة منذ قرون خلت، وقبل ظهور الدولة القومية الحديثة المتمثلة بالإمبراطورية الرومانية الممتدة حول البحر المتوسط، ثم محاولة نابليون بونابرت في بداية القرن التاسع عشر، مروراً بمعاناة الحرب العالمية الأولى، ومحاولات أدولف هتلر في أربعينيات القرن الماضي إبّان الحرب العالمية الثانية. وهي محاولات لم تستمر إلا لفتراتٍ قصيرة وانتقالية، اتسمت بصبغاتٍ عسكرية إجبارية لإخضاع الأمم الرافضة، فكان مصيرها الفشل في النهاية لأنها اتخذت صورة الاحتلال العسكري.

2- محاولات سياسية واقتصادية واعدة

لقد كانت الوحدة الأوروبية مشروعًا فكريًا تَشكّل في أذهان مفكرين، حكماء، فلاسفة، رجال قانون ومصلحين اجتماعيين، قبل أن تتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات، وقطاع كبير من

---

1 - الحرب الباردة، مصطلح ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، ليشير إلى طبيعة العلاقة بين القطبيّن المنتصريّن في الحرب العالمية الثانية، القطب الأول هو القطب الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والقطب الثاني هو القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية.

2 - محمد المقداد-صايل السرحان، الاتحاد الأوروربي والعوامل المؤثرة في وزنه الدولي، بيت الحكمة للعلوم السياسية، الأردن، 2013، ص 10.

النخب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية. وهكذا كانت أول مبادرة لإنشاء الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد وضع أفكار حول إنشاء إطار لمنظماتٍ إقليمية تساعد الشعوب الأوروبية في مواجهة المشاكل الإقليمية، وتكفل لهم نوعًا من الأمن والتعاون، بما يضع الدول الأوروبية كمنظومةٍ دولية موحدة.

هكذا تكتلت دول أوروبا في شكل منظمات إقليمية لحل مشكلاتها، فتم تأسيس المجلس الأوروبي 1949[3]، لخلق أواصر قوية للترابط، وتدعيمها بين الدول الأعضاء ثقافيًا، اجتماعيًا واقتصاديًا. بعد ذلك، قامت الدول الأعضاء بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب 1951[4]، وكانت الصورة الأولى للاتحاد الأوروبي المصغر بهدف تطوير هذه الصناعة في الدول الأعضاء، ويتعلق الأمر ببلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا وألمانيا الغربية، فكانت بداية طريق الاتحاد الذي اعترضت تعبيده العديد من المشاكل والأزمات، التي تفرعت من المشاكل الوبائية إلى المشاكل البنيوية السياسية.

ثانيًا: التمهيد للاتحاد بتشكيل الجماعة الأوروبية ودمجها

هي منظمة تكونت من ست دول هدفت إلى توحيد أوروبا الغربية خلال الحرب الباردة، ووضع أساس للتطورات الحديثة فيها. تعد الجماعة أول منظمة تستند إلى مبادئ أعلى من مبادئ القوميات، إذ كان وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان أول من اقترح تأسيسها في 9 أيار 1950 كوسيلةٍ لمنع اندلاع حرب جديدة بين فرنسا وألمانيا، لا بل جعلها مستحيلة[5].

1- إنشاء السوق المشتركة

تم تأسيس الجماعة رسميًا بموجب معاهدة باريس 1951، ولم تُوقّع من جانب فرنسا وألمانيا الغربية فحسب، بل وُقّعت من جانب إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا أيضًا، وذلك على أمل أن تقوم بإنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب. كانت الجماعة تدار بواسطة سلطة عليا تخضع لرقابة الهيئات التي تمثّل الحكومات، أعضاء البرلمان والقضاء المستقل[6]. وقد شكّلت النواة الأولى للاتحاد الأوروبي التي نمت وتطورت لتمرّ في عدة مراحل حتى بلغت ذروتها بإعلان معاهدة ماستريخت في العام 1992، التي تشكّل بموجبها ما يعرف الآن بالاتحاد الأوروبي[7].

---

3 - الاتحاد الأوروبي، 2020، متوافر على الموقع: https://www.esteri.it/mae/ar/politicaa

4 - المرجع السابق.

5 - جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروربي مقدمة قصيرة جدًا، دار هنداوي، الطبعة الأولى،2015، القاهرة، ص11.

6 - الجماعة_الأوروربية_للفحم_والصلب، متوافر على الموقع: https://www.marefa.org.

7 - د قحطان طاهر، الاتحاد الأوروربي...عظمة القدرات ومحدودية التأثير، 2019/12/6، متوافر على الموقع: https://al-sharq.com/opinion/، الإنترنت، الدخول: 2020/10/1.

2- دمج المجموعات الأوروبية ببعضها

جرى في العام 1967 دمج الجماعة الأوروبية للحديد، الصلب والفحم الحجري، التي استفادت من مناطق الحدود الفرنسية-البلجيكية-الألمانية الغنية بمصانع الحديد، الصلب والفحم الحجري، مع المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية والسوق الأوروبية المشتركة[8]، لكنها احتفظت بهويتها المستقلة. وبنتيجة هذا الدمج، باشرت مفوضية المجموعة الأوروبية أعمالها في مدينة بروكسل، وأوقفت أنشطة الجماعة الأوروبية، وبذلك مهّد لقيام الاتحاد الأوروبي.

8 - صفحة دوليات، أوروربا 50 عامًا على الاتحاد، صحيفة الأخبار، العدد 483، بيروت، 26 آذار 2007، ص 5.

القسم الثالث

الأسس السياسية والاقتصادية لقيام الاتحاد الأوروبي (المعاهدات والاتفاقيات)

قام الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي وضعت أسسه السياسية والاقتصادية، كمعاهدة روما 1957، اتفاقية ومعاهدة ماستريخت 1957 التي جمعت بين جماعة الفحم والصلب ECSC، المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC، المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom، لتشكيل ما يعرف بالمجتمعات الأوروبية. كذلك معاهدة أمستردام 1997 التي عدّلت معاهدة ماستريخت وأعطت الاتحاد الأوروبي صلاحيات جديدة، بما في ذلك توسيع نطاق التكامل السياسي والاقتصادي، معاهدة نيس 2001 التي عدّلت هياكل الاتحاد الأوروبي، اتفاقية لشبونة 2007 التي حدّثت هياكل الاتحاد لمواكبة التحديات المعاصرة وزيادة فعاليته في مجالات التنمية المستدامة والشؤون الخارجية، ومعاهدة لشبونة 2009 التي أدخلت تعديلات على معاهدة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديموقراطية وزيادة التأثير الفعّال للبرلمان الأوروبي، كما في العام 2016 أعطت إشارة للتحولات المستقبلية في هياكل الاتحاد بعد الخروج البريطاني منه. كل تلك الاتفاقيات وغيرها من المعاهدات التي سنأتي على ذكر البعض منها، كانت حجر الأساس لتطوير الاتحاد بهدف تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

أولاً: المعاهدات والاتفاقيات ما قبل 1990

1- معاهدة روما 1957 وإنشاء السوق الاقتصادية المشتركة

وقّعت ست دول أوروبية: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا يوم 25 آذار1957 في قاعة الكابيتول بالعاصمة الإيطالية روما، على معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي عُرفت لاحقًا بمعاهدة روما، والتي شكّلت فاتحة التعاون التدريجي والتصاعدي باتجاه الخطوات الدستورية المهمة، وفي طليعتها صياغة الدستور الأوروبي وقيام البرلمان الأوروبي، وسواها من المنطلقات التي نجحت في صياغة مواقف سياسية دولية موحدة.

احتوت معاهدة روما على أسس اقتصادية تحت اسم معاهدة تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتفاقية أدت لاحقًا إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الأول من كانون الثاني 1958، والهدف اللاحق منها كان خلق سوق أوروبية مشتركة، والإسهام في تحسين الوضعية المعيشية للشعوب الموقعة على

الاتفاقية المذكورة حسب البند الثاني منها، والتي كانت تعاني من ظروف عيش متدهورة نتيجة الآثار التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية على البنية الاقتصادية الأوروبية[9].

نصت المعاهدة على توسيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، تخفيض الرسوم الجمركية، تأسيس اتحاد جمركي، كما نصّت على تأسيس أسواق مشتركة للسلع والعمال والخدمات ورؤوس الأموال داخل الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تأسيس سياسات مشتركة للنقل والزراعة، وصندوق اجتماعي أوروبي. والأهم من ذلك كله، تجلّى في سقوط الحدود بين الدول الأعضاء وانطلاق العمل الأوروبي المشترك ضمن استراتيجية المحافظة على أمن الإنسان وسلامة البيئة، وفي هذا السياق، كانت خطوة اندماج المنظمات الأوروبية الرئيسة بعد عشر سنوات من التعاون في ما بينها.

إن أهم ما جاءت به اتفاقية روما هو تأسيسها لآليات عمل جديدة تهم الاتحاد الناشئ، التي نصّت على خلق لجنة أوروبية مستقلة عن حكومات البلدان المنشئة لها، وتتمتع بحق المبادرة الخالصة، ويُمنح مجلس الاتحاد الأوروبي داخلها سلطة اتخاذ القرار الملزم. ونصت على تكوين محكمة أوروبية للعدل أيضًا هدفها مراقبة تطبيق بنود الاتفاقية وإلزام الدول الموقعة باحترام تطبيق القانون المشترك. وقد سمح تطبيق بنود اتفاقية روما خلال الفترة الانتقالية ما بين 1958 و1970 برفع المستوى المعيشي للأوروبيين.

2- معاهدة شنغن 1985 وفتح الحدود

هي اتفاقية تمّ توقيعها في العام 1985 في مدينة شنغن في لوكسمبورغ، الهدف منها وضع سياسة للتأشيرة المشتركة تسمح بحرية الحركة في أوروبا. بدأ تنفيذها في العام 1995 وضمت سبع دول من الاتحاد الأوروبي[10]، إذ استلزم توسيع فضاء شنغن على مستوى أوروبا معاهدة أخرى وُقّعت في 2 تشرين الأول 1997 في أمستردام بهولندا[11].

نصت الاتفاقية على حرية الحركة للأشخاص ضمن الاتحاد الأوروبي، والسماح للمواطنين بالسفر والعمل كما العيش في أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي من دون أي إجراءات خاصة، إذ أتت الاتفاقية لتعزيز الحرية من خلال تمكين مواطني الاتحاد من رجال الأعمال والسائحين أو غيرهم من الأشخاص الموجودين بشكلٍ قانوني من عبور الحدود الداخلية للدول.

---

9 - تعرّف على معاهدة روما نواة الاتحاد، 2017/3/27، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events.

10 - سماء مسالمة، ما هي اتفاقية شنغن، 16 كانون الثاني 2019، متوافر على الموقع: https://www.mawdoo3.com/..

11- معاهدة شنغن، 2011/8/11، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events.

ولكي تتمكن الدولة من الانضمام إلى الاتفاقية، يجب أن تظهر قدرتها على تنظيم حدودها بكفاءةٍ عالية، كما يجب عليها تفعيل أنظمة تبادل المعلومات، والبيانات اللازمة للمشاركة الفعالة في الشنغن. إذ يتم من خلالها تنظيم الحدود الداخلية، وذلك بسماح الاتصال بين دول الشنغن في نفس الوقت، كما يكون هناك تنسيق بين شرطة هذه الدول، والذي يسمح بمراقبة الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وقد أصدرت المفوضية آنذاك قائمة تضم عدة تدابير جرى تطبيقها بنهاية العام 1992 من أجل إزالة الحواجز غير الجمركية وإتمام السوق الموحدة[12].

ثانيًا: المعاهدات والاتفاقيات ما بعد 1990

وُضع العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تأثر فيها الاتحاد الأوروبي EU بعد العام 1990 ووقّعها الاتحاد مع دول أخرى، جاءت لتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي وتأسيس السوق الأوروبية الداخلية، كما ركّزت على تعديل هيكل الاتحاد الأوروبي لتمكينه من التوسع وتطوير التعاون بين الدول، وزيادة قدرات الاتحاد في مجالات الدفاع، الأمن، والسياسة الخارجية.

1- معاهدة ماستريخت 1992 واستكمال التوسع

وُقّعت معاهدة ماستريخت في العام 1992، ودخلت حيّز التنفيذ في العام 1993، لترسم بذلك شكل أوروبا الجديدة التي انتقلت من مرحلة التعاون التي مثلتها المجموعة الأوروبية، لتصل إلى مرحلة الاندماج والوحدة، وذلك بتشكيل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ولتضع أسس المواطنة الأوروبية التي تمنح الحقوق للجميع، كما تلزمهم بنفس الواجبات في خطوة جديدة للتكامل والاعتماد المتبادل لم يسبق لها أن نُفّذت من قبل[13].

عُرفت المعاهدة بالاتفاقية المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي، وأهم تغيير في تاريخ التعاون الأوروبي. حملت اسم المدينة الهولندية التي وُقّعت فيها في العام 1992، وقد تأجّل دخولها حيّز التنفيذ بسبب تأخر قبول الدانماركيين بها، إضافة إلى اعتراضات قانونية على بعض بنودها التي أقيمت ضدها في ألمانيا. أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية التي كانت نواة تأسيس الاتحاد الأوروبي، وأساس دستوره الذي أُقر لاحقًا في العام 2004.

بحسب ديباجة المعاهدة، فإن الاتحاد يتكون من ثلاثة أركان رئيسة: المجموعة الأوروبية، سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة، والتعاون الأمني

12- جون بيندر وسايمون أشروود، مرجع سبق ذكره، ص 30.

13- عبير حسين، معاهدة ماستريخت، إعلان لتأسيس الاتحاد الأوروبي، 1 تشرين الثاني 2017، متوافر على الموقع: https://www.alkhaleej.ae.

والقضائي. طرحت المعاهدة عددًا من المفاهيم القانونية الحديثة، كجنسية الاتحاد ومواطنيته التي لا تبدل أبدًا الجنسية الوطنية، وإنما تكمّلها، وبموجبها يحصل كل مواطن في الدولة العضو على الجنسية الأوروبية تلقائيًا، ويصبح من حقه الإقامة والعمل في أي مدينة داخل الاتحاد، كما يحق له الترشح أو انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بغض النظر عن مكان إقامته.

2- معاهدة أمستردام 1997

وُقّعت هذه الاتفاقية في الثاني من تشرين الأول 1997، ودخلت حيّز التنفيذ في العام 1999. ركّزت على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديموقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، كما تشكيل عنوان جديد عن العمالة، تحقيق الحريات الاجتماعية، الاهتمام بأمور الأمن والعدالة، العمل على تحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعها[14].

هدفت المعاهدة إلى تهيئة وخلق المناخ السياسي والهيكلي والمؤسسي المناسب حتى يستطيع الاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المستقبلية كالتطور السريع على الساحة العالمية والعولمة وتأثيرها في العمالة، التنافسية، توفير فرص العمل، مكافحة الإرهاب والجريمة وتجارة المخدرات. وقد قُسمت إلى ثلاثة أجزاء وملحق وثلاثة عشر بروتوكولاً و59 إعلاناً تضمَّنهم الملحق الخاص بالإعلان الختامي، والتي نظَّمت العلاقة داخل المؤسسات الاتحادية، البيت القضائي، الأمن الداخلي والعلاقات مع الخارج.

ترتكز المعاهدة على ثلاث ركائز أساسية هي:

- توطيد أسس الديموقراطية، الحرية وحقوق الإنسان داخل بلدان الاتحاد، إذ نصّت المعاهدة على أهمية الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي، ومنع كل نزعة عنصرية، مع تأكيد ضرورة الدفاع عن حقوق المستهلك الذي يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاد الأوروبي.
- تحديد آليات العمل الأمني وتقوية أسس العدالة.
- تطوير هياكل الاتحاد ومجالات نشاطه، فقد جعلت من رفع مستوى التشغيل والتخفيض من عدد العاطلين عن العمل أولوية[15].

أكّدت الاتفاقية على إعادة هيكلة مؤسسات الاتحاد الداخلية، كما حثّت على خلق آلية تمكّن من سهولة اتخاذ القرار الأوروبي في حالة توسيعه، وهو ما نصّت عليه اتفاقية نيس التي دخلت حيّز التنفيذ والتطبيق في الأول من شباط 2003. أما في إطار

14 - المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة دراسة التقارير، معاهدة أمستردام، 18 كانون الثاني 2019، متوافر على الموقع: https://www.europarabct.com.

15 - المرجع السابق.

السياسة الأمنية، فكان قرار إنشاء هيئات دائمة كلجنة السياسة الأمنية، لجنة عسكرية وهيئة أركان عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي[16].

زادت الاتفاقية من حجم المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وصلاحياتهما، وأقرّت الاقتراع بالأكثرية، كما أنها أسست نظامًا جديدًا للتصويت في مجلس الوزراء، وحددت الأصوات التي تحصل عليها كل دولة في القضايا السياسية كافة، ووسعت من مدى ما يسمى بالاقتراع بالأكثرية المحددة، ما يتيح أمر اتخاذ المزيد من القرارات بأغلبية الدول الأعضاء بدلاً من إجماعها[17].

3- معاهدة نيس 2000

تعد واحدة من المعاهدات المهمة التي شكلت أساسًا لتأسيس الاتحاد الأوروبي. وُقّعت في مدينة نيس الفرنسية في كانون الأول 2000 ودخلت حيّز التنفيذ في شباط 2003. أدخلت هذه المعاهدة تعديلات مهمة على معاهدتَي ماستريخت السابقة وروما، وقد قامت بتحسين بنية الاتحاد الأوروبي بما يتعلق بمؤسساته وعمليات اتخاذ القرار.

تهدف معاهدة نيس إلى تيسير عمليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي، توسيع صلاحيات بعض المؤسسات، تحديد الإجراءات المتعلقة بالتعاون الأمني والدفاعي، كما تعزيز الديموقراطية وتوزيع الصلاحيات بين الدول الأعضاء.

4- معاهدة ليشبونة أو معاهدة الإصلاح 2007

هي اتفاقية دولية تعدّل المعاهدتَين اللتَين تشكلان الأساس الدستوري للاتحاد الأوروبي أي معاهدتَي ماستريخت 1992 وروما 1957، تمّ التوقيع على معاهدة ليشبونة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 13 كانون الأول 2007، ودخلت حيّز التنفيذ في 1 كانون الأول 2009، أما مشروع المعاهدة فكان نصًا جديدًا مستوحى من الإرادة السياسية، وحلّ محل المعاهدات السابقة كافة[18].

تضمنت الكثير من التغييرات المتمثلة بالانتقال من الإجماع إلى التصويت بالأغلبية في ما لا يقل عن 45 مجالاً للسياسة في مجلس الوزراء، تغيير في حساب هذه الأغلبية إلى أغلبية مزدوجة جديدة، برلمان أوروبي أقوى يشكّل هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسَين إلى جانب مجلس الوزراء، شخصية قانونية موحدة للاتحاد الأوروبي، إنشاء رئيس طويل الأجل للمجلس الأوروبي وممثل سام للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، السياسية والأمنية.

16 - غسان أبو حمد، الحلم الذي تحول إلى واقع، 2020، متوافر على الموقع: http://al-akhbar.com/international/.

17 - كريس موريس، معاهدة أمستردام، 2008، متوافر على الموقع: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid.

18 - فاليري ديستان، فروق تميز معاهدة ليشبونة الأوروبية عن سابقاتها، صحيفة البيان، الرياض، 2007، ص2.

جعلت المعاهدة شرعة حقوق الاتحاد وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الذي حرُر في نيس 2000 ملزمة قانوناً. كما أعطت الحق القانوني الصريح للدول الأعضاء في مغادرة الاتحاد الأوروبي وإجراءات القيام بذلك، وقد كان الهدف المعلن للمعاهدة هو إكمال العملية التي بدأت بموجب معاهدتَي أمستردام ونيس. بدأت المفاوضات الرامية إلى تعديل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في العام 2001، ما أدى إلى إبرام معاهدة لأوروبا، والتي كان من شأنها إلغاء المعاهدات الأوروبية القائمة واستبدالها بـدستور الاتحاد[19].

على الرغم من تصديق غالبية الدول الأعضاء، تم التخلي عن هذا بعد رفضه من قبل 54.67٪ من الناخبين الفرنسيين في 29 أيار 2005 ثم من قبل 61،54٪ من الناخبين الهولنديين في 1 حزيران 2005. بعدها وافقت الدول الأعضاء على إنقاذ عدد من الإصلاحات التي تم تصوّرها في الدستور، إذ وضعت معاهدة تعديل الإصلاح وتوقيعها في ليشبونة 2007 وصودق عليها في تشرين الأول 2009 بعد أن حصلت إيرلندا على عدد من التنازلات المتعلقة بالمعاهدة.

بعد كل هذا المسار، تأسس الاتحاد الأوروبي، وتكوَّن من المجلس الأوروبي، البرلمان، المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بعثات الاتحاد، البنك المركزي الأوروبي، بنك الاستثمار، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لجنة المناطق، محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، مراقب حماية البيانات الأوروبية، الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية، الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية، الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، السلطة المصرفية الأوروبية، الوكالة التنفيذية للتعليم والوسائل السمعية البصرية والثقافية[20].

5- اتفاقية البريكست 2020

تشير اتفاقية البريكست إلى الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لتنظيم علاقتهما، بعد انفصال المملكة المتحدة بما سُمّي الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي. بدأت هذه العملية بناء على نتيجة الاستفتاء البريطاني في العام 2016، إذ قرر الناخبون البريطانيون بأغلبيةٍ ضئيلة مغادرة الاتحاد والخروج منه، وهو ما أطلق عليه بـالبريكست.

تمّ توقيع اتفاقية البريكست في 24 كانون الأول 2020، ودخلت حيّز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2021. تشمل جوانب متعددة تتعلق بتنظيم العلاقات التجارية

19 - كاخيا، إبراهيم إسماعيل، الوحدة الأوروبية مصاعب وحلول، بيروت، مجلة الدفاع العربي، دار الصياد، تموز 2014.

20 - النشرة الإخبارية، كيف يعمل الاتحاد الأوروربي، 2016، متوافر على الموقع: https://openmediahub.com/ar/eu-.

وقواعدها الحرة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في بعض القطاعات، باستثناء تغييرات في الجمارك وبعض القوانين التجارية. كما تشمل الاتفاقية حماية حقوق المواطنين البريطانيين في الاتحاد الأوروبي والمواطنين الأوروبيين في المملكة المتحدة، بما في ذلك حقوق الإقامة والعمل، بالإضافة إلى التعاون الأمني بين الجانبَين للتصدي للجريمة المنظمة والإرهاب. أما بالنسبة لملف إيرلندا الشمالية، فقد حددت الاتفاقية حلًا لقضية الحدود بين إيرلندا وشمال إيرلندا، مع الحفاظ على الاتفاق السلمي الذي تم التوصل إليه من قبل الذي أنهى النزاع في المنطقة. غير أن الاتفاقية كانت محل جدل وتحفّظ من قبل بعض الأطراف، للتحديات التي اعترضت التنفيذ، كما في تكييف الأعمال والاقتصاديات للتغييرات الناتجة عن انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

6- تداعيات اتفاقية البريكست

للاتفاقية التي تّم توقيعها بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تداعيات كبيرة على كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، منها:

- تأثير كبير في الاقتصاديات في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ يمكن أن يؤدي الفصل عن السوق الأوروبية الموحدة إلى تقليل حركة التجارة والاستثمار بين الجانبَين وزيادة التكاليف الجمركية.
- تُشكّل الاتفاقية تحديًا للاتحاد الأوروبي، إذ يتعيّن عليه مواجهة الخسائر المالية المحتملة نتيجة لخروج ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، قد تظهر الخلافات بين الدول الأعضاء حول كيفية التعامل مع الأوضاع الجديدة.
- التأثير في القوى السياسية الداخلية في المملكة المتحدة، ما يؤدي إلى تقويض الوحدة السياسية، اشتداد الخلافات بين الأطراف المؤيدة والمعارضة للاتفاقية وتشكيل ديناميات سياسية جديدة.
- تؤدي الاتفاقية إلى تغييرات في السياسات والقوانين في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يستلزم توجيه الجهود لإعادة تنظيم العلاقات التجارية، الاقتصادية والسياسية بين الأطراف.
- تتأثر القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات المالية بشكلٍ كبير بناء على شروط الاتفاق والعلاقات الجديدة التي ستنشأ بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

بشكلٍ عام، يتعيّن على الجانبَين إدارة التحديات والتغييرات الطارئة بشكلٍ فعال لضمان استقرار الاقتصادات والسياسات بعد البريكست.

القسم الرابع

المشكلات والأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي

شهدت أوروبا صراعات وحروب متعددة، كما مرّت بفترةٍ من عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في القرنَين الرابع عشر والخامس عشر. كما شهدت الثورة الفرنسية تحولات كبيرة في النظام السياسي، تبعتها الثورة الصناعية التي أحدثت تحولاً اقتصاديًا هائلًا. تلتها الحربان العالميتان الأولى والثانية، اللتان أسفرتا عن دمار هائل وخسائر بشرية ضخمة، من ثم الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية، والانقسام الذي وقع بين الاتحاد السوفياتي والغرب، ما أدى إلى الكثير من الصراعات والتوترات.

ومع طلائع القرن العشرين، شهدت أوروبا جهودًا لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي، ما أدى إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، الذي تأثر بدوره في كثير من الأزمات والتحديات التي تمثّلت بأزمة الديون، الأمراض، الهجرة كما الأزمات السياسية، العسكرية والانقسامات العامودية بين الدول وبخاصةٍ بين الأقطاب أميركا، روسيا، الصين،... ومن يدور في فلكهم من الحلفاء.

أولاً: الأزمات الصحية والوبائية

1- مرض الطاعون

بدأت الأوبئة بالطاعون الذي وصل إلى غرب أوروبا في العام 1347، ثم إلى إنجلترا في العام 1348. واختفى في بدايات خمسينيات القرن الرابع عشر[21]. يُعدّ الطاعون أسوأ كارثة سُجلت في التاريخ، نظرًا لمعدل الوفيات التي تسبب به للناس والأرواح التي حصدها. تفشّى المرض في الشرق، وانتقل إلى الشمال والغرب بعد أن ضرب البحر الأبيض المتوسط، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا، ثم وصل إلى بريطانيا، فإسكندنافيا وروسيا، وقد سبّب كارثة إنسانية كبرى[22].

2- الإنفلونزا الإسبانية

ظهرت الإنفلونزا من النوع الجديد للمرة الأولى في فرنسا في العام 1918، كما سُجّل في كل من أميركا وأوروبا حالات مشابهة، وبخاصةٍ في إسبانيا وبشكلٍ لافت، إذ أثار

21- TRT عربي، من الطاعون الأسود إلى كورونا..لماذا تظهر الأوبئة القاتلة في الصين، 2020/12/25، متوافر على الموقع: https://www.trtarabi.com/explainers-human.

22 - عربي بوست، ما هو أسوأ من كورونا، 2020/3/14، متوافر على الموقع: https://arabicpost.net.

البلبلة والهلع بين الناس، ما أُطلق عليها اسم الإنفلونزا الإسبانية[23] التي اعتُبرت الأشد فتكًا لما تسببت فيه من وفيات[24].

حصدت الجائحة آنذاك أرواح ما يقرب 50 مليون شخص بينما أصيب بها نحو 500 مليون شخص حول العالم[25]. هذا الفيروس الوبائي الشرس، الذي لم يعرف سببه آنذاك وقتل أكثر بخمسة أضعاف من عدد الذين أودت بحياتهم الحرب العالمية الأولى، كان سريع التفشّي والانتشار[26].

3- الإيدز

تمّ تحديد فيروس نقص المناعة البشرية، المعروفة بمتلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز لأول مرة في العام 1981، إذ توفي 20 مليون شخص بسببه[27]. وقد ظهر هذا المرض بداية في القارة الإفريقية، ثم سرعان ما تابع انتشاره إلى كل العالم، ومنها القارة الأوروبية، حيث وصل عدد الأشخاص المصابين بالفيروس إلى 75 مليوناً في العام 2018.

لمكافحة هذا المرض جعل الاتحاد الأوروبي هذا الأمر ضمن أولويات سياساته الصحية؛ ومساهمة منه في مواجهة أخطاره، أطلق المركز الأوروبي للوقاية والسيطرة حملة كبيرة للتعريف بهذا المرض وأهواله، وذلك في محاولة للسيطرة عليه والوصول إلى تصور شامل عن حجمه في المجتمع الأوروبي[28]. فقد تبنّى الاتحاد زيادة الاستثمار وتسريع خطى البحوث في مجال تطوير لقاحات الفيروس، بما في ذلك البحوث الطبية الإحيائية، بحوث العمليات، البحوث الاجتماعية، الثقافية، السلوكية وفي مجال الطب التقليدي، وذلك بهدف تحسين النُهج الوقائية والعلاجية[29].

4- فيروس كورونا، من السارس إلى الكوفيد 19

يُعدّ السارس مرض تنفّسي يسببه فيروس كورونا، ظهر في آسيا في العام 2003، وبدأ بالانتشار بعد مرور عدة أشهر من ظهوره، نتيجة حداثته ولعدم وجود معلومات

---

23 - د ف م برنت، رحلة الإنسان مع الفيروس، وكالة الصحافة العربية، ناشرون، الطبعة العاشرة، القاهرة، العام 2019، ص 20.

24 - سيدريك كوتر، من الإنفلونزا الإسبانية إلى كوفيد 19، 12 أيار 2020، متوافر على الموقع: https://blogs.icrc.org/alinsani.

25 - زياد منى، كتاب يستعيد الجائحة التي نكبت العالم في الحرب العالمية الأولى: كان يا ما كان... الإنفلونزا الإسبانية، 8 تشرين الثاني 2020، متوافر على الموقع: https://www.al-akhbar.com/Community/.

26 - صبرا المنصر، هل سيأخذ اختفاء فيروس كورونا نفس منحى اندثار فيروس الإنفلونزا الإسبانية، 2020/4/17، متوافر على الموقع: https://www.france24.com/ar..

27 - الأمم المتحدة، متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، 2019، متوافر على الموقع: https://www.un.org/ar/sections/depth.

28 - هشام العدم، الاتحاد الأوروبي يتبنى "خارطة طريق" لمواجهة مرض الإيدز، 2008، متوافر على الموقع: https://www.dw.com/ar.

29 - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، 27 حزيران 2001، متوافر على الموقع: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest.

عنه في أكثر من 12 دولة في أميركا الجنوبية والشمالية، حيث وصل بعدها إلى أوروبا، قبل أن يتم احتوائه في العام 2003[30]، بعد أن أودى بحياة 922 شخصًا، مع 8422 حالة مؤكدة في جميع أنحاء العالم[31]. لكن سرعة الاحتواء جعلت الخسائر المترتبة عنه محدودة من النواحي البشرية، الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، فلم يشكّل تهديدًا بتداعياتٍ مستقبلية، من دون الحاجة إلى تشكيل تكتل موسع للعمل على مواجهته[32].

في العام 2013، لم تكن دول الاتحاد الأوروبي جاهزة أمام أي تحدٍ وبائي، نظرًا للتحديات المتمثلة بالأزمة الأوروبية الروسية حول أوكرانيا، فقد كانت أوروبا منشغلة في حل الخلافات مع الدولة الروسية، لعدم تأثير الموضوع في العلاقات المستقبلية. كما ولم يرْقَ السارس إلى مستوى الأوبئة التي هددت الكيان الأوروبي في تاريخه، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء، ولم يختبر الاتحاد الأوروبي في جوهر وجوده، ما جعل تهديده على دول الاتحاد محدودًا جدًا، على عكس التحدي الكبير في أواخر العام 2019 عندما تفشّى فيروس كورونا المستجد الذي عُرف بالكوفيد 19، وما لبث أن أحدث أزمة صحية اقتصادية وسياسية كبرى وبخاصةٍ في الاتحاد، إلى حين البدء باكتشاف لقاحات فعالة له في نهاية العام 2020، والذي سبّب مشاكل كبرى، وأظهر خللًا كبيرًا في الأنظمة العالمية الصحية، وفي طليعتها النظام الصحي الأوروبي[33].

5- آثار انتشار فيروس الكورونا على الاتحاد الأوروبي

أثّر انتشار فيروس كورونا بشكلٍ كبير في وحدة الاتحاد الأوروبي وتماسكه، تمثّلت بـ:

- تحديات صحية كبيرة عابرة للحدود، ما تطلّب تعاوناً قويًا بين الدول الأعضاء، غير أن الاستجابة للوباء كانت متفاوتة بين الدول، ما أدى إلى توترات وخلافات حول إدارة الحدود، سياسات الإغلاق وتوزيع اللقاحات.
- شهدت بعض الدول في الاتحاد الأوروبي تبايناً اقتصاديًا كبيرًا في مواجهة الجائحة، ما أدى إلى تفعيل آلية الاستقرار الاقتصادي والمالي في الاتحاد الأوروبي لدعم الدول الأعضاء المتضررة، على الرغم من الجدل الحاصل حول فعاليتها.
- تسببت المشاكل والتحديات الصحية والاقتصادية المرتبطة بكوفيد-19 في تصاعد التوترات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، مع تصاعد الانتقادات للقيادات الوطنية والاتحادية بسبب إدارة الأزمة.

---

30 - د محمد ويدوس سيمبو البوغيسي الأزهري، عواصف الأوبئة القاتلة من الطاعون إلى فيروس كورونا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ماليزيا، 2020، ص33.

31 - ديلي صباح، نبذة عن أكثر الأوبئة فتكًا في التاريخ، 2020/3/13، متوافر على الموقع: https://www.dailysabah.com/arabic/arts-culture.

32 - المرجع السابق.

33 - جيفري فرانكل، هل يشعل فيروس كورونا شرارة ركود عالمي، 24 شباط 2020، متوافر على الموقع: www.project-syndicate.org/.

- أدت الجائحة إلى تغييرات في سياسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك سياسات الصحة العامة، الأمن الصحي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تسببت الجائحة في تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدول الأعضاء، ما أدى إلى تأثيرات سلبية في التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: التحديات والأزمات الاقتصادية والسياسية

1- الأزمة اليونانية

بدأت الشرارة الأولى لهذه الأزمة في العام 2004 عندما تم الإعلان بأن اليونان لم تكن مؤهلة لتكون ضمن المصرف النقدي الأوروبي، بسبب تزوير البيانات الاقتصادية التي أُعطيت للجهات الأوروبية المسؤولة عن صحة أداء الاقتصاد اليوناني آنذاك[34]. والمشكلة تعود إلى سنوات سابقة، عندما كان الأداء الاقتصادي لليونان سيئًا قبل انضمامها إلى منطقة اليورو، فكانت دائمًا تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها، والسيطرة على النفقات العامة لمواجهة على زيادة الديون. وفي تشرين الأول من العام 2009، اعترفت الحكومة اليونانية بأن الحكومة السابقة قد زيّفت الحسابات، والحكومة الحالية تعاني من عجز في الميزانية تخطت 13% من الناتج المحلي، ويمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو[35].

ما شجع اليونان على المزيد من الاقتراض من الدول الأوروبية، هو انتماؤها وعضويتها في الاتحاد الأوروبي وبالتالي أصبح من الصعب عليها تسديد ديونها[36]. وبذلك عمل الاتحاد الأوروبي بشكلٍ مكثف لمنع انهيارها الاقتصادي والمالي، وبالتالي الإفلاس، كون ذلك يؤدي إلى خروجها من منطقة اليورو، ما يشكل خطرًا على بقية الدول الأعضاء، وضربة لأسس الاتحاد في تكاتف الدول لحل الأزمات التي تصيب إحداها.

2- الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

منذ سقوط جدار برلين في بداية التسعينيات، عبّرت بريطانيا في الكثير من المناسبات عن امتعاضها من انضمام الدول الناشئة إلى الاتحاد الأوروبي، وكان يزعجها أن تتساوى مع الأعضاء الجدد فيه، بالإضافة إلى أن القارة الأوروبية شهدت في العام 2015 سيلاً

34 - مازن ج عبود، في الأزمة اليونانية، صحيفة النهار، العدد 25723، بيروت، 2015/7/7، ص 8.

35 - حسام أحمد، أزمة اليونان ومنطقة اليورو... 6 أسئلة تشرح لك، 19 كانون الثاني 2015، متوافر على الموقع: https://www.sasapost.com/greece-crisis.

36 - وزارة الاقتصاد الفلسطينية، الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، دائرة الدراسات، غزة، 2016، ص3.

من الأزمات، الأمر الذي جعل اتحادها في حال يرثى له، ولأن المعالجة لم تكن مجدية، كثر الحديث عن معنى وجود بريطانيا فيه[37].

بعد سبعة وأربعين عامًا من الحياة المشتركة وعقب أزمة سياسية عميقة استمرت ثلاث سنوات، خرجت بريطانيا رسميًا في منتصف ليل 31 كانون الثاني 2020 من الاتحاد الأوروبي، ليخسر الأخير للمرة الأولى أحد أعضائه[38]. مثّل هذا الأمر صدمة كبيرة لصورة الاتحاد، ومكانته العالمية، وهو ما يؤدي بالتالي إلى إضعاف الاتحاد وقدراته وإمكاناته.

3- خطر خروج جديد من الاتحاد الأوروبي

يتجه المجريون نحو الشرق بشكلٍ متزايد، في أكبر تراجع بين أعضائه، وفق تقرير بلومبرغ. إذ تبلغ نسبة دعم الاتحاد الأوروبي في المجر للعام 2023 حوالى 39%، ما يضع البلاد في خامس أدنى مرتبة بين الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد، بجانب تشيكيا وسلوفاكيا لنفس الجهة المستَطلِعة، علمًا أنه في العام 2022 كان لدى 52% من المجريين وجهة نظر معاكسة وإيجابية تجاه الاتحاد[39].

4- تدفّق اللاجئين

أَحرجَت المبادئ الإنسانية للاتحاد الأوروبي النافذين السياسيين في هذه الدول، على اعتبار أن المنطق الإنساني المعمول به في أوروبا يحتم قبول موجات اللاجئين ومنحهم حق اللجوء، في الوقت الذي لا ترغب فيه هذه الدول بإحداث أي تغييرات ديموغرافية وثقافية جديدة، قد تعمّق بعض مشاكلها القائمة، وتزيد من الأخطار الاقتصادية الضاغطة. فقد استقبلت أوروبا أكثر من مليونَي شخص فرّوا من الحرب الجارية منذ العام 2011 في سوريا واليمن، وما قبلها من الحروب وتداعياتها في لبنان والعراق، وما تلاها في العام 2022 في أوكرانيا، ناهيك عن الهجرة من ليبيا وتونس عبر البحر قبل الحرب الليبية وبعدها[40].

يمكن استنتاج الأمور الآتية:

بدأت الأزمة الاقتصادية في اليونان بالتحولات الاقتصادية السلبية قبل انضمامها لمنطقة اليورو، وتفاقمت في ما بعد بسبب تزوير البيانات الاقتصادية. إذ كان من

---

37 - عبد الحكيم ذهبي- إسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروربي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020، ص 613.

38 - فرانس24، بريطانيا تنفصل رسميًا عن الاتحاد الأوروربي وجونسون يتحدث عن بداية "عهد جديد"، 2020/2/1، متوافر على الموقع: https://www.france24..com/ar

39 - الاتحاد الأوروبي يواجه شبح "بريكست" بنسخةٍ شرقية، دبي، الشرق، متوافر على الموقع: https://asharq.com/ar تاريخ 28 نيسان 2023.

40 - ماري دو سومير، أوروبا لم تتجاوز انقساماتها بعد خمس سنوات من أزمة الهجرة، موقع صحيفة العرب، 2020/09/01، متوافر على الموقع: https://alarab.co.uk.

الضروري تدخّل الاتحاد الأوروبي لمنع انهيار الاقتصاد اليوناني من جهة، ومنع خروجها من منطقة اليورو من جهة ثانية، ما يؤثر سلبًا في الاتحاد بشكلٍ عام.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد كان نقطة تحوّل مهمة وأثرت سلبًا في صورة الاتحاد الأوروبي وقوته، كما أنه مثّل خطرًا كبيرًا على استقرار الاتحاد وتحديًا لتماسكه ووحدته، وبخاصةٍ الخروج المحتمل للمجر، ما يهدد بتصاعد التوترات السياسية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

الخلل الكبير وعدم التوازن ما بين المبادئ الإنسانية والمخاوف الديموغرافية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي من جراء تدفّق اللاجئين والتوترات الداخلية بسببه، كما أن استقبال اللاجئين يشكّل تحديًا للدول الأعضاء، ما يؤثر في وحدة الاتحاد وتماسكه.

ثالثًا: التحديات والأزمات الأمنية والعسكرية

1- المخاوف من تمدد التنظيمات الإرهابية

تتخوّف الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي من تمدد التنظيمات الإرهابية ومن أعمالها، وبخاصةٍ بعد التفجيرات والهجمات التي حصلت في تشرين الثاني 2015 في باريس، وتفجيرات آذار 2016 في بروكسل، التي نُفّذت من قبل مواطنين أوروبيين تدرّبوا وقاتلوا مع تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق. كذلك تتخوّف من آثار التفجير الانتحاري الذي وقع في أيار 2017 في حفل موسيقي في المملكة المتحدة والذي نفّذه شاب بريطاني من أصل ليبي، كما من أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية وسعيه إلى توجيه هجمات مماثلة انطلاقًا من ليبيا.

2- تحديات الأمن السيبراني

يمثّل الأمن السيبراني تحديًا جديدًا يستهدف الأنظمة الحاسوبية، الشبكات الإلكترونية والبنية التحتية لعمل الحكومات، الشركات والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، كما يعد التهديد المستمر للأمن القومي والسياسي للدول الأعضاء في الاتحاد. فقد تعرضت من قبل عدة دول لاختراقاتٍ سيبرانية كبيرة تسببت في تسريب بيانات ومعلومات حساسة من مؤسسات حكومية واقتصادية مهمة، ما هدد استقرار الدول وقدرتها على الحفاظ على الأمن القومي. فقد تسببت أزمة الأمن السيبراني في تكاليف هائلة على الاقتصاد الأوروبي، إذ يتعيّن على الشركات والمؤسسات القيام بعمليات التصدي ومواجهة تلك الأخطار، في كل مرة يتعرّض فيها نظام أو شبكة لاختراقٍ سيبراني ما يكلفها موارد مالية وبشرية كبيرة.

3- تداعيات أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية

أحدثت الحرب الروسية-الأوكرانية تداعيات جيو-سياسية مهمة وأثارت قلقًا دوليًا، لا سيما من حيث الاصطفافات ما بين مؤيد للحرب ولأوكرانيا بشكلٍ خاص، وآخر معارض للحرب أو مؤيد لروسيا بطريقةٍ غير مباشرة، وبخاصةٍ داخل الاتحاد الأوروبي. فقد عارض العديد من الدول الأعضاء الصراع الدائر، وأبدت دعمها لأوكرانيا. فكان موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب الروسية-الأوكرانية مدفوعًا بمبادئ التمسك بالقانون الدولي، ودعم وحدة أراضي أوكرانيا، وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، كما ينظر العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

إلى تصرفات روسيا على أنها انتهاك للسيادة الأوكرانية وتهديد لهيكل الأمن الأوروبي الأوسع.

لقد عارضت كل من بولندا، ليتوانيا، لاتفيا وإستونيا الحرب القائمة بسبب قربهم التاريخي والجغرافي من أوكرانيا، كما لأنهم عايشوا نزاعات واحتلالات في الماضي، ولديهم مصلحة راسخة في ضمان استقرار جيرانهم في أوروبا الشرقية. فقد دعموا أوكرانيا من خلال تدابير عملية، كتقديم المساعدات الإنسانية، استضافة اللاجئين الأوكرانيين وتعزيز التعاون الأمني في ما بينهم[41].

كما اتخذت دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة، موقفًا حازمًا ضد تصرفات روسيا، على الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بُذلت للتوسط في النزاع وتعزيز الحوار بين أوكرانيا وروسيا للبحث عن حل سلمي للأزمة. غير أن الاتحاد الأوروبي كمؤسسةٍ أظهر معارضته للحرب الروسية-الأوكرانية، وأصدر المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي العديد من البيانات التي تدين العملية العسكرية الخاصة، وتؤيد سيادة أوكرانيا، بالإضافة إلى فرضهم عقوبات مستهدفة على الكيانات والأفراد الروس الذين يُعتبرون مسؤولين عن الصراع.

انطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن استخلاص الأمور التالية:

- قلق الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي من تزايد التنظيمات الإرهابية وتنوعها، وبخاصةٍ بعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها عدة مدن أوروبية، ومن ضمنها باريس، بروكسل ومانشستر، ما يحتّم تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الحدودي وتطوير استراتيجيات الاستخبارات.
- التهديد المتنامي للأمن السيبراني الذي يواجه الاتحاد الأوروبي، والذي يمكن أن يتسبب في خسائر كبيرة للشركات والحكومات، ما يحتّم تعزيز القدرات السيبرانية وتطوير استراتيجيات الدفاع السيبراني.
- تباين كبير في وجهات النظر داخل الاتحاد الأوروبي بخصوص الحرب الروسية-الأوكرانية، بسبب دعم بعض الدول الأعضاء لأوكرانيا ورفضها للتدخل الروسي، بينما تتبنّى دول أخرى مواقف أكثر حذرًا كتدخلها للتوسط في النزاع. وهذا دليل على تحديات السياسة الخارجية المشتركة في الاتحاد الأوروبي وضرورة تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء حول هذه القضايا الحساسة.

41 - إف. ستيفن لارابي ، ستيفاني بيزارد، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، نشرت بواسطة مؤسسةRAND ، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2017. متوافر على الموقع: www.rand.org/content/dam/research.arabic.pdf.

الخلاصة

يُظهر تاريخ الوحدة الأوروبية العديد من التحديات والإنجازات، منذ بداياتها المتواضعة وحتى تأسيس الاتحاد الأوروبي الحالي. فقد تجاوز الاتحاد عقبات كثيرة وتحديات جمّة، ونجح في بناء إطار سياسي واقتصادي يجمع بين الدول الأعضاء ويعزز التعاون والتضامن بينها.

إن نشأة الاتحاد الأوروبي كانت نتيجة لرغبة الدول الأوروبية في تجاوز الأزمات والصراعات التي شهدتها القارة العجوز، وبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً من خلال معاهدة روما 1957، ومعاهدة ماسترخت، وغيرها من الاتفاقيات التي كان لها الدور الكبير في تكوين هيكل الاتحاد الأوروبي الحالي. فقد تمّ تحديد أسس الاتحاد الأوروبي وتنظيمه، تحديد مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والأمنية المتمثلة بالتعاون الأمني، مواجهة الإرهاب، مكافحة الجريمة المنظمة، كما التنسيق والتعاون حول الصراع في أوكرانيا وتوتر العلاقات مع روسيا، بالإضافة إلى المجالات الاقتصادية التي تمثّلت بإنشاء السوق الأوروبية الموحدة واعتماد عملة اليورو أسسًا قوية للتكامل الاقتصادي، ليصبح إحدى أبرز المؤسسات الإقليمية على الصعيدَين السياسي والاقتصادي.

مع ذلك، واجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات الخطيرة، من بينها الأزمات الصحية والوبائية مثل جائحة كوفيد-19 التي ضربت العالم، وكشفت عن ضعف الهياكل الصحية والتوجيه السياسي في بعض الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الاتحاد تحديات اقتصادية تتمثل في التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، البطالة والتدهور الاقتصادي الناجم عن الأزمات المالية العالمية. ومع وجود تهديدات أمنية متزايدة، مثل الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والتهديدات السيبرانية، فإن التعاون الأمني والعسكري يعد أمرًا حاسمًا للحفاظ على استقرار المنطقة. بالتالي يتطلّب تحقيق تطلعات الاتحاد الأوروبي وتجاوز التحديات الراهنة، تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي، والتعاون في المجالات الأمنية، الصحية والاقتصادية، والتوجّه نحو إصلاحات هيكلية مدعّمة بالشفافية والديموقراطية الداخلية في الاتحاد الأوروبي، ما يسهم في تدعيم الثقة بين الدول الأعضاء وتحقيق أهدافه المشتركة في السلام والازدهار.

إن دور الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمات لا يقتصر على الأمثلة التي ذُكرت، لأن ذلك يختلف وفق الأزمة، السياق، المكان والزمان. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تتم الاستجابة للأزمات بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة، وبمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد.

ومن المهم القول إنه على الرغم من جهود الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمات، فقد واجه انتقادات لعدم قدرته على الاستجابة بالسرعة الكافية، أو النقص في التنسيق

الفعال والتعاون بين الدول الأعضاء فيه، وبخاصةٍ التعامل مع أزمتَي اللاجئين ووباء COVID-19، كما الأزمات الأخرى التي تتعلق بالحروب المستعرة وتداعياتها الاقتصادية، وانقسام الشعوب بين مؤيد ومعارض. إلا أن الاتحاد أدى دورًا مهمًا سواء داخل دوله الأعضاء أو على الساحة الدولية، فلديه مجموعة من الأدوات والآليات تحت تصرفه بما في ذلك الجهود الدبلوماسية، المساعدات المالية ونشر البعثات العسكرية والمدنية. ومع ذلك، فإن واقعه وتعدد أزماته ومواجهته لها، لا تخلو من التحديات والعقبات، الأمر الذي يدفع باتجاه تعزيز قدراته وإمكاناته من أجل الاستجابة الفعالة للأزمات القائمة والمستقبلية.

قائمة المراجع

الكتب

1. برنت، د ف م ، رحلة الإنسان مع الفيروس، وكالة الصحافة العربية، الطبعة العاشرة، ناشرون، القاهرة، 2019.

2. بيندر، جون - أشروود، سايمون، الاتحاد الأوروربي مقدمة قصيرة جدًا، دار هنداوي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015.

3. ذهبي، عبد الحكيم - دبش، إسماعيل، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروربي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020.

4. ويدوس سيمبو البوغيسي الأزهري، محمد، عواصف الأوبئة القاتلة من الطاعون إلى فيروس كورورنا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ماليزيا، 2020.

التقارير والدراسات

1. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة دراسة التقارير، معاهدة أمستردام، 18 كانون ثاني 2019، متوافر على الموقع: https://www.europarabct.com.

2. وزارة الاقتصاد الفلسطينية، الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، دائرة الدراسات، غزة، 2016.

الصحف والمجلات

1. الاتحاد الأوروبي يواجه شبح «بريكست» بنسخةٍ شرقية، دبي، الشرق، متوافر على الموقع https://asharq.com/ar تاريخ 28 نيسان 2023.

2. صفحة دوليات، أوروربا 50 عامًا على الاتحاد، صحيفة الأخبار، العدد 483، بيروت، 26 آذار 2007.

3. عبود، مازن ج، في الأزمة اليونانية، صحيفة النهار، العدد 25723، بيروت، 2015/7/7.

4. كاخيا، إسماعيل إبراهيم، الوحدة الأوروبية مصاعب وحلول، بيروت، مجلة الدفاع العربي، دار الصياد، تموز 2014.

5. ماري دو سومير، أوروبا لم تتجاوز انقساماتها بعد خمس سنوات من أزمة الهجرة، موقع صحيفة العرب، 2020/09/01، متوافر على الموقع: https://alarab.co.uk.

الاتفاقيات والمعاهدات

1. تعرّف على معاهدة روما نواة الاتحاد، 2017/3/27، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events.

2. سماء مسالمة، ما هي اتفاقية شنغن، 16 كانون الثاني 2019، متوافر على الموقع: com/..3https://www.mawdoo

3. عبير حسين، معاهدة ماستريخت، إعلان لتأسيس الاتحاد الأوروبي، 1 تشرين الثاني 2017، متوافر على الموقع: https://www.alkhaleej.ae.

4. فاليري ديستان، فروق تميز معاهدة ليشبونة الأوروبية عن سابقاتها، صحيفة البيان، االرياض، 2007، ص2.

5. كريس موريس، معاهدة أمستردام، 2008، متوافر على الموقع http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid.

6. معاهدة شنغن، 2011/8/11، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events.

المواقع الإلكترونية

1. TRT عربي، من الطاعون الأسود إلى كورونا. لماذا تظهر الأوبئة القاتلة في الصين، 2020/12/25، متوافر على الموقع https://www.trtarabi.com/explainers-human.

2. الاتحاد الأوروبي، 2020، متوافر على الموقع: https://www.esteri.it/mae/ar/politicaa.

3. ستيفن لارابي، ستيفاني بيزارد، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، نشرت بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2017. متوافر على الموقع: www.rand.org/content/dam/research.arabic.pdf.

4. الأمم المتحدة، متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، 2019، متوافر على الموقع: https://www.un.org/ar/sections/depth.

5. الجماعة الأوروربية للفحم والصلب، متوافر على الموقع: https://www.marefa.org.

6. جيفري فرانكل، هل يشعل فيروس كورونا شرارة ركود عالمي، 24 شباط 2020، متوافر على الموقع: www.project-syndicate.org/.

7. حسام أحمد، أزمة اليونان ومنطقة اليورو... 6 أسئلة تشرح لك، 19 كانون الثاني 2015، متوافر على الموقع: https://www.sasapost.com/greece-crisis.

8. ديلي صباح، نبذة عن أكثر الأوبئة فتكًا في التاريخ، 2020/3/13، متوافر على الموقع: https://www.dailysabah.com/arabic/arts-culture.

9. زياد منى، كتاب يستعيد الجائحة التي نكبت العالم في الحرب العالمية الأولى: كان يا ما كان... الإنفلونزا الإسبانية، 8 تشرين الثاني 2020، متوافر على الموقع: https://www.al-akhbar.com/Community/.

10. سيدريك كوتر، من الإنفلونزا الإسبانية إلى كوفيد 19، 12 أيار 2020، متوافر على الموقع: https://blogs.icrc.org/alinsani.

11. صبرا المنصر، هل سيأخذ اختفاء فيروس كورونا نفس منحى اندثار فيروس الإنفلونزا الإسبانية، 2020/4/17، متوافر على الموقع: https://www.france24.com/ar..

12. عربي بوست، ما هو أسوأ من كورونا، 2020/3/14، متوافر على الموقع: https://arabicpost.net.

13. غسان أبو حمد، الحلم الذي تحوّل إلى واقع، 2020، متوافر على الموقع: http://al-akhbar.com/international/

14. فرانس24، بريطانيا تنفصل رسميًا عن الاتحاد الأوروربي وجونسون يتحدث عن بداية «عهد جديد»، 2020/2/1، متوافر على الموقع: https://www.france24.com/ar

15. قحطان طاهر، الاتحاد الأوروربي...عظمة القدرات ومحدودية التأثير، 2019/12/6، متوافر على الموقع: https://al-sharq.com/opinion/، الإنترنت، الدخول:2020/10/1.

16. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة المكتسبة /الإيدز، 27 حزيران 2001، متوافر على الموقع: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest.

17. النشرة الإخبارية، كيف يعمل الاتحاد الأوروربي، 2016، متوافر على الموقع: https://openmediahub.com/ar/eu-.

18. هشام العدم، الاتحاد الأوروبي يتبنّى «خارطة طريق» لمواجهة مرض الإيدز، 2008، متوافر على الموقع: https://www.dw.com/ar

قرار التحكيم التجاري الأجنبي ورفض تنفيذه في القانون اللبناني

الملازم أول معروف مهدي

المقدمة

يعد تطور الأنظمة والقوانين عبر الزمن حالة طبيعية ناجمة عن العلاقات الاجتماعية المختلفة التي تنشأ بين البشر، مثل باقي الأمور الحياتية التي تحصل بسبب تغير العوامل الموجودة، وبخاصةٍ أن القانون من حيث المبدأ يقوم بإدارة التفاعل الاجتماعي. وعليه، هو جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع الذي ينظّم حياة الأفراد والعلاقات بين الجماعات على حد سواء[1]، وكان لا بد في بادئ الأمر من وضع قواعد تحكم النزاعات التي تحصل ضمن المجتمع الواحد لإيجاد الحلول التي تمنع تطور الخلافات إلى حد لا تُحمد عقباه، لذلك تم وضع القوانين كأداةٍ فعالة لتنظّم حياة البشر وإدارة النزاعات والعمل على حلها.

أما من جهة النزاعات التي تحدث بين أشخاص ينتمون إلى مجتمعات قانونية واقتصادية مختلفة، فكان لا بد من السعي إلى إيجاد نظام قانوني عالمي ينظّم هذه الخلافات عبر وضع معيار قانوني موحد يعمل الجميع تحت سقفه، وذلك بسبب التطور الحاصل في العلاقات المتعلقة بتوريد البضائع أو تصديرها، من وإلى دولة ذات كيان قانوني مستقل عن الطرف الآخر في هذه العلاقة الناشئة، وبخاصةٍ إذا سلطنا الضوء على التفسير الذي جاء في قانون أونيسترال (Unictral) المتعلق بالمصطلح التجاري، إذ يتضمن هذا التعبير المسائل الناشئة عن جميع العلاقات ذات الصفة التجارية، تعاقدية كانت أو غير تعاقدية، والعلاقات ذات الطبيعة التجارية وتشمل المعاملات الآتية: أي معاملة تجارية لتوريد السلع أو الخدمات أو تبادلها، اتفاقات التوزيع، التمثيل التجاري أو الوكالة التجارية، إدارة الحقوق لدى الغير، التأجير الشرائي، تشييد المصانع، الخدمات الاستشارية، الأعمال الهندسية، إصدار التراخيص، الاستثمار، التوزيع، التمويل، الأعمال المصرفية، التأمين، اتفاق أو امتياز، المشاريع المشتركة،

1 - علي ليله، علم الاجتماع وبناء النظرية الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2016، ص 242.

وغيرها من أشكال التعاون الصناعي والتجاري، نقل البضائع أو الركاب جوًا أو بحرًا أو عبر السكك الحديدية، أو بالطرق البرية.

لقد اعتُبر نظام التحكيم التجاري كنظامٍ لمعالجة النزاعات موجود أصلًا منذ فترة تاريخية بمنزلة حل من الحلول الواقعية التي ممكن أن توصل إلى النتيجة المرجوة المتمثلة بحل النزاعات القائمة، إذ سعى الحقوقيون في هذا العالم الذين ينتمون إلى أنظمة قانونية مختلفة إلى توحيد اللغة القانونية التي يتكلمون بها من أجل حل المشاكل العالقة، وكان لهم ما يريدون عن طريق التحكيم الذي يشكّل وسيلة مقبولة من مختلف الأطراف، واعتُبر بمنزلة عدالة دولية، وسعوا إلى بسط سلطته عبر الاتفاقيات المختلفة المبرمة، وعبر الهيئات التحكيمية التي تشكّل الراعي الرسمي لهذا النظام، وبخاصةٍ عند بروز الحاجة لإيجاد وسيلة سريعة لحل النزاعات القائمة بسبب تطور العلاقات التجارية.

كانت هذه الهيئات والاتفاقيات المختلفة بمنزلة خارطة أو بوصلة قانونية ملبية للاحتياجات المستجدة. وفي خضم هذا التطور القانوني الدولي، انقسمت الدول والتشريعات بين مؤيد لهذا النظام القانوني وبين متأنٍ في الالتزام بمندرجاته كافة، في هذا المجال تميل الدفة لمصلحة الملتزمين بهذا العمل إذ نجد أن معظم الدول بدأت تعتمد التحكيم التجاري الدولي بسبب منافعه، بينما ارتأت العديد من الدول التأنّي في هذا الموضوع وذلك ربما لأنها وجدت فيه شيئًا يُنقص من استقلالها

القانوني، لكن سرعة التقدم القانوني والتجاري التي حصلت أدت إلى قبول الجميع بهذا العمل القانوني وإدخاله في صلب تشريعاتها القائمة، وإن كانت نسبة الالتزام تختلف بين دولة وأخرى، فتعاملت معه بعض الدول المُستَعمرة سابقًا بحذرٍ وريبة وتحفظ، وبخاصةٍ بسبب تجربتها السيئة مع الاستعمار ومعاناتها المكلفة لتتحرر من الوصاية السياسية، القانونية والاقتصادية، وبهذا التحفظ تكون قد اعتبرت أنها تحافظ على كيانها المستقل من التدخل الأجنبي والاستعمار الذي يسعى إلى العودة للسيطرة بمختلف الوسائل حسب رأيها، وقد يكون التحكيم واحدًا من هذه الوسائل.

لقد كان هذا القلق حال معظم الدول التي لحقت بها العديد من الخيبات نتيجة التحكيم الدولي والقرارت التي اتخذت بهذا الخصوص وأدت إلى خسائر مادية ومعنوية، ووجدت هذه الدول ذاتها بين قرار رفض هذا النظام القانوني وقبوله، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في مستوى قبول التحكيم بين الدول المختلفة وبخاصةٍ وأن نظام التحكيم يتطور ويتسارع بشكلٍ موازٍ مع تطور الاقتصاد والصناعة ومختلف العلاقات التجارية الداخلية والدولية على حد سواء.

لقد دخلت النزاعات في دائرة مفرغة نتيجة لتنازع القوانين في المكان والزمان، في الشكل والمضمون، إذ سعى كل طرف إلى فرض إيقاعه القانوني الوطني على النزاع الحاصل لأي سبب من الأسباب عن طريق القضاء التقليدي مع ما يحمله من تعقيدات وتقييد والالتزام بحرفية النص لجهة عدم القدرة على المناورة في مجال إيجاد الحلول، وبخاصةٍ لأن القاضي الذي ينتمي إلى دولة ما يعتبر أن العدالة تكمن في نظامه الوضعي الموجود. لذلك كان لا بد في هذا المجال من البحث عن وسيلة قانونية تسمح باختزال هذا الطريق الطويل، من هنا جاء النظام التحكيمي الدولي ليحل عقدة مهمة من العقد القانونية المتعلقة بالالتزامات الدولية، وأدى إلى تسهيل الحلول وطرح حلول عملية قابلة للتطبيق ناجمة عن اتفاق الأطراف. من المفيد في هذا المجال التعرف على هذا النظام الذي كان مجهولاً أو بالحد الأدنى غير واضح لفترةٍ طويلة من الزمن بالنسبة للكثير من الأشخاص، على الرغم من وجود موادها القانونية والمعترف بها في لبنان ومعظم دول العالم العربي والتعرف أيضًا على العوامل المحيطة به.

انطلاقًا من هنا سوف نعالج الدراسة عبر تقسيمها إلى قسمين، إذ يعالج القسم الأول الإطار النظري للتحكيم التجاري مع ما يحمله الأمر من تعريف للتحكيم ومفهومه النظري، أما القسم الثاني فيعالج موضوع الإشكالية المتمثلة برفض التحكيم التجاري والعوامل المحيطة به بالإضافة إلى الاستنتاجات.

القسم الأول

تعريف التحكيم التجاري الدولي ومفهومه القانوني

يعد التحكيم من أهم الوسائل البشرية القانونية المستعملة لفض النزاعات العالقة بين طرفَين بواسطة طرف ثالث، لا سيما بالنسبة لرجال الأعمال الذين لديهم غاية أساسية متمثلة بمتابعة تجارتهم وعدم توقّف عملية الربح المادي، وذلك بعيدًا عن قضاء الدولة. ويأخذ هذا الشخص الثالث مشروعية من مصدرَين أساسيَين، المصدر الأول هو إرادة الخصوم والمصدر الثاني هو قبول المشرع القانوني بهذه الرغبة، وذلك بمنح الترخيص للحكم من أجل القيام بعمله من خلال مواد واضحة وصريحة من الممكن اللجوء إليها لتدعيم هذه الفكرة القانونية. وقبل البحث بها، يجب الإشارة إلى أن التحكيم وعلى الرغم من أنه يشكّل حالة تتمثل بالابتعاد عن القضاء التقليدي وهو عملية بديلة لحل النزاع العالق، إلا أنه يبقى عملاً قانونيًا بحاجةٍ للقضاء من أجل تفعيل القرارات التحكيمية ومن أجل إلزام من يعمل على رفض تنفيذ قرار التحكيم ووضعه أمام التزاماته العقدية.

أولاً: تعريف التحكيم

التحكيم هو عملية قانونية غير قضائية متفق عليها من الأطراف المتنازعة لحل النزاعات العالقة وتسويتها، فهذه الوسيلة تسمح لطرفَين متنازعَين أن يلجآ إلى طرف ثالث وهو المحكّم ليعرضا القضية عليه، فيستند إلى القانون والأعراف والاتفاق الحاصل بين الطرفَين من أجل حل هذه القضية، ويقوم بإصدار رأي نهائي ملزم للحل يوجب على الفريقَين الالتزام والقبول به. والتحكيم فعل قانوني يرتكز على أخذ جزء من اختصاص القضاء التقليدي المكلّف أساسًا بحل النزاعات القائمة والناجمة عن العقود التجارية الدولية التي تم إبرامها بين أطراف ينتمون إلى أنظمة قانونية مختلفة تعتمد قوانين متمايزة، وتكليف حل هذه النزاعات إلى أشخاص ثالثين يتم اختيارهم بإرادة المتنازعَين بصورةٍ شخصية قائمة بشكلٍ أساسي على القيمة الفردية لهؤلاء المحكّمين لما يمثّلون من صفات خاصة[2] ومعرفة متقدمة وسمعة في هذا المجال.

بسبب أهمية التحكيم اعتُبر تعريف التحكيم من المسائل التي شغلت الفقه والتشريعات الوطنية والعالمية على حد سواء من أجل تحديد المقصود بهذه العبارة القانونية[3]. حسب التعريف العالمي للأمم المتحدة، إن لفظ التحكيم يُقصد به كل

2- مصطفى ناطق صالح مطلوب، نظام التحكيم التجاري الطارئ، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص124.

3- حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 39.

تحكيم سواء تم تنظيمه من خلال مؤسسة تحكيمية دائمة أم لا. ويذكر القانون النموذجي للأمم المتحدة تعريفًا بشكلٍ مباشر للتحكيم[4] في المادة 7 منه وهو «بأن اتفاق التحكيم هو اتفاق الطرفَين على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما علاقة قانونية محددة، تعاقدية كانت أو غير تعاقدية، ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد، أو في صورة اتفاق منفصل أو مشارطة تحكيمية كما يظهر لاحقًا». كما صدرت تعاريف مختلفة تتناول موضوع التحكيم إذ أُطلق تعريف بأنه نظام يقوم بمقتضاه أطراف النزاع بتخويل شخص ثالث للفصل في النزاع[5]، وهو تسوية الخلاف بقرارٍ يصدر من شخص أو هيئة تم الاتفاق على تنصيبهم من قبل أطراف النزاع[6].

إن التحكيم هو وسيلة يقوم فيها الأطراف برغبتهم الخاصة بإحالة النزاع إلى طرف ثالث محايد من اختيارهم، يكون هذا الطرف محكّمًا يقوم بإصدار حكمه في النزاع القائم على البراهين والأدلة التي يتم تقديمها إلى المحكمة الخاصة بالتحكيم[7]. وبالعودة إلى القوانين المرعية الإجراء التي نعمل عليها، نجد أن القانون اللبناني قد أجاز لطرفَي النزاع الاتفاق على تعيين شخص ثالث من أجل حل النزاع التجاري العالق بينهما بواسطة التحكيم[8]. كذلك عرّفت اتفاقية لاهاي الدولية التحكيم بأنه يهدف إلى حل النزاعات بين الدول، عبر قضاة يتم اختيارهم، حسب رغبة الأطراف ذات النزاع على أساس احترام القانون[9]، لذا التحكيم هو العمل الذي يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التي تتولى التحكيم بمقتضى اتفاق الطرفَين مركزاً دائمًا للتحكيم أو لم تكن[10]، وبالتالي، التحكيم أسلوب يهدف إلى الحصول على حل لمسألةٍ ما، بما في ذلك تنظيم العلاقة بين شخصَين في حال وجود خلاف والعمل على حله[11].

على مستوى إيجاد هذا النظام وتطوره المتسارع، نجد أن العدالة القائمة على التحكيم هي عدالة خاصة وجديدة قديمة في ذات الوقت، وهي لم تولد على حالها التي نعرفها بهذا الشكل في عصرنا الآني، بل نشأت وتطورت وفق عدة عوامل تاريخية وقانونية تفاعلت مع بعضها في واقع معين، وتم تنظيم هذا التفاعل بشكلٍ مدروس ودقيق من أجل الوصول إلى التحكيم بالشكل الذي نعرفه. وكان اختيار نظام التحكيم التجاري

4- القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الصادر في 21 حزيران 1985.

5- أبو زيد رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، طبعة أولى، دار الفكر العربي، مصر، 1981، ص 19.

6- محمود مختار أحمد حريري، التحكيم التجاري الدولي، طبعة ثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 5.

7- Brigitte Berlioz, Hovin Nicolas, Ront chevsky Revue trimestrielle de droit commercial et de droit économique, 1ère édition, Dalloz, 2009, p 577.

8- المادة 765 من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني الرقم 90 الصادر في 16 /1983/9.

9- المادة 27 من اتفاقية لاهاي الدولية 1907.

10- آدم النداوي، المرافعات المدنية، المكتبة القانونية، بغداد، 2006، ص 209.

11- Jean-Baptiste rocine, Droit de l'arbitrage/PUF thémis droit, point Delta, 1ère édition, 2016, Presses Universitaires, Beyrouth 2017, p.3.

من قبَل الأطراف المتنازعة مبنيًا على عدة عوامل تم دراستها من قبل المهتمين بهذا الأمر، كما جرى وضع قواعد محددة دفعت إلى سلوك طريق التحكيم، واختلفت أسباب اتباعه ما بين قانونية ومادية وفي بعض الأحيان نفسية وعملية.

إن الأسباب القانونية مبنية على عدم رغبة التجار في بلد معين الخضوع لنظامٍ قانوني لم يدرسوه بشكلٍ جيد وأيضًا لم تنشأ تجارتهم وفقه، واعتبار الأنظمة القانونية المغايرة غريبة عنهم، وعليه لا يفضل هؤلاء التجار العمل وفقها. كذلك الأمر فإن الأسباب المادية قائمة على التوفير في الكلفة المادية وتجنب سلوك الدرب القضائي التقليدي المكلف على الأطراف على أكثر من صعيد[12] وذلك بشكلٍ واضح. كما تأتي الرغبة بتوفير الوقت ضمن هذه الأسباب بالإضافة إلى السرية المطلوبة من قبل الجميع. أما لجهة الأسباب النفسية التي تدخل كعاملٍ مساعد في سلوك درب التحكيم، فإن الأطراف المتنازعة ترغب بحل النزاع العالق بجوٍ من الود وعدم خلق جو عدائي ممكن أن يؤثر لاحقًا في العلاقة التجارية الناشئة بينهما بشكلٍ سلبي.

التحكيم الدولي الذي يشكّل موضوع دراستنا يُعد مادة مهمة تناولتها معظم التشريعات الحديثة للعديد من الأسباب، وأهمها أنه وسيلة لمعالجة النزاعات التي تحدث بين طرفَين ينتميان إلى نظامَين قانونيَين مختلفَين، فهو يشكّل وسيلة للعبور نحو نظام قانوني عالمي مقبول من قبل الأطراف، وهذا ما يقطع الطريق على اتجاهات معقدة ممكن أن تسلكها النزاعات التجارية الكبرى التي تحصل في ظل النظام العالمي الحديث.

يجب أن نشير هنا إلى أنه يُعد التحكيم التجاري الدولي، التحكيم الذي يختص بالنزاعات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية لطرفَين ينتميان إلى نظامَين قانونيَين مختلفَين، أي أن الطرفَين المتنازعَين ينتميان إلى دولتَين مختلفتَين تحكم كل منهما قواعد قانونية مختلفة، كذلك يُعد التحكيم دوليًا إذا اتصل بمصالح التجارة الدولية.

لا يجوز اللجوء إلى التحكيم من دون اتفاق الطرفَين، وأي رفض للفكرة من قبل أي طرف يستوجب انتفاء أحد الشروط الرئيسة للتحكيم، ويظهر لاحقًا إمكانية تصنيف أنواع مختلفة منه وذلك حسب موضوع النزاع العالق بين الأطراف وحله بواسطة هذه المؤسسة عن طريق طرف ثالث لتسوية النزاع من خلال ممارسة المهمة القضائية التي تم تكليف هذا الطرف بحلها[13]. فيعتمد التحكيم الدولي على اتفاق الفريقَين لتفعيله والعمل تحت مظلته القانونية، ما يعني أن الطرفَين المتنازعَين في هذا العقد قد قررا تقديم نزاعهما أمام المحكّم الذي اختير نيابة عن الفريقَين، في أمل الوصول إلى حل النزاع العالق، وعادة ما يحتوي العقد بين الطرفَين على أحكام تتعلق بكيفية معالجة النزاعات المستقبلية في حال وُجدت والموافقة على الحل بواسطة التحكيم.

12- صفاء فتوح جمعة، العقد الإداري الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 248.

13- Philippe Fouchard, Emanuel gaillard, Berthodd goldman traite de l'arbitrage commercial international, litec, librairie de la cour de cassation, delta, 2016, librairie de point, Beyrouth, 1ère édition, p.12.

ثانيًا: مفهوم التحكيم

في عملية تحديد مفهوم التحكيم القانونية يتبين لنا أنه بعد ظهور التعقيدات القضائية والقانونية والمشاكل التي ترافق حل النزاعات القانونية بواسطة القضاء العادي، كان لا بد من البحث عن طريقة للحل تتجاوز العيوب أو الأمور التي تزعج أطراف النزاع في أثناء معالجته، والتي ترافق المسلك القضائي التقليدي في طريق حل النزاع العالق، إذ يعمد الأطراف إلى البحث عن معالجة جديدة توصل أفراد العلاقة المختلفين إلى حل مرضي لهما من دون الدخول في تعقيدات تؤدي إلى عرقلة العلاقة بينهما ولو لفترةٍ وجيزة، وبخاصةٍ في العلاقات التجارية حيث تقف هذه الفكرة على تبادل إرادتَين مختلفتَي الرغبة في حل نزاع ناشئ بينهما، وحق الأطراف المختلفة في اختيار التحكيم كوسيلةٍ بديلة عن القضاء العادي للدولة.

إن هذه الأمور جعلت من معرفة التحكيم وفكرة تكوّنه من الأمور المهمة التي يسعى طلاب القانون إلى دراستها نظرًا لأنه يُعد من الوسائل المهمة لحل النزاعات الناشئة على الرغم من اختلاف هذه الفكرة بين مجتمع وآخر، وبين زمان وآخر، إلا أن الفكرة الأبرز في هذا المجال هي من مصلحة الجميع اللجوء إلى التحكيم[14]. وعند تكريس هذه الفكرة، يتحول هذا المفهوم القانوني الاختياري إلى تحكيم إلزامي يُعرف بالتحكيم الإجباري، وبخاصةٍ بعد سير معظم الدول في الطريق القانوني الذي يؤدي إلى هذا الأمر. وبعد أن كان القضاء العادي هو السبيل الأول لحل النزاعات، جاء التحكيم لينافسه بسبب الأفضلية العملية التي يتمتع بها هذا النظام غير التقليدي مقارنةً مع النظام القضائي، لكن كما معظم الأمور القانونية والاجتماعية المختلفة التي تظهر بشكلٍ جديد تعلو بعض الأصوات الرافضة لهذا الأمر، وهناك أطراف أيضًا متحفظة على النظام التحكيمي أو بعض الأمور الإجرائية والشكلية. وعلى الرغم من قبوله من معظم الأطراف والتشجيع على العمل به كنظامٍ قانوني، جاءت آراء تتحدث عن نقاط سلبية من بينها أنه يؤثر سلبًا في النظام القضائي ويمس بالسيادة الوطنية العليا للقضاء العادي.

14- Eugenio Minolie, arbitrage commercial: essais un memorian, 1ère édition, umiome tipo grafico – éditrice torinese, italy. 1974. p 117.

لكن نتيجة للنقاط الإيجابية التي يتمتع بها النظام التحكيمي بدأت تتوضح صورة النظام المطروح كبديلٍ عن القضاء التقليدي من حيث المفهوم العام لهذا النظام، وصرنا نعلم أنه نظام قانوني شبيه بالقضاء نظرًا لأن القرار الحكمي الذي ينجم عنه أشبه بحكمٍ قضائي مبرم ويملك حجة القضية المحكوم بها[15] إلا أنه يبقى معلقًا بالقضاء عندٍ الرغبة بالتنفيذ، فيضطر الراغب عند هذه العملية اللجوء إلى المحكمة واستصدار أمر على عريضة من رئيس الغرفة الابتدائية التي أودع أصل القرار في

15- المادة 794 من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني في المرسوم الاشتراعي الرقم 90 تاريخ 1983/9/16.

قلمه[16] لإلزام الطرف غير المستفيد من التنفيذ إلى الرضوخ للقرار التحكيمي، وعندها ينفّذ القرار بواسطة القضاء العادي مثله كمثل الحكم القضائي. وهنا تتكرس فكرة التناغم بين القضاء والتحكيم، كما يعود للمحكّم سلطة البحث في القضية وإصدار قرار ملزم للفريقَين يوجب الأطراف المختلفة القبول بهذا القرار، وذلك من دون أن يكون لهما رأي في الحل الذي توصلت إليه هيئة التحكيم.

يجب توضيح أمر أنه لكي يعد التحكيم دوليًا يجب توفّر عاملَين أساسيَين، إذا توافرا بالإمكان اعتبار هذا النوع من التحكيم تحكيمًا دوليًا، وهذان العاملان هما: العامل الموضوعي، والعامل الفني.

- **العامل الموضوعي:** يجب تحديد هامش تطبيق القواعد الدولية للتحكيم، وذلك بتبنّي المعيار الاقتصادي، إذ لا بد من خضوع قواعد التحكيم الدولي إلى قواعد تحررية تضمن للمتعاملين مع التحكيم الدولي حد أدنى من الاستقلالية، ولتفعيل هذا العامل يجب أن تكون العلاقة بين الطرفَين المتنازعَين اقتصادية قائمة على الربح والخسارة.

- **العامل الفني:** وهو العامل الذي يتحدث عن انتماء طرفَي النزاع إلى دولتَين مختلفتَين، الأمر الذي ينجم عنه نظامَين قانونيَين مختلفَين، ووجود نصَين قانونيَين ينظمان الحياة العملية القانونية والتجارية لكل من هذين الطرفَين، وفي هذه الحالة يرفض الأطراف الالتزام وتطبيق نظام دولة أخرى وهذا ما يدفعهم إلى اللجوء للتحكيم ولنظامٍ بديل لحل النزاع[17].

إن تفعيل التحكيم الدولي وتحديد مفهومه يطرح فكرة نوع النزاع القائم والعلاقة الناجمة عنه، إذ من الممكن أن يكون النزاع المطروح للتحكيم ماليًا، مدنيًا، تجاريًا، عقديًا أو أي نزاع قائم ومحدد بين أشخاص مختلفين، وفكرته الأساسية تتحدث عن مختلف أنواع الأطراف، فهو ممكن أن يكون بين أشخاص عاديين أو معنويين، أو بين شخص ومؤسسة، أو شخص ودولة، أو بين دولتَين على أن يكون الطرفان قد اتفقا على حل الخلافات التي ممكن أن تنشأ بواسطة التحكيم وذلك بإدراج بند التحكيم في العقد المعمول به بين الطرفَين الملتزمَين سلفًا بتطبيق الحكم. ويعد التحكيم نظامًا مختلطاً يبدأ باتفاق ثم يصبح إجراءات قانونية وينتهي بحكمٍ قضائي هو قرار التحكيم، وربما يكون بإجراء مصالحة بين الأطراف، وبذلك يكون الأصل في فكرته هي إرادة الطرفَين وإقرار المشرع لهذه الإرادة[18].

16- المادة 795 من قانون أصول المحاكمات المدنيه اللبناني (عُدلت بموجب 2002/440) تاريخ بدء العمل 2002/9/27.

17- حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، ص 105.

18- عبد المنعم الدسوقي، التحكيم التجاري الدولي والداخلي، طبعة أولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 5.

لقد تطور نظام التحكيم وأصبح مظهرًا حديثاً من مظاهر التطور القانوني في العلاقات التجارية الدولية[19]، نظرًا لأهميتها الكبيرة في المعاملات التجارية، لا سيما إذا كان متسمًا بالصفة الدولية، فالاعتبارات الدولية في مجال التجارة تدفع الأشخاص المختلفين إلى الاتفاق على التحكيم من أجل حل النزاع عبر التحكيم بدلاً من طرحها أمام القضاء العادي[20].

إن فكرة التحكيم تدفعنا إلى القول إن التحكيم نوع من العدالة الخاصة[21] وهي غير عادية، تعمل تحت نظام اتفاقي قضائي يترك للأفراد تسوية النزاعات العالقة في إطار التراضي والاتفاق بعيدًا عن المحاكم والجلسات القضائية وذلك لعديدٍ من الأسباب. ويجب إضافة أمر في هذا المجال وهو ضرورة وجود خبرة وثقافة قانونية عالية تعود للمحكّم، وعليه أيضًا أن يكون حياديًا في التعامل مع الأطراف المتنازعة وعلى مسافة واحدة من جميع الأطراف، فهذا الأمر يعد من الأساسيات في هذا المجال، وعليه أن يوفق في عمله في إيجاد حل قانوني للنزاع بين الطرفَين من أجل إنهاء النزاع. وفي خلاصة موضوع التحكيم، نجد أن الأمر بكامله قائم على رسم هيكلية لحل النزاعات والمشاكل عبر إدخال العديد من البنود والآراء في داخل العقد، بشكلٍ يكون الهدف الأول والأخير هو حل هذا النزاع والانتقال إلى إكمال العلاقة كأطرافٍ تجارية[22]، واستمرار التجارة التي يعملون في ظلها لأن هذ الأمر هو الغاية الأساسية التي يسعى إليها الجميع ويعتبرون أن إكمال التجارة هو الحل الأنسب والأربح لهم.

19- محمود علي عبد السلام وافي، خصوصية إجراءات التحكيم في كل من مصر ودول الخليج العربي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2016، ص 11.

20- كمال إبراهيم، التحكيم التجاري الدولي قيمة التحكيم وحتمية قانون التجارة الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 68.

21- سيد عبد النبي محمد، التحكيم في المنازعات التجارية الدولية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019.

22- محسن جريح، التحكيم التجاري الدولي والتحكيم الداخلي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، 2016، ص 149.

القسم الثاني
رفض تنفيذ القرار التحكيمي ومندرجاته

إن تنفيذ قرار التحكيم التجاري بشكلٍ عام لم يُترك لرغبة أطراف النزاع وعلى أهوائهم، بل خضع لرقابةٍ قضائية في مختلف مراحله، وتعرّض للطعن بالبطلان بناء على نقاط قانونية محددة، بالإضافة إلى رفض التنفيذ لعدة أسباب. من هنا سوف نتحدث في القسم الثاني عن رفض تنفيذ القرار التحكيمي وأسبابه المختلفة التي تم ذكرها والحديث عنها في القانون اللبناني بالتحديد. فأهمية دراسة رفض تنفيذ قرار التحكيم الأجنبي تكمن في أن نظام التحكيم بمجمله قائم على مبدأ عدم الدخول في مسألة تنازع القوانين المختلفة التي يعمل وفقها التجار كل في بلده، فيرغبون لهذا السبب اللجوء إلى قانون عالمي موحد ينجم عنه قرارات تحكيم خارجية بحاجةٍ للتنفيذ على أرض واقع مغايرة للواقع الذي صدرت فيه، لذلك يتوجب الإحاطة والمعرفة بنقاط رفض التنفيذ المتعددة. وعليه، نتطرّق أولاً في هذا القسم إلى الحديث عن رفض التنفيذ لقرار التحكيم الأجنبي والعوامل المحيطة به والدافعة إليه والمبنية على عدة أسباب، وثانياً يتم تسليط الضوء على رفض التنفيذ للقرار التحكيمي في لبنان واستنباط بعض الاستنتاجات حول الموضوع المطروح.

أولاً: رفض تنفيذ القرار التحكيمي الخارجي

تتعدد أسباب رفض تنفيذ القرارات التحكيمية ويعد الأمر إشكالية بارزة في هذا المجال، فعند محاولة تنفيذ قرار تحكيمي أجنبي في دولة ما، ينحصر دور القضاء في الرقابة على تنفيذ القرارات التحكيمية بإحدى النتيجتَين، الأولى الاعتراف بالقرار التحكيمي وإعطاؤه الصيغة التنفيذية، أما الثانية فهي رفض تنفيذه[23]، والرفض يدفع الطرف الثاني إلى سلوك درب القضاء للحصول على أمر التنفيذ ويؤدي إلى ضياع الوقت والنفقات. وهنا يبرز الوجه الآخر للإشكالية المتمثل بالعودة واللجوء إلى القضاء التقليدي، الأمر الذي حاول الأطراف المختلفون الابتعاد عنه لما يوجد فيه من نقاط سلبية على حد زعمهم وبخاصةٍ أن هذه النقاط هي الدافع الأساسي من أجل اللجوء إلى التحكيم.

لقد أجمعت مختلف القوانين على نوعَين من الأسباب التي تؤدي إلى رفض التنفيذ، النوع الأول قائم على طلب الطرف المطلوب التنفيذ ضده، أما النوع الثاني قائم على رفض المحكمة أو القضاء الوطني.

23- محمد بن عبد العزيز الجرباء، شؤون قانونية سعودية دستورية تجارية منهجية، طبعة أولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض2013، ص 41.

1- رفض التنفيذ القائم على طلب الطرف المطلوب التنفيذ ضده

إن أسباب رفض تنفيذ الحكم التحكيمي الأجنبي بناء على طلب أحد الخصوم تتشابه في مختلف التشريعات، وقد يصل هذا الأمر إلى درجة التطابق في بعض الأحيان. يعود هذا التشابه بالدرجة الأولى للمصدر الأساسي لقوانين التحكيم، أي القانون النموذجي للتحكيم[24] الذي تم إعداده من قبل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسترال، uncitral) والذي استقى منه مختلف المشرعين قوانينهم، ويمكن تحديد هذه الأسباب بثلاث نقاط تتفرع منها عناوين أخرى:

- رفض التنفيذ بسبب الإخلال بالشروط الشكلية: يتفرّع من هذا الموضوع نقطتان؛ الأولى هي عدم وجود عقد خطي ومكتوب، لأنه شرط أساسي من أجل انعقاد التحكيم بشكلٍ عام ونشوئه، لذلك عند انتفاء هذا الشرط يختفي السبب الأول الدافع إلى التحكيم وبالإمكان اعتبار التحكيم باطلًا وغير قائمٍ، فهنا يكون العقد المكتوب أو الخطي شرطاً أساسيًا لصحة التحكيم وليس وسيلة إثبات فقط، وبالتالي ترتّب على تخلّفها أو الخطأ فيها بطلان التحكيم، ويمكن البناء على هذا البطلان من أجل رفض التنفيذ، بل حتى لو لم يبطل التحكيم، بإمكان القاضي المحلي رفض تنفيذ قرار التحكيم الخارجي. أما النقطة الثانية في موضوع الشروط الشكلية فهي عدم تحديد موضوع النزاع، يعد بمنزلة عدم وجود اتفاق صحيح للتحكيم، لأن هذا الاتفاق هو شرط أساسي من شروط التحكيم[25] ولكي تكتمل أركان هذا الشرط يجب أن يكون موضوع النزاع محددًا في الاتفاق[26] تحت طائلة رفض التنفيذ من قبل القاضي المحلي.
- الإخلال بالشروط الموضوعية: إن الشروط الموضوعية المطلوب توافرها في اتفاق التحكيم تعد ضرورية لإثبات صحته وبالتالي إن عدم وجودها يؤدي إلى رفض التنفيذ، في هذا المجال هناك ثلاثة شروط، الشرط الأول هو وجود التراضي إذ يعد هذا الأمر بمنزلة قبول اللجوء إلى التحكيم، أما الشرط الثاني فهو توفر الأهلية لدى الأطراف وهو من العيوب الموضوعية الأساسية في عالم القانون ويؤدي إلى إبطال المعاملات القانونية كافة ورفض تنفيذها، وهذا الأمر ينعكس على القرار التحكيمي أيضًا الذي يعد في جزء هام منه قانونيًا، أما الشرط الثالث فهو عدم توافر شرط محل اتفاق التحكيم أي قانون معيّن عند الاتفاق بالعودة الملزمة، وعدم وجود هذا الشرط يؤدي إلى آثار مهمة من بينها بطلان الاتفاق التحكيمي.

24- فارس محمد عمران، موسوعة الفارس، قوانين ونظم التحكيم بالدول العربية والخليجية ودول أخرى، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص 23.

25- زياد السبعاوي، التحكيم التجاري ما بين الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ص 28.

26- محمود عارف أرحيل الكفارنة، النظام القانوني للتحكيم التجاري في ظل القانونيّن المصري والأردني (دراسة مقارنة)، طبعة أولى، دار الكتاب الثقافي، عمان، 2019، ص 142.

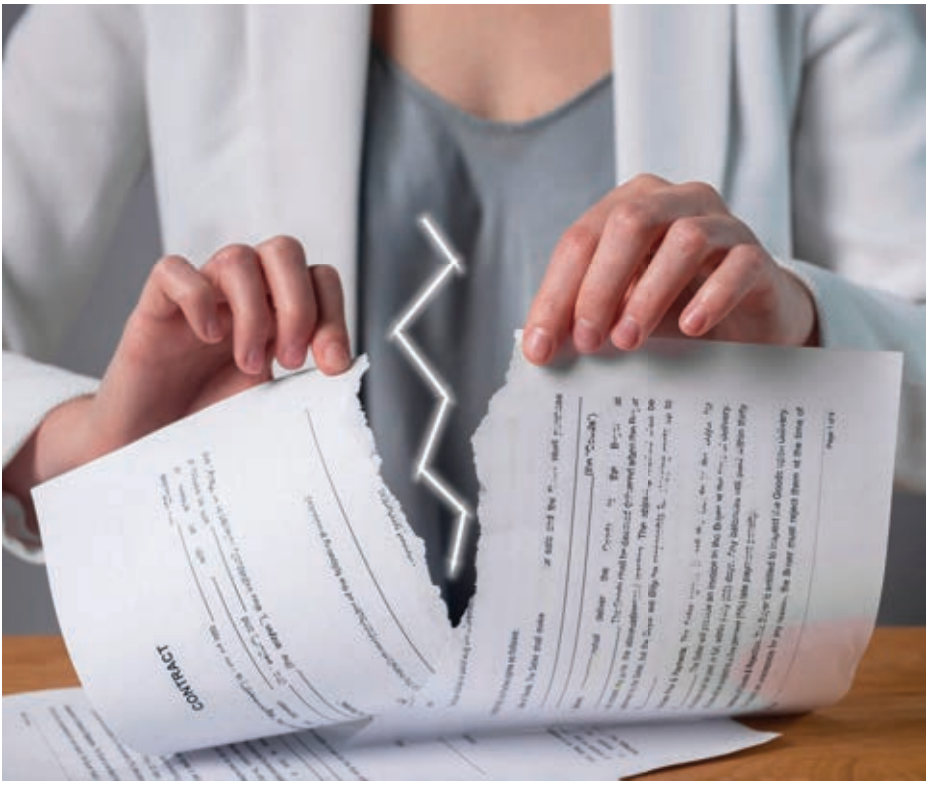

- الإخلال بالقواعد الأساسية للإجراءات: هناك قواعد للإجراءات يجب الالتزام بها لتنفيذ قرار التحكيم، وعدم العمل وفقها من شأنه أن يؤدي إلى رفض التنفيذ بشكلٍ كامل، وهذه الأمور هي المساس بحق الدفاع بشكلٍ يؤدي إلى عدم إمكانية أحد الأطراف تقديم دفاعه بشكلٍ يرضيه لأن حق الدفاع يعد من الحقوق المقدسة والمحمية في مختلف القوانين والشرائع، كما أن تجاوز المحكّمين لنطاق سلطتهم والنظر في نقاط لم يشملها اتفاق التحكيم هو من دواعي رفض التنفيذ إذ على المحكّم الالتزام حرفيًا باتفاق التحكيم، كذلك الأمر عدم صحة تشكيل هيئة التحكيم بالشكل الذي أراده أطراف النزاع والذي يفرضه القانون المعمول به يعد عاملًا مؤديًا إلى رفض التنفيذ.

2- رفض التنفيذ للقرار التحكيمي الخارجي القائم على قرار المحكمة الوطنية التلقائي

إن حالات الرفض للتنفيذ القائمة على طلب المحكمة التلقائي، جاءت في سياق المعالجات المختلفة للقرارات التحكيمية وكيفية تنفيذها، وذلك بناء على حالات

واقعية محددة أو نزاعات حدثت وتم دمجها في مختلف القوانين، وهناك أنظمة وقوانين عربية عالجت في إطار موضوع رفض التنفيذ فقط النقاط القائمة على حالات رفض المحكمة التلقائي، وهنا نعالج ثلاث نقاط تتعلق برفض التنفيذ، وهي على الشكل الآتي:

- رفض التنفيذ إذا كان القرار التحكيمي يتعارض مع النظام العام للدولة: إن النظام العام هو عنوان مرن يختلف بين مكان وآخر، وبين زمان وآخر في ذات المكان[27]، وفي حال اختيار أطراف النزاع لنظامٍ عام خارجي يتعارض مع النظام العام الوطني إذا كان قرار التحكيم خارجيًا فإن هذا الأمر يؤدي حكمًا إلى رفض تنفيذ القرار التحكيمي، وبخاصةٍ وأن المادة 2 الفقرة 5 من اتفاقية نيويورك التي التزم لبنان تطبيق أحكامها بواسطة الإجازة لحكومته بالانضمام لهذه المعاهدة[28] والتي تعد مرجعًا في تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية جاءت على ذكر أنه ترفض تنفيذ القرار التحكيمي إذا كان يناقض السياسة العامة في البلاد.
- رفض تنفيذ الحكم الخارجي إذا كان يتعارض مع حكم نهائي في الدولة المطلوب التنفيذ فيها: لقد جاءت العديد من القوانين العربية والدولية في أحكامها المتعلقة بالتنفيذ لتذكر أنه ترفض المحكمة الوطنية تنفيذ قرار أجنبي تحكيمي إذا كان يتعارض مع حكم داخلي سبق صدوره في المحاكم الوطنية[29]، إذا كانت القضية مماثلة للقضية المطروحة أمام هيئة تحكيم أجنبية، ويعتبر الحكم الخارجي المطلوب تنفيذه عن بلد آخر حكمًا قابلًا للرفض في حال تعارضه مع حكم صادر من قبل القضاء المحلي وذلك لسبب جلي، هو ضحية الرفض لقرارين متعارضين في قضيتين متشابهتين لأن ذلك يعاكس المنطق.
- رفض التنفيذ في حال عدم قابلية موضوع النزاع للتحكيم: يعتبر موضوع قابلية النزاع للتحكيم من الأمور التي يجب تسليط الضوء عليها في القرار التحكيمي، بالنظر إلى أن اتفاق التحكيم هو ليس مطلقًا من حيث الموضوع بل على العكس هو مقيد بقيود قانونية وأطر مختلفة تحدد ما يجوز في التحكيم وما لا يجوز، وبالتالي إذا ما تناول التحكيم موضوعًا لا يجوز التحكيم فيه وصدر قرار في هذا المجال فإن هذا الأمر يعتبر مدعاة لرفض التنفيذ من قبل القضاء بشكلٍ عام في القرارات التحكيمية الدولية، خاصةً في مسائل الأحوال الشخصية، مسائل الجنسية بحيث لا يجوز الاتفاق على نزع الجنسية والمسائل الجنائية والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية.

---

27 - محمد محمود الروبي محمد، الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص 61.

28 - القانون الرقم 629 تاريخ 1997/4/23.

29 - صفاء فتوح جمعة، العقد الإداري الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 313.

ثانيًا: رفض التنفيذ في لبنان، واستنتاجات حول الموضوع

إن القرارات التحكيمية الدولية إذا جرى الاعتراف بها تكون قابلة للتنفيذ بعد التثبت من صحتها وعدم مخالفة القرار للنظام العام الوطني[30]، كما يتمتع قرار التحكيم الأجنبي الذي حاز على الصيغة التنفيذية بالقوة التنفيذية العائدة لقرارات التحكيم اللبنانية كما يستفيد من ذات طرق التنفيذ[31].

لقد عالج القانون اللبناني للتحكيم في الجزء الثاني تحت عنوان «في تنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية» في مواده المختلفة وتحدثت المادة 18 [32] من قانون التحكيم عن هذا الجزء عن أنه: لا يجوز الاعتراف بالقرار التحكيمي الأجنبي ولا منحه الصيغة التنفيذية إذا أثبت المحكوم عليه تحقق الأمور الآتية:

- صدور القرار التحكيمي استنادًا إلى عقد أو بند تحكيمي غير صحيح حسب القانون الذي يخضع له هذا العقد.
- تناول القرار التحكيمي نزاعًا خارجًا عن موضوع التحكيم أو متجاوزاً نطاقه، وفي هذه الحالة يمكن قصر الاعتراف أو منح الصيغة التنفيذية على فقرات القرار التحكيمي الصادرة في نطاق التحكيم والقابلة للانفصال عن الفقرات الأخرى.
- تأليف الهيئة التحكيمية أو إجراء المحاكمة لديها بصورةٍ مخالفة للقانون الذي يخضع له القرار.
- عدم تبليغ إجراءات المحاكمة التحكيمية إلى المحكوم عليه أو عدم تمكينه من الدفاع عن حقوقه.
- عدم إبرام القرار التحكيمي وفق قانون البلد الذي يخضع له القرار إلا إذا كان من القرارات المؤقتة القابلة للتنفيذ حسب أحكام القانون المشار إليه.
- إبطال مفاعيل القرار التحكيمي أو وقفه في البلد الذي يخضع له القرار على أن يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل البت في الطلب إذا وجدت مبررًا لذلك.
- عدم قابلية موضوع النزاع للتحكيم حسب أحكام القانون اللبناني.

كذلك ذكرت المادة 20 من هذا القانون (الرقم 2002/440) على أنه يحق للمحكمة اللبنانية أن ترد حكمًا طلب الصيغة التنفيذية للقرار التحكيمي الأجنبي والاعتراف به إذا كان هذا القرار مخالفًا للنظام العام، وجاءت المادة 22 من ذات القانون لتعطي صفات

---

30 -حيدر مدلول عبد الله، الرقابة القضائية على التحكيم في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 362.

31 - المادة 25 من قانون التحكيم اللبناني الرقم 2002/440.

32 - القانون الرقم 440 تاريخ 2002/7/29، المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالتحكيم.

شكلية من أجل منح القرار التحكيمي الصيغة التنفيذية وهي أن يبرز طالب تنفيذ القرار ما يأتي:

- النص الأصلي للقرار أو نسخة تتوفر فيها الشروط المفروضة لصحتها بقانون البلد الذي صدر فيه.
- الأوراق المثبتة لاكتساب هذا القرار القوة التنفيذية وفق القانون الذي يرعاه.
- المستندات التي تثبت أن أوراق المحاكمة التحكيمية قد أُبلغت إلى المدعى عليه إذا كان صادراً بالصورة الغيابية.
- ترجمة مطابقة لأصل المستندات المدرجة أعلاه ومصدقة وفق أحكام القانون اللبناني.

إن عدم اقتران الطلب بالمستندات المطلوبة من شأنه أن يدفع إلى رفض تنفيذ القرار الخارجي، لذلك على القاضي أن يأخذ بمفاعيل القرار التحكيمي الأجنبي والتأكد من الشروط المذكورة في المادتَين 18 و19 من قانون التحكيم المعالج (2002/440) من أجل التنفيذ.

في الاستنتاجات، تظهر أهمية التحكيم التجاري لا سيما الدولي، لذلك تم اعتماده من قبل معظم التشريعات المختلفة كبديلٍ عن القضاء[33]، كما تم إدراج قانون خاص به على صعيد الأمم المتحدة بسبب الأهمية التي أدركها المجتمع الدولي للتحكيم كوسيلةٍ لحل النزاعات التجارية العالقة وتسهيل موضوع التجارة الدولية، ونجحت معظم الدول في دمج هذا النظام في صلب قوانينها الوطنية، وذلك نتيجة للسلاسة التنظيمية العملية والقانونية مقارنة مع القضاء الأساسي في هذه البلدان، كذلك تفضيل الأطراف التجارية التحكيم بالنظر إلى إمكانية اختيار الإطار الذي تتم معالجة النزاع فيه إن كان لجهة تحديد القانون المعتمد واختياره أو سائر الإجراءات الأخرى المتعلقة بالعملية التحكيمية والتي من شأنها أن تسهل عملية حل النزاع العالق.

في هذا المجال، يجب ذكر أن الهدف الرئيس من إصدار القرار التحكيمي هو تنفيذه الذي يصطدم بمشكلةٍ أساسية تتمثّل برفض تنفيذ قرار التحكيم. من هنا، يتوجب بعد التعرف على قرار التحكيم التجاري أن يلم الباحث بمختلف الجوانب المحيطة بهذا الأمر، ومن بينها التعرف على الأسباب الموجبة لرفض التنفيذ من أجل العمل على تخطّيها وتجنبها لاحقًا، إذ بعد تحديد هذه الإشكالية يجب العمل على تجاوزها، وينبغي لذلك تحديد قواعد واضحة في هذا المجال، تتضمن من جهة الالتزام بالقوانين الدولية للتحكيم والاتفاقيات المختلفة التي تتعلق بتطبيق قرارات التحكيم الأجنبية، ومن جهة ثانية العمل على دراسة القرار التحكيمي بتمعّنٍ قبل إصداره من أجل تجاوز العقبات المؤدية إلى شوائب بهذا القرار تكون مانعة من التنفيذ، أو قد يستغلها أي طرف في النزاع الذي يكون تنفيذ القرار التحكيمي ليس من مصلحته بأي شكل من الأشكال.

33 - خالد منصور إسماعيل، تسبيب أحكام التحكيم التجاري، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص 306.

وبعد تكوين المعرفة الكاملة نذهب لمعالجة المشكلة الأساسية التي يصطدم بها التحكيم والمتمثلة برفض التنفيذ، وبعد ذلك العمل على تجاوز هذا الأمر وتخطّيه بواسطة تكريس المعرفة المتعلقة به وكذلك وضع قواعد المعالجة التي تؤدي إلى تجاوز هذه المشكلة.

من الواضح تعدد أسباب رفض تنفيذ القرار التحكيمي على مختلف المستويات، إن كان على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني وهذا الأمر بحد ذاته إشكالية مهمة وكبرى في هذا المجال، إذ إن الهدف الأساسي من وراء السلوك التحكيمي هو الحصول على قرار تحكيمي ملزم لطرفَي النزاع ويحمل حجة القضية المحكوم، أما حين يصطدم هذا القرار في أمور من شأنها أن تعيق التنفيذ فعندها ندخل في دوامة الإشكالية المطروحة في المقدمة.

من جهة أخرى، من الواضح تحديد الأسباب التي تدفع إلى رفض التنفيذ في القوانين والتشريعات في البلدان المختلفة[34] وهذا الأمر يعد من الحسنات بالنظر إلى عدم جواز اعتماد أي سبب آخر من أجل رفض التنفيذ من خارج النقاط القانونية المحددة والمعتمدة قانونيًا في مختلف الدول، لا سيما بعد الإشارة إلى تشابه كبير بين مختلف التشريعات، بالنظر إلى أن هذا النظام هو نظام عالمي، وهنا يجب الذكر إلى أنه لا يجوز للقاضي أن يثير أي نقطة لرفض التنفيذ عفوًا ولم يثيرها أطراف النزاع باستثناء الأمور التي تتعلق بمخالفة النظام العام والتي لم تتم إثارتها من قبل أي من طرفَي النزاع. وعليه أن يلتزم بما تم تحديده من قبل الأطراف المتنازعة وذلك تحت طائلة الاعتراض على قرار القاضي، وبخاصةٍ وجود مهلة محددة لطرح رفض التنفيذ، والأمور المطروحة خارج هذه المهلة لا تقبل ولا يتم العمل بها ومعالجتها بأي وسيلة.

34 -فارس محمد عمران، موسوعة الفارس، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص 23.

الخلاصة

في ظل التطورات الاقتصادية والتجارية المتصاعدة في العالم بشكلٍ عام، ظهر موضوع التحكيم التجاري الدولي كحالةٍ واقعية علمية موازية لهذا التطور، لما له من نقاط متداخلة ومؤثرة على هذا الصعيد، واعتبر تنفيذ مندرجات هذا النظام وتطبيقها موضوعًا مهمًا للدراسة القانونية مع ما يحمله من أمور مؤثرة في التقدم الاقتصادي والتجاري. وكانت إشكالية رفض تنفيذ قرار التحكيم التجاري الدولي موضوعًا يستحق الاهتمام والدراسة، وفي هذا المجال تم اختيار موضوع رفض التنفيذ في لبنان بالتحديد كنموذجٍ قانوني مهم لاستعراض تأثير رفض تنفيذ قرار التحكيم التجاري الدولي، بسبب حجم عالم التحكيم الواسع وارتباطه بعمليات تبادل تجارية دولية وكثرة قضايا التحكيم المنبثقة عن هذا السوق.

رفض تنفيذ قرار التحكيم التجاري هو حالة واقعية موجودة ومنصوص عنها في مختلف القوانين والتشريعات الدولية، ونقاطها تقريبًا تتشابه وفي بعض الأحيان هي ذاتها، لكن أهمية دراسة هذه النقاط وتكريس المعرفة بها حتى لا يقع في فخها من يصدر هذا القرار، وتأتي من أجل الحفاظ على قرار التحكيم الصادر وحمايته من رفض التنفيذ لأن العمل على معالجة هذه النقاط قبل إصدار القرار التحكيمي من شأنه أن يحمي هذا القرار ويصونه إذ يعمد المحكّم إلى معالجة الخلل قبل حصوله، في حال قرّر أحد الأطراف سلوك درب التنفيذ يكون خياره غير ناجح لأن الخطأ تمت معالجته مسبقًا.

أما في ما خص مراكز التحكيم التجارية المعروفة فيعد وجودها عاملًا مؤثرًا في هذه الإشكالية ومفيدًا في حال الاستفادة منه بشكلٍ جيد، وعائقًا في وجه التنفيذ عند الخلل في الاستفادة منه، بالإضافة إلى الاتفاقيات التحكيمية التجارية المختلفة التي تدعم هذا التنفيذ بشكلٍ عام والتي تتغير أهميتها أيضًا حسب طبيعة الاستفادة من وجودها ومدى تطبيقها، وفي هذا المجال تعد الخبرات الخاصة بالهيئات التحكيمية، التقنية والعلمية وقدرتها على إثبات ذاتها في ساحة النزاعات التحكيمية في لبنان من العوامل المؤثرة بشكلٍ أو بآخر في هذه الإشكالية، وبخاصةٍ لأن الأمر يتعلق بضرورة وجود الخبرة والكفاءة والقدرة على فرض إيقاع هذه المؤسسات على الأطراف قبل إصدار القرار التحكيمي وفي أثنائه وبعده.

لقد أخذت الدول المختلفة على عاتقها عبر أنظمتها التشريعية موضوع تطوير التحكيم التجاري الدولي وتنظيمه من خلال سَن وإدخال التشريعات والنصوص التحكيمية، وكذلك الأمر عبر تحسين الجو الاستثماري والتشجيعي للاستثمارات الأجنبية، لأن لُب الموضوع الأساسي هو التنمية والتطوير التجاري الدولي بين مختلف الدول، وعملت على تطوير التعاون الفعال من أجل النهوض بآلية التحكيم التجاري الدولي.

في هذا المجال تجدر الإشارة إلى أنه من أجل الوصول إلى الغاية المطلوبة في تطوير آلية التحكيم التجاري الدولي في أي بلد من البلدان يتوجب تضافر الجهود بين العديد

من الجهات، لا سيما القانونية، الاقتصادية والتعليمية، عبر تنظيم المؤتمرات وعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية، واتخاذ مختلف الإجراءات التي تبعث الثقة في الأنظمة القانونية المغايرة لنظام التاجر القانوني، كذلك الأمر تطوير الوعي المتعلق بالتحكيم التجاري حول فوائده وحسناته والمزايا التي يتمتع بها وذلك من أجل تعميم فكرة اللجوء إلى هذا النظام وتكريس مفهومه كعملٍ قانوني مهم مُصاحب للإجراءات التجارية لما له من فائدة قانونية متطورة على هذا الصعيد.

يبدو واضحًا بعد هذه الدراسة في ما يتعلق بالإشكالية المطروحة التأثير الكبير لموضوع رفض التنفيذ المنطلق من الأسباب القانونية المطروحة في قوانين التحكيم المختلفة، لا سيما قانون التحكيم اللبناني وبخاصةٍ بالنسبة إلى تعدّد النقاط المؤدية إلى رفض التنفيذ وكثرتها إلى حد ما، وعليه من المفيد إطلاق بعض التوصيات المساهمة في معالجة هذه الإشكالية أهمها الاطلاع على قوانين التحكيم المختلفة والعمل تحت مظلتها القانونية كذلك الأمر دراسة العقد التجاري بشكلٍ جيد قبل البدء بالتعامل التجاري من أجل تجنّب الدخول في النزاعات، وتنفيذ العقود التجارية حسب المتفق عليه منعًا من الدخول في النزاعات، كذلك التأنّي في دراسة القرار التحكيمي والعمل بدقةٍ قبل إصداره منعًا من إمكانية تطابق أي من نقاط رفض التنفيذ عليه تجنبًا لرفض أحد الأطراف تنفيذ هذا القرار.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم، كمال، التحكيم التجاري الدولي قيمة التحكيم وحتمية قانون التجارة الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

2. أبو زيد، رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، طبعة أولى، دار الفكر العربي، مصر، 1981.

3. جرباء، محمد بن عبد العزيز، شؤون قانونية سعودية دستورية تجارية منهجية، طبعة أولى، مكتبة القانون والاقتصاد، 2013.

4. جريح، محسن، التحكيم التجاري الدولي والتحكيم الداخلي، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، 2016.

5. جمعة، صفاء فتوح، العقد الإداري الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

6. حداد، حفيظة السيد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

7. حريري، محمود مختار أحمد، التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

8. دسوقي، عبد المنعم، التحكيم التجاري الدولي والداخلي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

9. سبعاوي، زياد، التحكيم التجاري ما بين الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

10. عبد الله، حيدر مدلول، الرقابة القضائية على التحكيم في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

11. كفارنة، محمود عارف أرحيل، النظام القانوني للتحكيم التجاري في ظل القانونَين المصري والأردني (دراسة مقارنة)، طبعة أولى، دار الكتاب الثقافي، عمان، 2019.

12. كيلاني، محمود، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا، مجموعة الرسائل العلمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

13. محمد، سيد عبد النبي، التحكيم في المنازعات التجارية الدولية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019.

14. محمد، محمد محمود الروبي، الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.

15. نداوي، آدم، المرافعات المدنية، المكتبة القانونية، بغداد، 2006.

16. وافي، محمود علي عبد السلام، خصوصية إجراءات التحكيم في كل من مصر ودول الخليج العربي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2016.

القوانين والمراسيم

1. قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني الرقم 90 الصادر في 1983/9/16.

2. قانون التحكيم الرقم 440 الصادر في 2002/7/29.

المعاهدات والاتفاقيات

1. مجلة الأحكام العدلية العثمانية، العام 1876.

2. اتفاقية لاهاي الدولية لعام 1907.

3. قانون التحكيم النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي 1985 مع التعديلات.

مراجع باللغة الأجنبية

1. Brigitte Berlioz, Hovin Nicolas, Ront chevsky Revue trimestrielle de droit commercial et de droit économique, 1ère édition, Dalloz, 2009.

2. Eugenio Minolie, arbitrage commercial: essais un memorian, 1ère edition, umiome tipo grafico – éditrice torinese, italy. 1974.

3. Jean-Baptiste rocine, Droit de l'arbitrage/PUF thémis droit, point Delta, 1ère édition, 2016, Presses Universitaires, Beyrouth 2017.

4. Philippe Fouchord, Emanuel gaillard, Berthodd goldman traite de l'arbitrage commercial international, litec, librairie de la cour de cassation, delta, 2016, librairie de point, Beyrouth, 1ère édition.

Strategic Realities and Challenges in the Armed Forces: A Comparative Analysis between the Lebanese, US and U K Armed Forces

Brigadier General Imad Al Hassan

الحقائق والتحديات الاستراتيجية: مقارنة تحليلية بين الجيش اللبناني والقوات المسلحة للولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة

العميد الركن الإداري عماد الحسن

يعتمد الدفاع الفعال عن الوطن على استراتيجية عسكرية قوية وقابلة للتكيّف. ويشكل التخطيط الاستراتيجي حجر الزاوية في هذا المسعى، إذ يضمن تجهيز القوات المسلحة واستعدادها لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية. تتعمق هذه الدراسة في الحقائق والتحديات المحيطة بالجيش اللبناني. ومن خلال إجراء مقارنات مع عمليات التخطيط الاستراتيجي للقوات المسلحة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يسلّط هذا التحليل الضوء على الجهود المستمرة التي يبذلها الجيش اللبناني في هذا الإطار.

في حين أن الجيش اللبناني يعمل ضمن سياق جيو- سياسي مختلف إلى حد كبير مقارنة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن القوات المسلحة الثلاثة تواجه بعض العقبات في مساعيها الخاصة بالاستراتيجية. ولا يزال تخصيص الموارد يشكل تحديًا مستمرًا، ويتطلب إيجاد توازن دقيق بين الاحتياجات الفورية وتنمية القدرات على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فإن المشهد الأمني نفسه يتطور باستمرارٍ، ما

يتطلب القدرة على التكيف والرغبة في تعديل الاستراتيجيات استجابة للتهديدات المستجدة والصراعات الناشئة. وتضيف الحاجة إلى مواءمة الأهداف العسكرية مع الأهداف السياسية الأوسع طبقة أخرى من التعقيد. غالبًا ما تحدد القيادة السياسية الاتجاه الاستراتيجي، وتترك للقوات المسلحة مهمة ترجمة تلك الأهداف إلى خطط قابلة للتنفيذ.

على الرغم من هذه التحديات المشتركة، فإن عملية الدعم الاستراتيجي للجيش اللبناني تختلف بشكلٍ واضح عن نظيراتها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. في الوقت الحالي، يركز نهج الجيش اللبناني في المقام الأول على الاعتبارات العملياتية، فهو يعطي الأولوية لتطوير القدرات لتلبية الاحتياجات الفورية، كما هو مبين في خطة تنمية القدرات. وفي المقابل، أنشأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أطرًا شاملة وطويلة الأجل للسياسة الاجتماعية. تتناول هذه العمليات المحددة نطاقًا أوسع من الاعتبارات، بما في ذلك تقييم التهديدات، تطوير وضع القوة والتخطيط للطوارئ لمختلف السيناريوهات.

ومع ذلك، من الواضح أن الجيش اللبناني يتخذ خطوات لتحسين نهجه في مجال الحماية الاجتماعية. فهو يتحرك بنشاطٍ نحو إطار أكثر شمولاً يتضمن مشاركة أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك تعزيز التواصل والتعاون مع صناع القرار. علاوة على ذلك، يدرك الجيش اللبناني أهمية التعاون الدولي في مساعيه الخاصة بالحماية الاجتماعية، ومن خلال الاستفادة من الخبرات والموارد، يمكنه اكتساب رؤى قيّمة وتعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي الخاصة به.

إنّ فعالية جهود الدعم الاستراتيجي التي يبذلها الجيش اللبناني لها وزن كبير في سياق المشهد الأمني المعقد في لبنان. وتواجه البلاد العديد من التحديات الأمنية، بما في ذلك التوترات الإقليمية، والأزمات الداخلية، بالإضافة إلى عملية ضبط الحدود.

في الخلاصة، إن الجهود التي يبذلها الجيش اللبناني لتحسين عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة به هي شهادة على التزامه بحماية أمن لبنان. ورغم أن التحديات لا تزال قائمة، فإن استعداده للاستفادة من الأطر الراسخة مثل تلك التي تعتمدها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى جانب تركيزه على الشمولية والشراكة الدولية، يظهر مسارًا إيجابيًا. ومع استمرار الجيش اللبناني في تطوير نهجه الاستراتيجي، سيكون مجهزاً بشكلٍ أفضل للتعامل مع تعقيدات المشهد الأمني في لبنان وضمان استقرار البلاد وأمنها على المدى الطويل.

The Crossroads of Crisis: Terrorism, Refugees, and Public Policy in Lebanon

Brigadier General Elias Aad

مفترق طرق الأزمة: الإرهاب واللاجئون والسياسة العامة في لبنان

العميد الركن الياس عاد

تهدف الدراسة المعنونة «مفترق طرق الأزمة: الإرهاب واللاجئون والسياسة العامة في لبنان» إلى تسليط الضوء على التحديات الاستثنائية التي واجهها لبنان منذ استقلاله في العام 1943، ومنها العديد من النزاعات والأزمات في ظل تنوع النسيج الاجتماعي والثقافي للبلد. إن خطر تحوّل الصراعات الداخلية إلى صدامات يشكل تهديدًا دائمًا كون الحكم في لبنان يرتكز على نظام طائفي عماده التوافق على مختلف الشؤون لإدارة الانتظام العام. علاوة على ذلك، أدى تدفّق أكثر من مليون ونصف مليون نازح سوري إلى لبنان إلى زيادة التوترات وتهديد التوازن الداخلي الهش بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني. وما يزيد الوضع تعقيدًا تصاعد التطرّف الراديكالي العنيف ونشاط بعض المنظمات الإرهابية عبر خلاياها النائمة، إذ تشير هذه الدراسة، إلى أنّها ما زالت تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا للبلاد والمنطقة بحدودها الأوسع. كما تستكشف الدراسة تأثير الإرهاب واللاجئين والسياسة العامة للدولة في لبنان، وتقترح طرقًا للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي. ومن النتائج التي توصلت إليها، أن الحكومة اللبنانية بحاجةٍ إلى اعتماد سياسات عامة وتنفيذها بشكلٍ فعّال لمكافحة الإرهاب ومواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة. وهي تَخلُص إلى أن الحالة في لبنان معقدّة وتتطلب نهجًا شاملًا يأخذ في عين الاعتبار الحقائق السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للبلد وذلك لضمان السلم والاستقرار الدائمَين.

Terrorism

au Liban est cruciale, notamment en raison des multiples motifs de refus d'exécution des décisions arbitrales, en particulier celles émanant de l'étranger. Ce problème est presque universel car les lois sur l'arbitrage dans divers textes et législations internationales sont similaires, souvent dérivées de la loi interne sur l'arbitrage ou de la Loi type des Nations Unies sur l'arbitrage commercial international (UNCITRAL).

Il est également important de connaître les motifs de refus de l'arbitrage commercial international, et c'est essentiel pour pouvoir les surmonter et les contourner lors de la délivrance d'une sentence arbitrale. De ce fait, pour garantir, plutôt éviter sa transformation en une faille juridique qui pourra être exploitée par ceux qui ne bénéficeront pas de la décision arbitrale et par le fait même empêcher son exécution.

قرار التحكيم التجاري الأجنبي ورفض تنفيذه في القانون اللبناني

الملازم أول معروف مهدي

La Sentence Arbitrale Commerciale Internationale et son Refus d'Application en Droit Libanais

Lieutenant Maarouf Mahdi

L'évolution des systèmes et des lois au fil du temps est le résultat naturel des diverses relations sociales entre les êtres humains. Dans ce contexte, il était nécessaire d'établir des règles régissant les litiges survenant au sein d'une seule société afin de trouver des solutions qui empêchent l'escalade des conflits. La justice traditionnelle a joué un rôle très important dans cette tâche, mais le développement économique et commercial a permis l'interaction de différentes relations et lois dans les litiges non résolus. Cela a entraîné plusieurs conflits des lois dans l'éspace, car les parties refusaient de se soumettre à des lois autres que celles de leur propre pays.

En conséquence, une méthode alternative de règlement des litiges a été recherchée, une méthode qui pourrait surmonter cet obstacle. L'arbitrage commercial international est apparu comme un système juridique mondial presque uniforme. Il s'agit d'un processus juridique extrajudiciaire convenu par les parties en litige pour résoudre et régler les litiges persistants. Il permet à deux parties en conflit de s'adresser à un tiers, tel que l'arbitre indépendant, pour présenter leur cas. L'arbitre s'appuie sur le droit, les coutumes et les accords entre les parties pour parvenir à une résolution. L'arbitre rend ensuite une décision finale contraignante à laquelle les deux parties doivent se conformer et accepter.

L'étude de l'arbitrage commercial international et de sa non-application

international legislation are similar, often derived from the internal law of arbitration or the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

It's also important to note that understanding the points of refusal for international commercial arbitration is essential to overcome and navigate them during the issuance of an arbitral award. This ensures that it doesn't become a legal loophole exploited by those who may not benefit from the arbitration decision, allowing them to evade its enforcement legally.

قرار التحكيم التجاري الأجنبي ورفض تنفيذه في القانون اللبناني

الملازم أول معروف مهدي

An International Commercial Arbitration Award and its Rejection of Enforcement in Lebanese Law

Lieutenant Maarouf Mahdi

The evolution of systems and laws over time is a natural result of the human social relationships. In this context, it was necessary to establish rules governing disputes that arise within a single society to find solutions that prevent the escalation of conflicts. Traditional justice played a role in this task, but economic and commercial development allowed for the interplay of different relationships and laws in unresolved disputes. This led to several problems because parties refused to submit to laws other than those of their own country.

As a result, an alternative method for resolving disputes was sought, one that could overcome this obstacle. International commercial arbitration emerged as a nearly uniform global legal system. Commercial arbitration is a non-judicial legal process where disputing parties agree to resolve and settle lingering disputes. It allows two conflicting parties to turn to a third party, the arbitrator, to present their case. The arbitrator relies on law, customs, and agreements between the parties to resolve. The arbitrator then issues a binding final decision that both parties must adhere to and accept.

Studying the international commercial arbitration and its non-enforcement in Lebanon is crucial, especially due to the multiple grounds for refusing to enforce arbitration decisions, particularly foreign ones. This issue is nearly universal because arbitration laws in various texts and

En outre, la recherche aborde les défis militaires auxquels l'Union est confrontée, représentés par la guerre russo-ukrainienne et les complications politiques internes et les répercussions économiques qui en découlent.

La recherche met également en évidence les divergences significatives des points de vue au sein de l'Union en raison du soutien de certains États membres à l'Ukraine et de leur rejet de l'intervention russe, tandis que d'autres adoptent des positions plus prudentes, comme la médiation du conflit. Ces différences soulignent l'importance de comprendre les causes et les implications pour l'avenir de l'Union et son unité.

La recherche examine également les défis sécuritaires posés par l'émergence des organisations terroristes, notamment après les attaques subies dans plusieurs villes européennes, ce qui nécessite un renforcement de la coopération internationale dans la lutte contre le terrorisme, le renforcement de la sécurité aux frontières et le développement de stratégies de renseignement. Ainsi que la lutte contre les menaces de sécurité cybernétique auxquelles est confrontée l'Union, susceptible d'entraîner d'importantes pertes pour les entreprises et les gouvernements, nécessitant un renforcement des capacités cybernétiques et le développement de stratégies.

La recherche passe également en revue la capacité de l'Union à gérer ces crises et à prendre des décisions efficaces pour les traiter. Elle met également en évidence les défis externes avec les partenaires internationaux dans les domaines de la politique étrangère, du commerce et de la migration.

De plus, elle aborde les préoccupations démographiques et économiques dans l'Union européenne en raison de l'afflux de réfugiés et des tensions internes qui en résultent, soulignant l'importance de développer des stratégies intégrées pour gérer ces multiples défis, y compris les changements géopolitiques dans la région. Ces défis nécessitent une réponse globale sur les plans financière, militaire et économique.

واقع الاتحاد الأوروبي والأزمات المتلاحقة

العميد الركن المتقاعد صلاح جانبين

L'État de l'Union Européenne et les Crises Successives

Général de Brigade (à la retraite) Salah Janbein

La recherche examine l'évolution de l'Union européenne depuis ses débuts jusqu'à sa fondation actuelle, mettant en évidence les bases politiques et économiques de sa création à travers les traités et les conventions pré et postérieurs à son établissement, et leurs rôles dans le renforcement de l'intégration européenne.

La recherche aborde également les défis auxquels l'Union européenne est confrontée dans divers domaines, en particulier les crises sanitaires et les pandémies, notamment la pandémie de COVID-19 et ses répercussions économiques.

La crise financière en Grèce et sa répercussion avant son adhésion à la zone euro, d'où la nécessité de l'intervention de l'Union européenne pour éviter l'effondrement de l'économie grecque et de maintenir son appartenance à la zone euro.

La crise politique résultant du Brexit et son impact sur la cohésion de l'Union européenne, et l'instabilité et le défi qu'elle pose à son unité, notamment la possibilité de sortie de certains pays, menaçant d'aggraver les tensions politiques et sociales au sein de l'Union.

In addition, it addresses the security challenges facing the Union, represented by the Ukrainian-Russian war and the internal political complications and economic repercussions thereof, along with significant divergences in viewpoints within the Union due to some member states supporting Ukraine and rejecting Russian intervention, while others adopt more cautious stances, such as intervening to mediate in the conflict, focusing on its causes and implications for the future of the Union and its unity.

The research also highlights the security threats posed by the increasing emergence of terrorist organizations, especially after the attacks witnessed in several European cities, necessitating enhanced international cooperation in combating terrorism, strengthening border security, and developing intelligence strategies.

Additionally, it discusses the growing cyber security threats facing the Union, which could cause significant losses for both companies and governments, thus necessitating the enhancement of cyber capabilities and the development of adequate strategies to deal with these threats.

The research also reviews the Union's ability to manage these crises and make effective and comprehensive decisions to address them, while also highlighting the external challenges with international partners in the fields of foreign policy, trade, and Immigration. It also addresses demographic and economic concerns in the European Union due to the influx of refugees and internal tensions caused by it, emphasizing the importance of developing integrated strategies to manage these multiple challenges, including geopolitical shifts in the region, which require a comprehensive response on financial, military, and economic levels.

واقع الاتحاد الأوروبي والأزمات المتلاحقة

العميد الركن المتقاعد صلاح جانبين

The State of the European Union and the Successive Crises

Brigadier General (Retired) Salah Janbein

The research examines the evolution of the European Union from its inception to the establishment of the current European Union, shedding light on the political and economic foundations that led to its creation. It discusses the treaties and agreements that were made before and after European Unity and their role in enhancing European integration.

The research also addresses the increasing problems, crises, and challenges facing the European Union in various fields, especially health and pandemic crises, with the most recent being the COVID-19 pandemic, as well as economic challenges starting with the financial crisis in Greece and negative economic transformations before its admission to the Eurozone.

The European Union needed to intervene to prevent the collapse of the Greek economy and to prevent it from leaving the Eurozone. The research also touches on the political crisis resulting from Britain's exit from the Union and its negative impact on its cohesion, strength, stability, and unity, especially with the possible exit of other countries, which threatens to escalate political and social tensions within the Union.

président de la République et le gouvernement, qui fixe ses « Orientations Stratégiques Nationales », sur lesquelles se fonde un « Mini-comité Ministériel », le « Conseil National de Sécurité » ou le « Conseil Suprême de la Défense », pour développer une « Stratégie de Sécurité Nationale » qui assure non seulement la sécurité militaire, mais aussi la sécurité politique, économique, financière, alimentaire, médicale, éducative, sociale et autres. La préparation de cette stratégie passe par trois étapes : dans la première étape, l'étape d'analyse stratégique, les environnements : international, régional et local sont analysés ; dans la deuxième étape, l'étape d'évaluation stratégique, les analystes stratégiques extraient des hypothèses dont ils extraient les défis et les menaces pour la sécurité nationale, les opportunités que l'État peut saisir, les « Instruments du Pouvoir National » et les « Intérêts Nationaux » ; dans la troisième étape, celle de la planification stratégique, les « Instruments du Pouvoir National » sont comparés aux « Intérêts Nationaux » pour déterminer si l'État est capable ou non d'atteindre les objectifs souhaités. Sur la base de la comparaison, les analystes stratégiques déterminent les mesures à prendre à l'avenir et formulent la stratégie requise. En bref, cette stratégie définit les « Voies » que l'État doit suivre pour réaliser ses « Intérêts Nationaux » grâce aux « Instruments du Pouvoir National » dont il dispose. Ensuite, chaque ministère extrait ses propres orientations stratégiques de la « Stratégie de Sécurité Nationale » et formule sa propre stratégie. Par exemple, le ministère de la Défense élabore la « Stratégie de Défense Nationale », le ministère de la Santé « la Stratégie Nationale de Santé », le ministère de l'Économie « la Stratégie économique Nationale », etc. Alors toutes ces stratégies sont cohérentes, coordonnées et interconnectées, et réglementent l'utilisation des divers « Instruments du Pouvoir National », tant civils que militaires, pour réaliser les « Intérêts Nationaux » définies dans la « Stratégie de Sécurité Nationale ».

Pour l'État libanais, il est nécessaire de rectifier le chemin et d'adopter une « Planification Stratégique » pour protéger la « Sécurité Libanaise » et mettre les politiques publiques sur la bonne voie.

منهجية التخطيط الاستراتيجي المطلوبة لحماية الأمن الوطني اللبناني

العميد الركن فادي مخول

La Méthodologie de Planification Stratégique Requise pour Protéger la Sécurité Nationale Libanaise

Général de Brigade Fadi Makhoul

Au cours des dernières années, le Liban a connu des développements dramatiques qui ont conduit à une détérioration effrayante de divers secteurs économiques, sociaux, et de services. Bien que les facteurs et les causes soient généralement dus à la fragilité du système libanais, à la division sur le concept et la vision de construction de l'État, et à l'ingérence extérieure dans ses affaires, en plus de corruption et mauvaise gestion, c'est le non-respect de la « Méthodologie de Planification Stratégique » qui a joué un rôle décisif dans la chute du Liban dans l'une des pires crises, mettant en danger la sécurité nationale libanaise. Le problème ne vient pas spécifiquement de l'absence de politiques, programmes et de plans publics. Ceux-ci existent, et ont été développés par divers ministères et départements gouvernementaux, mais ils ne sont pas interconnectés, coordonnés, cohérents et organisés dans le cadre d'un plan scientifique bien pensé dans une stratégie complète. Cela signifie que ces politiques, plans et programmes ont été élaborés d'une manière indépendante, sans « Orientations Stratégiques » venant d'une autorité supérieure. Par conséquent, la « Méthodologie de Planification Stratégique » commence par le pouvoir exécutif, représenté par le

President of the Republic and the government, setting its "National Strategic Directions", upon which a "mini-ministerial committee", the "National Security Council", or the "Supreme Defense Council" are based, to develop a "National Security Strategy" that achieves not only military security, but also political, economic, financial, food, medical, educational, social, security, and others. The preparation of this strategy goes through three stages: In the first stage, the strategic analysis stage, the international, regional, and local environments are analyzed; In the second stage, the strategic assessment stage, strategic analysts extract "Assumptions" from which they extract: "Challenges" and "Threats" to national security, "Opportunities" that the state can seize, "Instruments of National Power", and "National Interests"; In the third stage, the strategic planning stage, "Instruments of National Power" are compared with the "National Interests" to conclude whether or not the state can achieve its desired goals. Based on the comparison, strategic analysts determine the steps that need to be taken in the future and formulate the required strategy. In short, this strategy defines the "Ways" that the state should follow to achieve its "National Interests" through the "Instruments of National Power" it possesses. Then, each ministry extracts its strategic directions from the "National Security Strategy" and formulates its strategy. For example, the Ministry of Defense develops the "National Defense Strategy", the Ministry of Health "the National Health Strategy", the Ministry of Economy "the National Economic Strategy", and so forth. So that all of these strategies are coherent, coordinated, and interconnected, and regulate the use of various "Instruments of National Power", both civilian and military, to achieve the "National Interests" defined in the "National Security Strategy".

For the Lebanese State, it is necessary to rectify this methodology, and adopt "Strategic Planning" to protect "Lebanese Security" and put public policies on the right track.

منهجية التخطيط الاستراتيجي المطلوبة لحماية الأمن الوطني اللبناني

العميد الركن فادي مخول

The Strategic Planning Methodology Required to Protect Lebanese National Security

Brigadier General Fadi Makhoul

Over the past few years, Lebanon has witnessed dramatic developments that led to a frightening deterioration in various economic, social, and service sectors. Although the factors and causes are generally due to the fragility of the lebanese system, the division over the concept of state-building, and external interference in its affairs, in addition to corruption, and mismanagement, it is the failure to follow the "Strategic Planning Methodology" that played the decisive role in Lebanon's fall into one of the worst crises, endangering lebanese national security. The problem is not due to the absence of public policies, programs, and plans. They exist and were developed by various ministries and government departments, but they are not interconnected, coordinated, coherent, and organized within a well-thought-out scientific plan within the framework of a comprehensive strategy. This means that these policies, plans, and programs were developed independently without "Strategic Directions" coming from higher authority. Therefore, the "Strategic Planning Methodology" begins with the executive authority, represented by the

16. "Lebanon-FAO Plan of Action For Resilient Livelihoods 2014-2018." 2014. Food and Agriculture Organization of the United Nations. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/Lebanon-Plan.pdf.

17. "Lebanon: North and Akkar Governorates Profile." 2016. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. http://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-north-and-akkar-governorates-profile-august-2016.

18. Mansour-Ille, Dina. 2021. "Counterterrorism and the Risk of Over-Classification of Situations of ..." International Review of the Red Cross. https://international-review.icrc.org/sites/default/files/reviews-pdf/2022-02/counterterrorism-and-risk-of-over-classification-916.pdf.

19. Matar, Jimmy. 2015. "The Islamic State in Lebanon – An Overview | Meirss." Middle East Institute for Research and Strategic Studies. http://meirss.org/the-islamic-state-in-lebanon-an-overview/.

20. Milton, Daniel, Megan Spencer, and Michael Findley. 2013. "Radicalism of the Hopeless: Refugee Flows and Transnational Terrorism." *International Interactions* 39, no. 5: 621-645.

21. Renard, Thomas. 2021. "Counter-Terrorism Studies: A Glimpse at the Current State of Research ..." University of Leiden. August. https://www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/customsites/perspectives-on-terrorism/2021/issue-4 /schmid-et-al.pdf.

22. Sengupta, Somini. 2015. "60 Million People Fleeing Chaotic Lands, U.N. Says." *The New York Times*, June 18. https://www.nytimes.com/2015/06/18/world/60-million-people-fleeing-chaotic-lands-un-says.html.

23. Shah, Hijab and Melissa Dalton, Playing Politics: International Security Sector Assistance and the Lebanese Military's Changing Role, Carnegie, September 2020. https://carnegieendowment.org/files/Shah_Dalton_-__Lebanon_Security_Assistance.pdf

24. Shaver, Andrew, and Yang-Yang Zhou. 2015. "Questioning Refugee Camps as Sources of Conflict." Woodrow Wilson School of Public and International Affairs: Princeton University.

25. "Solutions". 2017. United Nations High Commissioner for Refugees. http://www.unhcr.org/en-us/solutions.html

26. Thorleifsson, Cathrine. 2016. "The Limits of Hospitality: Coping Strategies Among Displaced Syrians in Lebanon." *Third World Quarterly* 37, no. 6: 1071-1082.

27. "UNHCR Lebanon at a Glance." 2023. UNHCR Lebanon. Accessed February 20. https://www.unhcr.org/lb/at-a-glance.

28. UNHCR Lebanon: Fact sheet, December 2022. https://reliefweb.int/report/lebanon/unhcr-Lebanon-fact-sheet-December-2022

29. Van Dusen, Michael. 2015. "ISIS Is About the Arab Past, Not the Future." Woodrow Wilson Center.

30. "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2022." 2022. United Nations High Commissioner for Refugees. https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10006.

31. Zimmerman, Katherine. 2021. "Al Qaeda & Isis 20 Years after 9/11." Wilson Center. September 8, https://www.wilsoncenter.org/article/al-qaeda-isis-20-years-after-911.

References

1. Amnesty International. 2023. "Lebanon: Judiciary Farce in Beirut Blast Investigation Must End.", February 6. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/01/lebanon-judiciary-farce-in-beirut-blast-investigation-must-end/.

2. Britannica, https://www.britannica.com/topic/governance/Public-policy.

3. Carmignani, Fabrizio, and Parvinder Kler. 2016. "Surrounded by Wars: Quantifying the Role of Spatial Conflict Spillovers." *Economic Analysis and Policy* 49 (July). www.elsevier.com/locate/eap.

4. Cherri, Zeinab, Rafael Castro Delgado, and Pedro Arcos González. 2016. "The Lebanese Syrian Crisis: Impact of Influx of Syrian Refugees to an Already Weak State." *Risk Management and Healthcare Policy* 9: 165–72.

5. Choi, Seung-Whan, and James A. Piazza. 2016. "Internally Displaced Populations and Suicide Terrorism." *Journal of Conflict Resolution* 60 (6): 1008.

6. Choi, Seung-Whan, and Idean Salehyan. 2013. "No Good Deed Goes Unpunished: Refugees, Humanitarian Aid, and Terrorism." *Conflict Management and Peace Science*.

7. Chuter, David. 2015. "Perceptions and Prescriptions: How Lebanese People View Their Security." International Alert.
http://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_SSRSynthesis_EN_2015.pdf.

8. Cengiz, Mahmut, Is ISIS Really a Defeated Terrorist Organization?, Homeland Security Today, USA, December 19, 2023, https://www.hstoday.us/featured/is-isis-really-a-defeated-terrorist-organization.

9. "Counter-Terrorism Cooperation with the Southern Neighborhood." 2020. European Parliament.http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/578013/EXPO_IDA(2017)578013_EN.pdf.

10. "Country Reports on Terrorism." 2020. The United States of America: Department Of State.https://www.state.gov/wpcontent/uploads/2021/07/Country_Reports_on_Terrorism_2020.pdf

11. Daher, Aurelie. 2015. "In the Wake of the Islamic State: Repercussions on the Sunni-Shi'i Competition in Lebanon." *Journal of Shi'a Islamic Studies*.

12. Gerges, Fawaz. 2016. *ISIS: A History*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

13. IMF. 2022 "Staff Concludes Visit to Lebanon." September 21. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/09/21/pr22314-lebanon-imf-staff-concludes-visit-to-lebanon.

14. Krcmaric, Daniel. 2014. "Refugee Flows, Ethnic Power Relations, and the Spread of Conflict." *Security Studies* 23, no. 1: 182-216.

15. "Lebanon Crisis Response Plan 2015-16." 2014. The Government of Lebanon and The United Nations. www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7723.

as developing contingency plans to ensure that essential services, such as healthcare and communications, remain operational.

The current response relies on a kinetic approach led by the Lebanese Armed Forces to fight the insurgency and counter the terrorist attacks of the sleeper cells inside the country and on the borders. The LAF is building up the right structures to strengthen the weak borders to deter and deny infiltration and support internal sleeper terrorist cells.

The measures the Lebanese government takes to deal with the current crisis have contributed to a limited solution because these do not address the root causes of the problem. A military solution with no social, political, and economic reforms will not lead to the desired end state of a secure and stable Lebanon. Indeed, it may worsen the current situation in the long run.

To adequately address the current problems, the government of Lebanon must adopt broad reforms in public and private sectors embedded in a counterterrorism public policy. It should also focus on a more human-security-centered approach to fighting terrorism.

While this proposed response will not lead to the final elimination of the threat because its source is from outside the border, it will disengage its possible relations with some of Lebanon's social components. It will also address the current security problem of repeated terrorist attacks and the threat of sleeper terrorist cells inside the country. The Lebanese government must entail additional measures to strengthen social cohesion and prevent sectarian tensions escalation, which proved its ability to dismantle societies.

Key Findings

This research paper analyzed the current Islamic State and other terrorist organizations' threat to Lebanese security and stability. This analysis helped to explore the different aspects of this threat: the scattered armed sleeper cells and lone wolves, the increase in sectarian tensions, the growth in radicalization, and the security threat that poses the huge number of Syrian and Palestinian refugees. There is a problem due to the lack of political and socio-economic reforms and the growing crisis of Syrian and Palestinian refugees. Thus, the research paper concludes with a new response that the Lebanese government must adopt to counter this threat.

In 2014, the Islamic State began to implement a formal expansion strategy through direct attacks inside Lebanon, threatening national security and stability. The Islamic State will continue to take advantage of the situation to create active sleeper cells, suicide bombings inside the country, and deliberate attacks on the Lebanese Armed Forces in order to destabilize the security environment and create chaos.

Even though there is no evidence of a massive involvement of refugees in direct violence, their presence in huge numbers facilitates the transnational spread of weapons, fighters, and ideologies that could lead to future conflict.

The policy should prioritize measures to counter terrorism financing and money laundering, as well as address the root causes of extremism and radicalization. This can be achieved through improved governance and the implementation of social, economic, and educational programs aimed at promoting tolerance, inclusiveness, and respect for human rights.

Additionally, the policy should emphasize the importance of cooperation and coordination between the government and security forces, civil society organizations, and the international community. This includes information sharing, intelligence gathering, and training programs that support the capacity of security forces to effectively respond to terrorist threats.

The policy should also focus on the protection of critical infrastructure and ensuring the readiness of emergency response systems in the event of a terrorist attack. This includes enhancing physical and cyber security, as well

protests quickly grew to encompass a range of grievances, including corruption, political dysfunction, and economic inequality. The government eventually resigned in the face of public pressure, but it took months of political wrangling to form a new government.

Since then, the country has been grappling with a severe economic crisis, with a rapidly devaluing currency, skyrocketing inflation, and widespread poverty. The crisis has been exacerbated by the COVID-19 pandemic, which has put further strain on the already overburdened healthcare system.

The political situation remains tense, with ongoing power struggles between different political factions and continued accusations of corruption. In August 2020, a massive explosion at the Port of Beirut killed over 200 people and caused widespread damage, further exacerbating the sense of instability and anger among the population.

The presence of Syrian refugees has also had a significant impact on Lebanon's security situation. Some refugees have been involved in criminal activities, including drug trafficking and human smuggling, which has raised concerns about public safety. In addition, some refugees have been radicalized and recruited by extremist groups, which has contributed to the threat of terrorism in the country. The influx of refugees has intensified sectarian tensions and has contributed to the polarization of Lebanese society. This has been further exacerbated by the involvement of various external actors in the Syrian conflict, which has led to increased political and military tensions in Lebanon.

Conclusion

Lebanon will continue to face dangerous spillover threats from the existing sectarian tensions and refugee problem and the most complicated issue of the Islamic State threat to its internal security and stability as long as the Syrian Civil War and instability in the region persist. The international community must assist the Lebanese government to minimize these spillover effects that will threaten the stability of the whole Levant region for years to come. Military assistance to the Lebanese security forces is of great importance to face the imminent threat of the Islamic State insurgency and other terrorist organizations. The LAF has a critical role in securing the country, safeguarding the borders, and isolating Lebanon from regional instability.

The Lebanese government must also address the root causes of the current problem. Reducing inequality between parts of the country in terms of development, poverty, unemployment, and poor governance must be a priority for all efforts. The grievances of the affected population, with the rise of radicalization and the huge number of Syrian and Palestinian refugees, constitute fertile ground for radical groups to exploit. A new response based on a combination of kinetic and non-kinetic approaches addresses the root causes and will provide a lasting solution to the current threat of terrorism.

The Islamic State terrorist organization is no longer the powerhouse it once was. However, the small number of survivors who weren't killed or imprisoned still attacks targets throughout the territories it once controlled and in neighboring countries like Lebanon. Earlier this year, information on the Lebanese perpetrators of the attacks began to appear in reports. Although the Islamic State has lost its strongholds on the northeastern borders, its threat to Lebanon goes beyond the control of territories to spreading its ideology, sleeper cells, and recruiting supporters.

The situation in Lebanon has been quite challenging since 2019, with a combination of economic, political, and social factors contributing to a general sense of instability. In October 2019, widespread protests erupted across the country in response to a proposed tax on WhatsApp calls. The

6. Legal Framework: A counter-terrorism public policy can also provide a legal framework for the government's efforts to prevent and respond to terrorism, outlining the powers and responsibilities of relevant agencies and providing a basis for the development of counter-terrorism legislation.

7. Public Awareness: A counter-terrorism public policy can also play a crucial role in raising public awareness of the threat of terrorism and the steps that can be taken to prevent and respond to acts of terrorism. This increased public awareness can help to enhance public vigilance and reduce the risk of terrorism by promoting the reporting of suspicious activity. The year 2018 saw the release of Lebanon's national strategy for combating violent extremism (PVE). For the purpose of gathering ideas for a PVE national action plan (NAP) for the strategy's implementation, the National PVE Coordination Unit hosted a number of workshops in 2019. The COVID-19 pandemic and delays in government formation in 2020 prevented the Cabinet from endorsing the NAP.

To counter the terrorist organization's threat to the security and stability of Lebanon, the Lebanese government is not conducting serious reforms to the Political Opportunity Structure to address the roots of the problem and not its symptoms. While the LAF is to be commended on its efforts to fight radical militants, military efforts alone will not effectively address local sectarian grievances. Lebanese authorities need to implement a national counter-terrorism public policy. Lebanon depends on the LAF to plan and execute this war on the operational level. Although the LAF is conducting all the necessary tasks to counter the threat of terrorism, there is a lack of support in materiel and manpower to raise the effectiveness of the fighting forces.

the government's strategy for preventing and responding to acts of terrorism[28]:

1. Clarity of Purpose: A counter-terrorism public policy provides clarity on the government's approach to countering terrorism, outlining the goals and objectives of the policy and the roles and responsibilities of the various agencies involved in implementing it. This clarity of purpose helps to ensure that all relevant agencies are working towards the same goal, reducing the risk of confusion and conflicting priorities.

2. Improved Coordination: A well-structured counter-terrorism public policy provides a basis for interagency cooperation and coordination, improving the efficiency and effectiveness of the government's efforts to prevent and respond to terrorism. This improved coordination helps to avoid duplication of effort and ensures that all agencies are working together to achieve the best possible outcome.

3. Better Resource Allocation: A counter-terrorism public policy can also help to ensure that resources are allocated effectively to where they are needed most. This can help to improve the overall effectiveness of the government's efforts to prevent and respond to terrorism, as resources are targeted to areas of greatest need.

4. Increased Public Trust and Confidence: A counter-terrorism public policy demonstrates the government's commitment to countering terrorism and can help to build public trust and confidence in the government's ability to protect citizens from acts of terrorism. This increased public trust and confidence can also help to maintain social stability and support for the government's efforts to prevent and respond to terrorism.

5. International Cooperation: A well-structured counter-terrorism public policy can also provide a basis for international cooperation and participation in international counter-terrorism efforts. This international cooperation can help to improve the overall effectiveness of the global fight against terrorism, as nations work together to share information and resources.

28- Dina Mansour-Ille, Counterterrorism and the Risk of Over-Classification of Situations of ..., International Review of the Red Cross, 2021, https://international review.icrc.org/sites/default/files/reviews-pdf/2022-02/counterterrorism-and-risk-of-over-classification-916.pdf.

Chapter Three

Counter-Terrorism Public Policy

Counter-terrorism public policy refers to the measures taken by governments to prevent, detect, and respond to acts of terrorism. Effective counter-terrorism policies must balance the need to protect citizens from the threat of terrorism while respecting individual rights and freedoms.

Prevention is a key aspect of counter-terrorism public policy and involves identifying and addressing the root causes of terrorism. This may include addressing socio-economic grievances, improving border security, and disrupting the flow of funds and weapons to terrorist organizations. Preventive measures also include counter-radicalization and de-radicalization programs aimed at dissuading individuals from joining terrorist groups and reintegrating former members back into society.

Detection is another critical aspect of counter-terrorism public policy, which involves the use of intelligence gathering and analysis to identify potential threats. This can include the use of technology such as facial recognition and biometrics, as well as human intelligence and analysis of open-source information. Effective information sharing between intelligence agencies, both domestically and internationally, is also crucial for detecting and preventing acts of terrorism.

Response is the final component of counter-terrorism public policy and involves the measures taken to respond to a terrorist attack and minimize its impact. This may include the deployment of emergency response teams, the implementation of lockdown procedures, and the provision of medical and psychological support to those affected. The response should also include investigations to bring the perpetrators to justice and prevent future attacks[27].

A comprehensive and effective counter-terrorism public policy is crucial in ensuring the safety and security of a nation and its citizens. It is a comprehensive approach to addressing the threat of terrorism, outlining

27- Thomas Renard, Counter-Terrorism Studies: A Glimpse at the Current State of Research ..., University of Leiden, August, 2021, https://www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/customsites/perspectives-on-terrorism/2021/issue-4/schmid-et-al.pdf.

terrorism

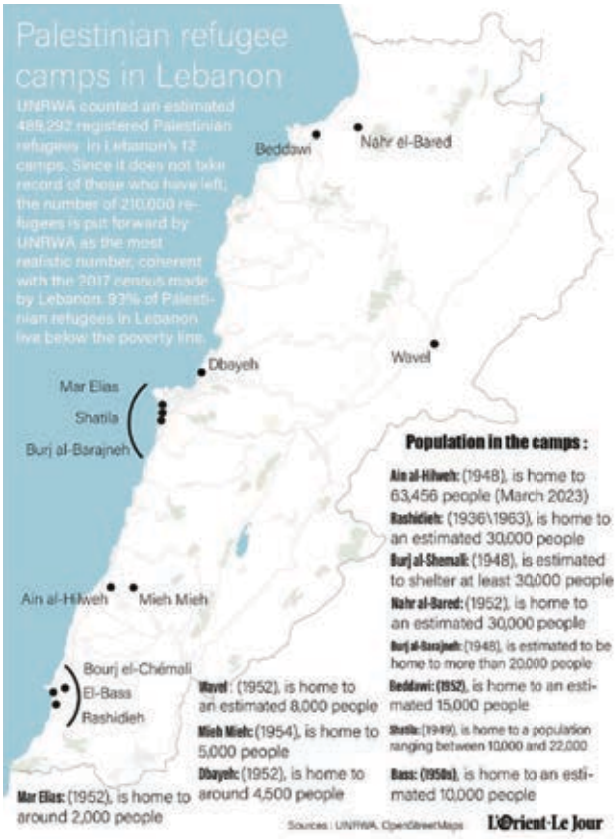

different socio-religious groups in the Lebanese population and aggravate economic competition. Local integration is an impractical solution.

The presence of Syrian refugees has also created security challenges for Lebanon, as some refugees have been involved in criminal activities, including drug trafficking and human smuggling. In addition, some refugees have been radicalized and recruited by extremist groups, which has raised concerns about the potential for terrorism. Extremists view Syrian refugees as an open field for recruitment and a more lucrative target than Palestinians in long-existing refugee camps.

The Lebanese government must take measures and address ways to limit the radicalized groups' recruitment opportunities, especially when there is no national counter-terrorism strategy. Added to the government's inability and the unwillingness of Lebanese society to assimilate the enormous number of Syrian refugees, this recruiting phenomenon could provide the Islamic State and violent extremist groups with a critical tool to destabilize Lebanon.

The situation of Syrian refugees in Lebanon is made even more challenging by the ongoing economic crisis in the country. The crisis has resulted in a significant devaluation of the Lebanese currency, high inflation, and a shortage of basic goods, making it even more difficult for refugees to meet their basic needs.

Annual inflation rate 2013-2023

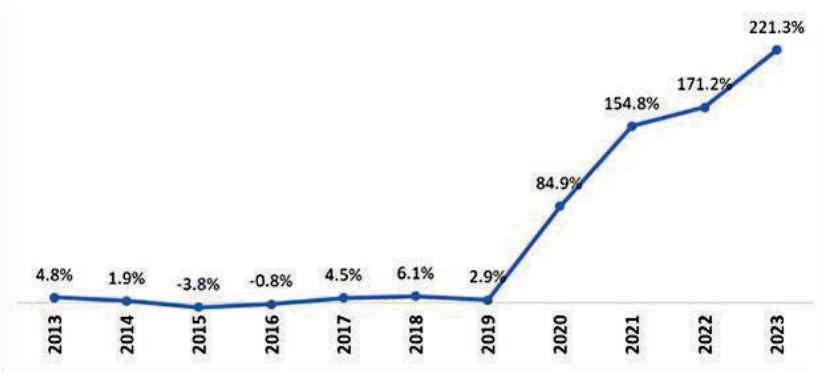

Central Administration of statistics - Lebanon

Lebanon has suffered from the Palestinian refugee crisis since 1948, and the recent Syrian refugee flow has further exacerbated the problem. Indeed, Lebanon could not sign the 1951 Convention relating to the Status of Refugees, and its 1967 Protocol was inadequate. Lebanon has always confirmed that Lebanon is not a final destination for refugees, an asylum nation, or a resettlement land. Thus, Lebanese authorities are treating all individuals who fled from Syria to Lebanon after March 2011 as "displaced"[26].

This research paper indicates that the substantial flow of Syrian refugees into the Lebanese homeland, accompanied by an increased level of Islamic radicalism, will facilitate the mission of the Islamic State and other terrorist organizations in threatening the security and stability of Lebanon, and the effectiveness of the Lebanese state. Even though there is no evidence of the involvement of large numbers of refugees engaging in direct violence, their huge number and continuous inflow facilitates the transnational spread of weapons, fighters, and ideologies that could lead to future conflict. Refugees alter the balance among

26- Zeinab Cherri, Rafael Castro Delgado, and Pedro Arcos González, The Lebanese Syrian Crisis: Impact of Influx of Syrian Refugees to an Already Weak State, Risk Management and Healthcare Policy, nb 9, 2016, p.165–172.

across the borders is real and hence that localized conflicts, if not quickly pacified, can have a vast diffusion and eventually expand to the entire region"[24].

The troubled economic situation in Lebanon poses burdens for most of the population. Tripoli and Akkar, in the north, suffer from a higher level of poverty and unemployment in comparison to the rest of the country. These regions have the highest unemployment rates in the country, with 65 percent unemployment in Minniyeh-Dennieh and nearly 60 percent in Akkar. Public institutions, including schools and health centers, also need more national-level support[25]. There is a feeling of inequality with respect to accessing the infrastructure and the educational system between Lebanon's main urban areas and the poorer northern region. This sense of inequality has amplified the perception of discrimination. Poverty and lack of education attract radical Islamic organizations like the Islamic State and foreign states' intervention, which will fill the void and exploit the youth dissatisfaction by encouraging commitment to terrorist actions.

Lebanon: Unemployement rate from 2004 to 2023

24- Fabrizio Carmignani, and Parvinder Kler, Surrounded by Wars: Quantifying the Role of Spatial Conflict Spillovers, Economic Analysis and Policy 49, July, 2016, www.elsevier.com/locate/eap.

25- Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2022, United Nations High Commissioner for Refugees, 2022, https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10006.

actual range of possibilities that exist for the Islamic State in Lebanon. Because of previous bad experiences with refugees, Lebanese people often fear that Syrian refugees will not return to Syria and will jeopardize the balance of power in the confessional Lebanese political system[21]. Daher concludes that "the threat of an annexationist radical Islam is very real to Lebanon," due to both a large number of Syrian refugees and the sympathy that some Islamic jihadists have a non-negligible portion of the Sunni population in the Lebanese community"[22].

Other scholars support Daher's view that the Syrian refugee crisis is a viable threat to the stability of the Lebanese confessional system. In the *Security Studies* journal article "Refugee Flows, Ethnic Power Relations, and the Spread of Conflict," Daniel Krcmaric seeks to answer why refugee flows created violent conflict in one host nation-state but not in others. Krcmaric argues that when the number of refugees changes the ethnic balance in the host nation, it will be difficult to resolve bargaining problems between ethnic groups without violence. As evidence, he compared a case study of the flow of Kosovar Albanian refugees into Macedonia and Albania. Krcmaric concluded these refugees caused violent conflict with host nation citizens in Macedonia because they altered the ethnic balance of power, whereas on the other side, in Albania, that alteration did not occur[23].

In addition, the Syrian refugees in Lebanon face significant challenges with regard to their legal status and protection. The Lebanese government has not officially recognized the majority of Syrian as refugees, and many lack the necessary documentation to access services and protection. This has left them vulnerable to exploitation and abuse and has made it difficult for them to access the support and protection they need.

The contagious sectarian disease so prevalent in Iraq and Syria may further spill over. "The higher incidences of war in the geographical neighborhood of a country increase the incidence of war in that country. Also, the risk of contagion

21- This system of government in Lebanon proportionally allocates political power among the country's religious communities – Christians, Sunnis, and Shi'as – according to their percentage of the population.

22- Aurelie Daher, In the Wake of the Islamic State: Repercussions on the Sunni-Shi'i Competition in Lebanon, Journal of Shi'a Islamic Studies, 2015.

23- Daniel Krcmaric, Refugee Flows, Ethnic Power Relations, and the Spread of Conflict, Security Studies 23, no. 1, 2014, p. 182-216.

According to the UNHCR, there are three solutions to a country's refugee problem: resettlement to a third country, voluntary repatriation, or local integration[19]. Unfortunately, there are several issues with these solutions. First, resettlement is unlikely for many refugees, especially with the current anti-immigrant atmosphere in the Western world[20]. Second, even if a portion of refugees can return to their country, new refugees will continue to emerge if the armed conflict in the home country continues. Finally, Lebanon faces issues with local integration for a variety of reasons.

In addition to the socio-economic problems that Syrian refugees have contributed to, their presence has also created a political debate. In the *Journal of Shi'a Islamic Studies* article "In the Wake of the Islamic State Threat: Repercussions on Sunni-Shi'i Competition in Lebanon," Aurélie Daher examines the Islamic State's reasons for involving itself in Lebanon. Daher conducted a historical, chronological analysis of military confrontation between Lebanese armed forces and Islamic militants to determine the

19- Solutions, United Nations High Commissioner for Refugees, 2017, http://www.unhcr.org/en-us/solutions.htm.l

20- Somini Sengupta, 60 Million People Fleeing Chaotic Lands, U.N. Says, The New York Times, June 18, 2015, https://www.nytimes.com/2015/06/18/world/60-million-people-fleeing-chaotic-lands-un-says.html.

in Syria. Each adult male over eighteen has a mandatory two-year term in the army. Thus, the men in the 1.5 million refugees will most likely have had some military training.

Understanding the Syrian refugee crisis in Lebanon requires an assessment of the country's present political and security situation. Cathrine Thorleifsson, in her *Third World Quarterly* journal article, "The Limits of Hospitality: Coping Strategies Among Displaced Syrians in Lebanon," examines the dynamics and consequences of Syrian refugee presence in the Northern Lebanese village of Bebnine. Thorleifsson conducted in-depth interviews with thirty-seven Syrian and Lebanese men and women in 2013. She supplemented the information in this pool with statistics from a national opinion poll conducted by the Fafo Institute for Applied International Studies. Thorleifsson argues that Syrian refugees are victims of a humanitarian crisis. Their role is passive, and they are at times overwhelmed in trying to deal with the challenges of displacement. Indeed, Thorleifsson discovered that both Syrians and Lebanese have great fear of spillover from the Syrian Civil War to Lebanon and the increased chance for a sectarian conflict in the country. She concludes that refugee status alone provides no direct connection to acts of violence. Still, the Lebanese community does experience the continued presence of Syrian refugees as a burden and threat. Most Lebanese believe that refugees are taking job opportunities and lowering wages, increasing competition over jobs and causing communal tensions[17].

Seung-Whan Choi and Idean Salehyan, in their *Conflict Management and Peace Science* journal article, "No Good Deed Goes Unpunished: Refugees, Humanitarian Aid, and Terrorism," elaborate on these sectarian tensions, focusing on the issue that there is a high risk of sporadic attacks against aid workers and refugees from militants in the host community, which would have devastating effects on the security and stability of the country. Choi and Salehyan argue that low opportunity costs coupled with seeking a sense of purpose may urge some refugees to walk away from camps and join armed groups. The authors also contend that just the presence of refugees and foreigners might push some right-wing radicals to launch attacks against immigrants[18].

17- Cathrine Thorleifsson, The Limits of Hospitality: Coping Strategies Among Displaced Syrians in Lebanon, Third World Quarterly 37, no. 6, 2016, p.1071-1082.

18- Seung-Whan Choi, and Idean Salehyan, No Good Deed Goes Unpunished: Refugees, Humanitarian Aid, and Terrorism, Conflict Management and Peace Science, 2013.

individuals to participate in terrorist attacks increases proportionally with the size of the refugee flow. The magnitude of the flow will also affect how host states see refugee threats. Milton et al. concluded that population movements are an essential mechanism by which conflict spreads across regions. The authors emphasized that the existence of displaced people and refugees can also heighten the likelihood of future conflict in both host and origin countries[15].

Other scholars find that the presence of refugees does not contribute to more conflict. In "Questioning Refugee Camps as Sources of Conflict," Andrew Shaver and Yang-Yang Zhou contradict Milton et al.'s conclusions, arguing that refugee flow does not increase the likelihood of conflict in either the host or the country of origin. Indeed, Shaver and Zhou contend regions that host refugees tend to have more stability over time because these areas receive massive amounts of humanitarian aid from special organizations like the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), and that may enhance the stability and security. Shaver and Zhou also refute Milton et al.'s argument that because refugee flows often include combatants, arms, and ideologies, this may cause a direct conflict with the host government. Alternatively, Shaver and Zhou found that most refugees are civilians who did not participate in conflicts in their country of origin due to their incapability or refusal. Thus, they often refrain from engaging in a new civil conflict. Furthermore, Shaver and Zhou argue that local police, humanitarian organizations, and often military units secure refugee camps, making interdicting violent actions much easier[16].

What Shaver and Zhou do not cover in detail is what Milton et al. contend is the importance of the magnitude of the flow of refugees. In Lebanon, one-third of the country's population are Syrian and Palestinian refugees. In the Palestinian refugee camps, the government is struggling to establish security in the surrounding areas. The other 1.5 million Syrian refugees are scattered all over the country, which presents significant security and logistical challenges. Indeed, while Shaver and Zhou contend that all of these refugees are civilians, the authors do not account for universal conscription

15- Ibid.

16- Andrew Shaver, and Yang-Yang Zhou , Questioning Refugee Camps as Sources of Conflict, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University, 2015.

There is also Lebanese resentment against refugees due to the socioeconomic problems that they are causing. Lebanese citizens believe refugees are taking their jobs and lowering the wages of the laborers.

This section will examine scholarship on the refugee crisis in Lebanon, especially the massive inflow of Syrian refugees the Islamic State hopes to take advantage of to threaten the safety and stability of Lebanon. In their *International Interactions* article, "Radicalism of the Hopeless: Refugee Flows and Transnational Terrorism," Daniel Milton, Megan Spencer, and Michael Findley examine whether the movement of refugees across a country's borders raises the possibility of terrorist attacks in the host state. Milton et al. study the relationship between refugee flows and the number of terrorist attacks that refugees commit in host countries, conducting empirical tests using data on global international refugee flows and transnational terrorism. The authors model the consequences of refugee movements on transnational terrorist aggression within a "directed dyad framework" to account for characteristics of origin and host states[14].

Milton et al. found that refugee movements considerably heighten the probability and number of transnational terrorist attacks that occur in host countries. Indeed, the authors argue because host nations treat refugees poorly, refugees often find themselves in terrible living situations that contribute to their resentment of the host government, making them vulnerable to radicalization and involvement in terrorist activities against host communities. This does not mean that all refugees will turn into terrorists. Still, the intention of the

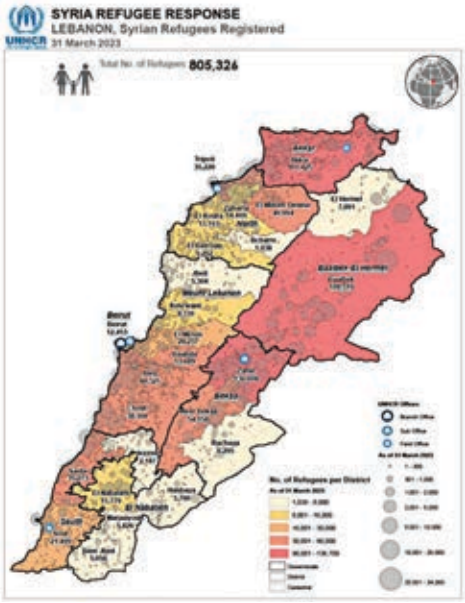

14- Daniel Milton, Megan Spencer, and Michael Findley, Radicalism of the Hopeless: Refugee Flows and Transnational Terrorism, International Interactions 39, no. 5, 2013, p. 621-645.

Chapter Two

The Refugee Crisis in Lebanon

Lebanon's geographic position in the Middle East makes it particularly vulnerable to refugee flows from regional conflicts. The UNHCR says that "Lebanon hosts the highest number of refugees per capita worldwide." It refers to the "Government estimates 1.5 million Syrian refugees and 13,715 refugees of other nationalities, and adds that "90% of Syrian refugees are living in extreme poverty"[11].

The Palestinian camps in Lebanon suffer from socio-economic problems that have grown worse over the last ten years because of the growing number of Syrian and Palestinian refugees fleeing the Syrian Civil War. Indeed, the harsh living conditions for residents of the camp have made recruiting new militants for radical groups an easy task[12]. In general, Lebanese society has had difficult experiences with the Palestinian camps, which contain large numbers of Islamic extremists. More than one million and a half Syrian refugees scattered throughout the country have only exacerbated the problem, and the fear of the spread of radicalism is growing[13].

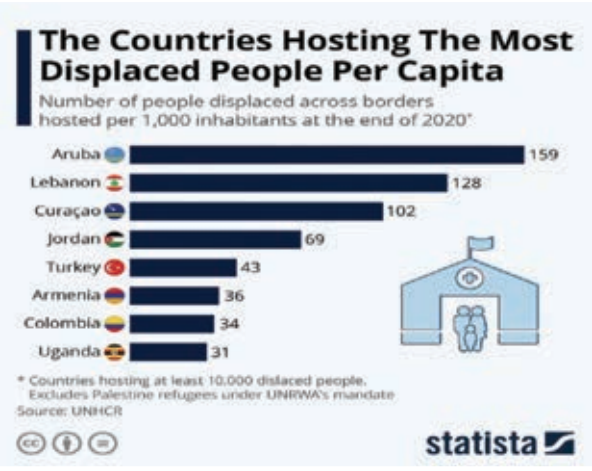

The countries with the most refugees per capita (UNHCR 2022)

11- "UNHCR Lebanon at a Glance." 2023. UNHCR Lebanon, https://www.unhcr.org/lb/at-a-glance.

12- Jimmy Matar, The Islamic State in Lebanon – An Overview, Meirss: Middle East Institute for Research and Strategic Studies, 2015, http://meirss.org/the-islamic-state-in-lebanon-an-overview/.

13- UNHCR Lebanon: Fact sheet, December, 2022, https://reliefweb.int/report/lebanon/unhcr- Lebanon-fact-sheet-December-2022.

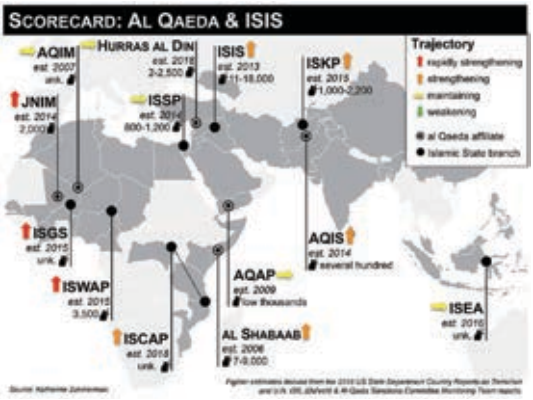

ISIS and Al-Qaeda: Affiliates and number of fighters in the world (Zimmerman 2021)

Since the COVID-19 epidemic started in 2019, they have strategically sought to benefit from current trends worldwide. First, organizations connected to ISIS celebrated the Taliban's coup in 2021 as a jihadist success. They saw it as a blueprint for achieving their objectives in the conflict with the West. Second, the invasion of Ukraine by Russia has altered global priorities, making Western backing for Ukraine a top priority. ISIS-affiliated groups now have more opportunities to conduct secure operations in jihadist zones as a result of the overemphasis on Ukraine. Third, security voids have developed as a result of the withdrawal of Western soldiers from regions where jihadist organizations have operated. Due to the shortcomings of the municipal governments at the time, these organizations have been successful. Fourth, the prison breakouts gave ISIS fighters possibilities in 2022. ISIS, for instance, attacked the al-Sina jail in Syria's al-Hasakah province. About three-quarters of the 500 fatalities during the eight-day combat were ISIS fighters. Although ISIS's effort to break out of prison was unsuccessful and cost the organization numerous fighters, it demonstrated the group's ability to engage in multiday combat[10]. Till now the ISIS threat is still imminent.

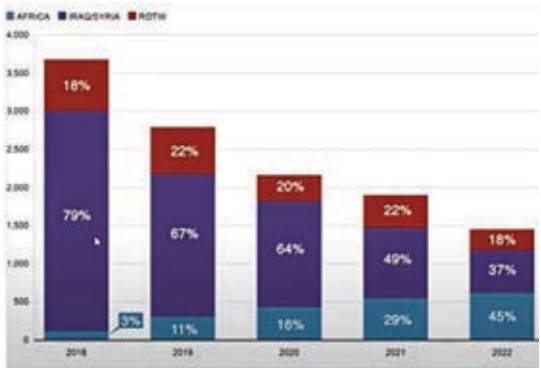

ISIS-Claimed Attacks between January 2018 and October 2022 (Cengiz 2023)

On 17 February 2023, an ISIS terrorist assault in the southeast of the city of Al-Sokhna, in the eastern countryside of Homs, claimed the lives of 53 Syrian civilians who were gathering truffles.

10- Mahmut Cengiz, Is ISIS Really a Defeated Terrorist Organization?, Homeland Security Today, USA, December 19, 2023, https://www.hstoday.us/featured/is-isis-really-a-defeated-terrorist-organization.

is "The latest and most frightening manifestation of the quest for meaningful statehood by Arabs who have repeatedly been disappointed, degraded, and humiliated by their governments and by the policies of foreign powers." Van Dusen argued that three local and international factors shaped the collapse of Arab societies in the current spate of violence. The first factor is the continued foreign military intervention in the region. Second is the unresolved historical Israeli-Arab conflict in the Middle East. The third and most important issue is the nature of local Arab governance and domestic rule. For those who join the Islamic State, the Caliphate represents a better economic, social, and political entity than states in the existing contemporary Arab world[8].

In 2022, regional and international security remained at risk from ISIS and its regional branches. The actual affiliates and allies of the Islamic State (ISIS) in the world are not well-defined and can vary over time. The group has attracted a diverse range of supporters, from individuals who have joined the group's cause to other extremist organizations that have pledged allegiance to the group. However, some of the most prominent affiliates and allies of ISIS include [9] :

AQAP: Al Qaeda in the Arabian Peninsula	ISGS: Islamic State in the Greater Sahara
AQIS: Al Qaeda in the Indian Subcontinent	ISKP: Islamic State Khorasan Province
AQIM: Al Qaeda in the Islamic Maghreb	ISSP: Islamic State Sinai Province
ISCAP: Islamic State Central Africa	ISWAP: Islamic State West Africa
ISEA: Islamic State East Asia	JNIM: Jamaat Nasr al Islam wa al Muslimin

8- Michael Van Dusen, ISIS Is About the Arab Past Not the Future, Woodrow Wilson Center, 2015.

9- Katherine Zimmerman, Al Qaeda & amp; ISIS 20 Years after 9/11, Woodrow Wilson Center. September 8, 2021, https://www.wilsoncenter.org/article/al-qaeda-isis-20-years-after-911.

Violence and bloodshed in Lebanon's neighboring Syria have increased pre-existing tensions in the Lebanese society. The Islamic State and other radicalized groups exploit these tensions to threaten the stability of the country.

These facts bring out the necessity of building a national counter-terrorism public policy to face all these threats and to deal with the roots of the problem, not its symptoms.

2- Emergence of the Islamic State

Scholars, journalists, policymakers, and others have set forth works of varying scholarship and efficacy since the Islamic State first emerged to describe how a confluence of geopolitical factors and deep-seated sectarian violence led to the emergence of the Islamic State. Recent scholarship has offered detailed examinations of the root causes in Iraq and Syria that led to the Islamic state upheaval. In *ISIS*: A History, Fawaz Gerges focuses on four factors that led to the rebirth of this insurgency. First, Gerges considered the Islamic State as an extension of Al-Qaeda in Iraq (AQI), which itself emerged as a result of the U.S.-led coalition invasion of Iraq and its aftermath. Unfortunately, the invasion contributed to the destruction of Iraqi institutions and strengthened ethnic and religious divisions. Ultimately, this created the environment where AQI and later the Islamic State flourished[7].

Gerges also argues the shattering of the post-Saddam Hussein political establishment and the incapacity of implementing policies that empower a nation's national identity fed the intercommunal distrust and deepened the Sunni-Shia division. This division provided the Islamic State with a social base among aggrieved Sunnis, and later, the insurgency exploited this sectarianism to expand and gain more power. Gerges also argues the Syrian Civil War and the breakdown of the state were important factors in the emergence of the Islamic State.

Michael Van Dusen expands on Gerges's arguments, in his article "ISIS is About the Arab Past, Not the Future," where he contends the Islamic State

7- Gerges, Fawaz. 2016. ISIS: A History. Princeton, NJ: Princeton University Press.

In 2007, the LAF again fought a long battle, this time against *Fatah al-Islam* in Nahr el-Bared camp in northern Lebanon; the terrorist organization was planning a takeover of the north for use as a base to spread terrorism over other parts of the country. This battle ended with the elimination of a large number of terrorists.

In 2013, a terrorist group led by Ahmad al-Assir in the Saida region, in the south of Lebanon, attacked military posts in the area. The LAF fought back and managed to eliminate the threat quickly.

After these events, the Syrian Civil War erupted in 2011, it created an environment that is easy for extremists to manipulate for radicalization purposes. This war has had significant implications for Lebanon and will continue to do so. From the influx of refugees to the rise of Salafi Jihadism in the country, the negative consequences of the conflict have proven difficult for the Lebanese government to address.

Dangerous terrorist organizations participating in the Syrian events, the most prominent of which were ISIS and *Jabhat al-Nusrah*, used the northern and the northeastern borders of Lebanon with Syria and began dispatching booby traps, carrying out rocket attacks, and launching rockets into Lebanon. These attacks included an incursion in 2014 into the town of Arsal on the eastern border and attacks on troops deployed in the region, with the aim of seizing the area extending from the eastern mountains to the sea in the northern city of Tripoli. The LAF was on guard for such a move. It carried out a large-scale attack in which it managed to expel the terrorists from Arsal and its surroundings.

The LAF's capabilities were tested yet again in *Fajr al-Jouroud*, the 2017 operation against ISIS on the northeastern border. The LAF launched a series of aerial attacks and ground maneuvers. Operation *Fajr al-Jouroud* cornered the surviving fighters into a valley adjacent to the Syrian border, driving them out of the Lebanese territories.

The LAF was the first among all armies of the region to achieve, alone, victory over ISIS. However, despite this great victory, the danger of terrorism remains in Lebanon, an assumption the LAF acts on by monitoring terrorist cells along with pre-emptive military security operations and eliminating them directly in their infancy.

Chapter One

Lebanon and Terrorism

The IHS (Information Handling Services) annual country report on Lebanon, released in September 2016, stated, "There is a high risk of refugee militancy and escalation of communal violence into civil war in the coming three years"[5]. The Islamic State claims responsibility for ruling the whole Muslim world under its proclaimed "Caliphate." The insurgency in Iraq and Syria had been a critical international issue and a threat not only to the stability of the Middle East but also to the people of Lebanon. The position of Lebanon in the middle of the Levant Region makes it vulnerable to the territorial expansion project and terrorist attacks of the Islamic State and other radicalized groups. Indeed, these terrorist organizations sought to control Lebanese territories to spread their ideology, establish sleeper cells, and recruit supporters.

The Islamic State seeks to exploit vulnerabilities in targeted states to execute its nation-building plan. Understanding one's vulnerabilities is crucial. "If you know the enemy and know yourself, your victory will not stand in doubt"[6]. Understanding the threat and how it emerged is critical to success. Examining the refugee crisis in Lebanon is also essential to determine if it represents a critical vulnerability that the Islamic State or other Jihadi groups can exploit. Also, it's important to know the current public policy of the Lebanese government to counter-terrorism.

1-The Lebanese Army fighting terrorism

The LAF reacted to the threat of terrorism before other armies of the world and before terrorism became a global danger. In early 2000, the LAF fought a harsh battle against a terrorist group that was holed up around *Jroud al-Doniyeh* (Doniyeh outskirts) in northern Lebanon. They were equipped with heavy and medium weapons and planned to establish an extremist emirate in northern Lebanon. The LAF successfully accomplished the mission and captured many terrorists.

5- "Country Reports on Terrorism", The United States of America: Department Of State, 2020. https://www.state.gov/wpcontent/uploads/2021/07/Country_Reports_on_Terrorism_2020.pdf.

6- Sun Tzu, The Art of War, Translated by Lionel Giles, https://classics.mit.edu/Tzu/artwar.html.

Nicosia (Lefkosia)
CYPRUS
Larnaca
LEBANON
Beirut
Haifa (Hefa)
Amman
Jerusalem
JORDAN
Aqaba
Damascus
SYRIA
Aleppo
Antalya
Adana
Tarsus
Konya
Izmir
Bursa
Baghdad
Basra
KUWAIT
Dhahran
Manama
Medina (Al Madinah)
Jeddah
Qattara Depression
Alexandria (Al Iskandariyah)
Tanta
Suez (As Suways)
Eilat
Syrian Desert (Bādiyat ash Shām)
An Najaf
Kuphrates
Hillah
Kermanshah
Abadan
Ahwaz
Rodos

MARTON INDUSTRIES

The 30 years of experience in acoustic treatments as well as in residential muffler manufacturing, especially for low frequencies, are the core of the "Know How" of Marton Industries.
In addition to its solid background, tough team work and ingenious progress planning rendered this society a pioneer in matter. Therefore, Marton Industries hold all advantages to provide the best and most efficient solutions to reduce pollution and minimize the disturbing noise for its surrounding.
Furthermore, our horizon doesn't stop here. It goes beyond metallic & stainless steel structures, lift doors, water & waste water treatments and fire rated doors.

Address: Joseph Hakim Bldg, Behind NATGAZ, Industrial City, Nahr El-Mott
Tel: 01/885442 01/885443 76/132013 03/637790 Fax: 01/885443
Email: tony@martonind.net

Statement and Research Question

Lebanon is facing severe economic crises with no near solution, adding to a fragile social cohesion tested daily. Since 2019, the country has witnessed riots against the government in addition to the COVID-19 pandemic that made the economic crisis worse. Lebanon witnessed in the last months the return of a few radical and extremist activities, especially in the northern part of the country. These radical groups may turn into a near danger that must be faced under the spread of poverty and the lack of social aid to the Lebanese people. This research paper examines the Islamic State as a potential threat added to the huge numbers of Syrian and Palestinian refugees, which pose direct threats to Lebanon's internal security and threaten to destabilize the entire region further. The Lebanese government must enact actions and measures to reduce the effects of the refugees and radicalized groups on Lebanese security and society.

As the battle against the Islamic State continues in the region, the Lebanese government should adopt additional strategies to increase national resilience and prevent the spread of violence, sectarianism, and radicalization. This research paper will provide recommendations for the necessity of a counter-terrorism public policy to achieve security and stability in Lebanon.

control of its major cities and towns, and its territorial presence has been reduced to small pockets of territory in remote areas.

Despite these losses, ISIS remains a significant threat. The group has shifted its focus from territorial control to guerrilla-style attacks and has continued to conduct deadly attacks in Iraq, Syria, and Lebanon. It has also maintained a strong presence in the virtual world, with its propaganda and recruitment efforts continuing to pose a significant threat and an increased number of terrorist sleeper cells that threaten stability.

As the Islamic State lost most of its territory in Iraq and Syria, it may respond with terrorist attacks outside these countries, as we see today in Afghanistan, to keep its status as the pre-eminent Jihadist organization in the world. The same scenario happened in November 2015 when the insurgency lost control of some areas in Iraq and Syria—it conducted attacks in Paris and Beirut.

The future of the Islamic State remains uncertain, and the group will likely continue to pose a significant security threat for the foreseeable future. The group has demonstrated a significant ability to adapt to changing circumstances, and its continued resilience and ability to carry out attacks suggests that it will remain a significant security challenge in the region and beyond. This fact brings out the necessity of a counter-terrorism public policy to face the threat of ISIS and other violent extremist terrorist groups and keep the stability and security of the country.

The Lebanese Army has proved its combat effectiveness, executing the fierce battle against ISIS which took place in Arsal on the eastern borders in August 2017. But still, important challenges facing the army were security concerns and the protection of the borders to prevent the risk of the infiltration of armed militants into Lebanon. The Lebanese Army focuses its efforts on protecting internal security by chasing terrorist networks and uncovering dormant cells in successful preemptive operations[4].

4- Hijab Shah and Melissa Dalton, Playing Politics: International Security Sector Assistance and the Lebanese Military's Changing Role, Carnegie, September, 2020.
https://carnegieendowment.org/files/Shah_Dalton_-__Lebanon_Security_Assistance.pdf.

enemy[1]. In 1989, the Taif Agreement[2] between all Lebanese factions ended the civil war in 1990. This agreement recalibrated the power-sharing confessional system that constitutes the cornerstone of the sectarian balance. The current flow of more than one and a half million Syrian is like the Palestinian refugee flow, and even far bigger. The socio-economic downturn, coupled with the COVID-19 pandemic and the Beirut port blast, has contributed to nine out of ten Syrian refugees living in extreme poverty[3]. The new refugee crisis has increased sectarian tensions and threatens the fragile internal balance between different factions.

Despite the numerous vulnerabilities Lebanon possesses, the government has maintained internal stability. Nevertheless, the rise of violent radical extremism and activity on the part of the Islamic State along the 375-km border with Syria till 2017, when the Lebanese Army launched an assault to drive out ISIS militants who had established a presence in the border region between Lebanon and Syria. The battle lasted for several days, with intense fighting taking place in the rugged terrain of the border region. Eventually, the militants were driven out, and the Lebanese Army declared victory. The Battle of Fajr al-Jouroud was seen as a significant victory in the fight against terrorism in Lebanon and the wider region. It demonstrated the effectiveness of the Lebanese Army in defending the country against the threat posed by ISIS and other terrorist groups.

The present situation of the Islamic State (ISIS) is one of decline and territorial loss. At its peak in 2014, ISIS controlled a sizable portion of territory in Iraq and Syria and was a major global threat. However, in the years since then, the group has suffered a significant loss of territory and resources due to military offensives by local and international forces.

In Iraq, the group's territorial control has been largely dismantled, with its presence limited to a few pockets of rural areas. In Syria, the group has lost

1- David Chuter, "Perceptions and Prescriptions: How Lebanese People View Their Security." International Alert, 2015. http://www.internationalalert.org/sites/default/files/Lebanon_SSRSynthesis_EN_2015.pdf.

2- For further information on the Taif agreement you can visit the New World Encyclopedia at: http://www.newworldencyclopedia.org/entry/Taif_Agreement

3- UNHCR Lebanon: Fact sheet, December 2022. https://reliefweb.int/report/lebanon/unhcr- Lebanon-fact-sheet-December-2022

THE CROSSROADS OF CRISIS:
Terrorism, Refugees, and Public Policy in Lebanon

Brigadier General Elias Aad

Introduction

Since its independence in 1943, Lebanese leaders have faced unique challenges reflecting factors that have shaped the country's social and cultural structure, among these factors are religious factions. National leaders adopted power sharing in the democratic confessional political system to pacify the historical tensions among the religious sects. Unfortunately, Lebanon achieved limited success in this endeavor. The confessional system is based on the 24th article of the Lebanese Constitution and relies on equal representation among various sects and proportional representation among geographic regions.

Throughout its modern history, Lebanon has witnessed several conflicts and disagreements between different communities. There is the risk that any internal conflict will escalate into sectarian clashes because Lebanon is a multi-sectarian nation based on a confessional system. Since the 1960s, as the number of Palestinian refugees has increased, inter-sectarian tensions appeared in the social fabric of the country. The presence of Palestinian refugees awakened the fear of other groups of toppling the confessional system. In 1975, this fear turned into a violent confrontation. This violence later escalated into a civil war that involved sectarian rivalries and neighboring countries like Syria and the Israeli

47- Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994). *Psychometric theory (3rd Ed.)*. McGraw-Hill.

48- O'Regan, N., & Ghobadian, A. (2004). In search of strategic renewal in business schools. *Journal of Management Development*, 23(5), 429-446.

49- Patterson, J. W. (2017). *Strategic planning for public and nonprofit organizations: A comprehensive guide*. John Wiley & Sons.

50- Read, L., & Atinc, T. M. (2017). *Information for accountability: Transparency and citizen engagement for improved service delivery in education systems.*

51- Royal United Services Institute (RUSI). (2021). *Lebanon's Security Challenges: The Role of the LAF*. https://rusi.org/publication/briefing-papers/lebanons-security-challenges-role-lebanese-armed-forces.

52- Taylor, F. W. (1911). *The Principles of Scientific Management.* Harper & Brothers.

53- UK Ministry of Defense. (2018). *Defense expenditure: Plans and budget.* https://www.gov.uk/government/publications/Defense-expenditure-plans-and-budget-2018.

54- UK Ministry of Defense. (2020). *Defense planning assumptions.* https://www.gov.uk/government/publications/Defense-planning-assumptions-2020.

55- United Nations. (2013). *Guidelines for developing a strategic plan.* Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/guidelines-for-developing-a-strategic-plan.pdf.

56- US Department of State. (2020.). *Security Assistance to Lebanon.* Retrieved from https://www.state.gov/security-assistance-to-lebanon/.

57- Wehbe, K. (2018). *The Lebanese Army and Security Challenges: Between Internal and External Pressures.* The Journal of the Middle East and Africa, 9(2), 117-135. doi: 10.1080/21520844.2018.1465635.

58- Weiss, T. G. (2015). *The United Nations: before, during and after 1945. International Affairs, 91*(6), 1221-1235.

31- Jaeger, M. C. (2018). *Strategic Planning in the US Army: A Comprehensive Analysis. Military Review,* 98(5), 20-34.

32- Joint Chiefs of Staff. (2015). *National military strategy of the United States of America.* Office of the Joint Chiefs of Staff. https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Doctrine/pubs/jp5_0.pdf.

33- Joint Chiefs of Staff. (2018). *Strategic planning for joint and combined operations (Joint Publication 5-0).* U.S. Department of Defense. https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Doctrine/pubs/jp5_0.pdf.

34- Jones, K., et al. (2018). *Utilizing Focus Groups in Military and Veterans Health Research. Journal of Military and Veterans Health.*

35- Kitzinger, J. (1995). *Qualitative Research: Introducing focus groups. BMJ.*

36- Krepinevich, A. F., & Watts, B. (2015). *The future of the US military: Implications for national security and strategic planning.* Center for Strategic and Budgetary Assessments.

37- Lebanese Armed Forces. (2024). *Orientation Directorate.* Retrieved from https://www.lebarmy.gov.lb/en.

38- Lebanese Armed Forces. (2017). *Capabilities Development Plan 2018-2022.* Yarze, Lebanon.

39- Lebanese Armed Forces. (2019). *Strategic Plan 2019-2024.* ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanese-armed-forces-strategic-plan-2019-2024.

40- Lebanese Army. (n.d.). *Military Doctrine.* Retrieved from http://www.lebarmy.gov.lb/en/content/military-doctrine.

41- Lovelace Jr., D. A., & Young, W. D. (2009). U.S. Department of Defense Strategic Planning: *The Missing Nexus. Strategic Studies Quarterly,* 3(2), 57-83.

42- Lutterbeck, D. (2014). *The LAF: A State within a State?* The German Marshall Fund of the United States.

43- Ministry of Defense. (2020). *Joint Doctrine Publication 5-00: Joint Operations.* Retrieved from https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/907844/20200420_JDP_5-00_Joint_Operations_6th_Edition_Public_Release.pdf.

44- Mission Command: ADP 6-0, *Mission Command, Department of the Army, May 2020.* Available online at: https://armypubs.army.mil/epubs/DR_pubs/DR_a/pdf/web/ARN20419_ADP%206-0%20C1%20FINAL%20WEB.pdf.

45- *National Defense Strategy, Department of Defense, January 2018.* Available online at: https://media.defense.gov/2018/Jan/19/2001872886/-1/-1/1/National-Defense-Strategy-Summary.Pdf.

46- *National Security Strategy, White House, December 2017.* Available online at: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf.

15- Department of Defense. (2022). *Defense Budget Overview, February 2022.* Retrieved from https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/fy2023/ FY23_ Budget_Request.pdf.

16- Department of the Army. (2018). *Army Strategy, July 2018.* Retrieved from https://www.army.mil/e2/downloads/rv7/strategic/army_strategy_2018.pdf.

17- Drew, C. A. (2018). Strategy and strategic planning in the US Department of Defense. *Journal of Strategic Studies*, 41(5), 623-648.

18- El-Khatib, Y., & Waked, R. (2018). The Lebanese Armed Forces and the Challenges of Border Security. *The Washington Institute.*

19- Fisk, R. (2005). *Pity the Nation: Lebanon at War.* Oxford University Press.

20- FM 3-21.8, *The Infantry Rifle Platoon and Squad, Department of the Army, December 2017.* Available online at: https://armypubs.army.mil/epubs/DR_pubs/DR_a/pdf/web/ ARN20083_FM%203-21x8%20FINAL%20WEB.pdf.

21- General Aoun. (2008, November 6). *The defense strategy: Obtaining an air defense network and generalizing armed popular resistance.* The Central. http://www.10452lccc.com/special%20studies/aoun.strategy6.11.08.htm.

22- Ghattas, K. (2018). *The LAF and the Challenges of Security Sector Reform.* Middle East Institute.

23- Ghazal, R. (2020, August 7). Lebanon's Military: Challenges and Prospects. *Carnegie Middle East Center.* https://carnegie-mec.org/diwan/82400.

24- GOV.UK. (2023, February 6). *UK defense and security export statistics: 2021*. Official Statistics. https://www.gov.uk/government/statistics/uk-defence-and-security-exports-for-2021/uk-defence-and-security-export-statistics-2021.

25- Government of Alberta. (2017). *Strategic planning toolkit for municipalities.* Retrieved from https://www.alberta.ca/strategic-planning-toolkit-for-municipalities.aspx.

26- Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). *How Many Interviews Are Enough? An Experiment with Data Saturation and Variability. Field Methods.*

27- Henrikson, A. K. (1998). *Strategic planning for public and nonprofit organizations.* University of Arizona Press.

28- Hokayem, E. (2012). *Lebanon's Army: National Army, Party Army, or Regional Army?* Carnegie Middle East Center. Retrieved from https://carnegie-mec.org/2012/10/11/lebanon-s-army-national-army-party-army-or-regional-army-pub-49837.

29- House of Commons Defense Committee. (2020). *Beyond endurance? Military exercises and the duty of care*. Retrieved from https://publications.parliament.uk/pa/cm5801/ cmselect/cmdfence/36/36.pdf.

30- International Institute for Strategic Studies [IISS], 2021. *The Middle East and North Africa: Key Trends and Drivers.* https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2021/middle-east-north-africa-trends-drivers.

References

1- Al Jazeera. (2020, August 7). Beirut blast: What we know so far. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2020/8/7/beirut-blast-what-we-know-so-far.

2- Alhojailan, M. I., & Ibrahim, M. (2012). Thematic analysis: A critical review of its process and evaluation. *West East Journal of Social Sciences.*

3- Al-Saleh, A. M., Haddad, A. M., & El-Fadel, M. (2020). Risk assessment and management of oil and gas activities in Lebanon. *Journal of Sustainable Development of Energy, Water and Environment Systems*, 8(1), 145-161.

4- Anand, A., & Kodwani, A. D. (2015). Strategic planning in government: A critical review. *International Journal of Management and Decision Making*, 14(3), 205-226.

5- Barak, O. (2009). *The Lebanese army: A national institution in a divided society.* State University of New York Press.

6- Barnett, M. N., & Barker, J. (2017). *Strategic planning for emerging security challenges.* Oxford University Press.

7- Barno, D. A., & Bensahel, N. (2017). *America's military in transition: The challenge of adapting to new wars, new missions, and new threats.* Cambridge University Press.

8- Bryson, J. M. (2018). *Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement* (5th Ed.). John Wiley & Sons.

9- Chatham House. (2020). *Lebanon: From Political Crisis to Economic Collapse.* https://www.chathamhouse.org/2020/03/lebanon-political-crisis-economic-collapse.

10- Chenab, Z. (2020). Lebanese Army's strategic planning for defense. *Research Gate.* Retrieved from

https://www.researchgate.com/publication/343412575_Lebanese_Army%27s_strategic_planning_for_defence.

11- Cordesman, A. H. (2016). LAF: An Overview. *Center for Strategic and International Studies.* Retrieved from https://www.csis.org/analysis/lebanese-armed-forces-overview.

12- Corel Corporation. (2024, January 23). Mind Managers, Guide to understanding strategy maps. *MindManager.*

https://www.mindmanager.com/en/features/strategy-map/#:~:text=A%20strategy%20map%20is%20a,connections%20between%20different%20strategic%20objectives.

13- Creswell, J. W. (2014). *Research design: A qualitative, quantitative, and mixed method approaches.* Sage publications.

14- Deeb, M., & Herb, I. (2019). Regional conflicts and the security of Lebanon. In R. Hinnebusch & D. W. Lesch (Eds.), *The Oxford Handbook of Contemporary Middle-Eastern and North African History* (pp. 334-349). Oxford University Press.

account an expanded range of criteria linked with Lebanon's broader national security objectives. To guarantee that its (SP) processes reflect the needs and hopes of the Lebanese people, the LAF should continue to invest in HR, foster communication and coordination systems, and strengthen its involvement with civil society.

Overall, strategic planning is essential to the LAF's effectiveness in handling Lebanon's complex security concerns and threats. The LAF is able to boost its capacities, efficiency, and effectiveness in carrying out missions and activities in preserving Lebanon's security and stability through implementing a more comprehensive and integrated approach.

6-Conclusion

This study has examined the reality and challenges of (SP) in the Lebanese Armed Forces LAF and compared them to the (SP) methods of the US and UK armed forces. The objective was to identify potential spots for improvement in the LAF's (SP) procedures and to make recommendations to help the LAF successfully achieve its strategic goals more effectively. The LAF functions in a unique challenging environment, with an extensive record of political, economic, and social constraints.

Lebanon has been plagued by violence and instability for decades, including a civil war from 1975 to 1990, Israeli invasions, Palestinian refugees and Syrian displaced people, and ongoing sectarian tensions. Furthermore, the LAF faces a wide range of security threats, including terrorist activity, illegal immigration, and the complexity of extracting oil and gas, and the demarcation of the northern and southern borders.

Regardless of these challenges, the LAF showed a commitment to strengthening its (SP) processes in order to better address these issues. The comparison of the armed forces of the US and the UK reveals certain variations and matches in the (SP) procedures. The LAF's (SP) process is relatively limited and focused on operational considerations, whereas the US and UK Armed Forces have more extensive and comprehensive (SP) frameworks that take into account a broader range of factors such as political, economic, social, and technological trends.

The LAF's (SP) process, on the other hand, is becoming more diverse and inclusive, with greater stakeholder engagement and a greater concentration on international military cooperation and strategic communications. The LAF has also achieved substantial progress in sectors essential to Lebanon's security and stability, such as counterterrorism and border security.

To expand on these efforts, this study emphasizes that the LAF prioritize the construction of an enhanced and integrated (SP) framework that takes into

a.Proposed Solutions:

1- Commander-in-Chief Guidance (CCG): Develop a CCG document outlining the CINC's vision and armed forces' main missions, enhancing strategic clarity and preparedness. Distribution internally and externally aims to provide a guiding framework.
2- Leadership Restructuring: Revise the hierarchical structure by adopting a model inspired by US and UK Armed Forces. This aims to streamline coordination, improve decision-making, and enhance organizational efficiency.
3- Institutionalizing Training: Institutionalize (SP) training to empower personnel in risk assessment, strategic thinking, and plan development. This approach ensures informed decision-making and proactive responses to emerging challenges, with a focus on establishing a National Defense College.

5.4 Summary of Findings

a.Realities and Challenges

Common challenges identified by the absence of a NDS, financial constraints, the need for collaboration, and security instability. However, differences emerge, such as legal (SP) issues and an extensive hierarchy within the LAF leadership, uniquely highlighted in the interview results. The economic crisis and funding shortages are expressed differently in each result, emphasizing the importance of donor reliance and austerity measures in the interview results and a broader economic context in the literature.

b.Proposed Solutions

Shared proposed solutions encompass the development of an NDS or CCG, fostering a culture of accountability, enhancing strategic communication, continuous assessment, and ensuring appropriate personnel placement. However, distinctions arise, with the interview results emphasizing the importance of a new staff structure, international partnerships, collaboration with other agencies, and the establishment of a performance management system and joint capability review. These aspects are not explicitly addressed in the literature review but align with organizational restructuring and comprehensive performance evaluation.

c. Proposed Solutions:

1- NDS Development: Prioritize the creation of a (NDS) by political authorities.
2- Foster Accountability: Instill a culture of accountability to enhance transparency and efficiency.
3- Stakeholder Engagement: Actively involve diverse stakeholders for comprehensive perspectives in planning.
4- Enhance Communication: Improve internal and external communication for cohesive understanding.
5- Training and Placement: Provide training in key areas and align personnel assignments for optimal effectiveness.
6- International Partnerships: Strengthen collaborations with international partners for insights and support.
7- Reassess Priorities: Regularly reassess priorities, missions, and plans to stay aligned with evolving challenges.

5.3 Focus Group Results and Proposed Solutions

The focus group, featuring LAF Headquarters staff and UK's NSAP advisors, revealed critical challenges and proposed solutions for LAF's (SP).

(1)Absence of NSS: The lack of (NSS) hinders clear defense guidance, leading to challenges in threat identification and strategic decision-making. Without an NSS and (NMS), the LAF faces confusion, misjudgment, and hesitancy in addressing potential dangers.

(2)Leadership Hierarchy Challenges: The LAF's outdated structure since 1983 impedes effective coordination. The proposed solution suggests restructuring, drawing inspiration from US and UK Armed Forces, incorporating specialized roles like personnel, intelligence, operations, logistics, (SP), information management, force development, and budget management.

(3)Undervalued (SP): The group stressed the need for ingraining (SP) principles across the LAF. Dedicated training programs were proposed to equip leaders with skills for developing, evaluating, and adapting strategic plans. Incorporating (SP) into routine activities enhances overall effectiveness.

5-Results and Findings

5.1 Introduction

This study reveals results from a case study on (SP) practices in the LAF, comparing them with the US and UK Armed Forces. The gathered data through interviews and focus group explores planning processes, decision-making, resource allocation, and challenges faced by the LAF. Thematic analysis of recorded, transcribed, and summarized interviews, along with comparative insights, offers a comprehensive understanding of LAF's (SP) reality. Valuable contributions from a focus group enrich the findings, emphasizing the significance of this study in uncovering insights and potential lessons from more established armed forces.

5.2 Interviews Results and Proposed Solutions

The analysis of the LAF' (SP) challenges reveals significant issues, including economic constraints, the absence of a NDS, and reliance on external funding. Proposals from the interviews yield key strategies for improvement.

a. Challenges:

1- Limited Resources: Lebanon's economic crisis restricts LAF finances, impacting (SP), resource acquisition, and infrastructure.
2- No NDS: The lack of a comprehensive NDS hampers goal alignment, affecting resource allocation and coordinated responses.
3- Donor Reliance: Economic challenges force heavy dependence on external donors, adding complexity to planning.
4- Unstable Politics: Lebanon's volatile political dynamics necessitate continuous adaptation of strategic plans.
5- Conflicting Pillars: Legal frameworks coexist with conflicting pillars, hindering coordination and collaboration.

b. Benefits:

The anticipated benefits include improved resource allocation, operational readiness, security stability, decision-making, efficiency, effectiveness, transparency, and accountability.

100%

protected, and the study is conducted in a responsible and trustworthy manner. Several ethical considerations were taken into account to ensure the confidentiality, privacy, and safety of the participants and to maintain the integrity and credibility of the study[55].

The researcher obtained informed consent from all participants before the interviews and focus groups, explaining the study purpose, the expected outcomes, and the potential risks and benefits. Participants were informed that they could withdraw from the study at any time and that their participation would be voluntary and anonymous.

To protect the privacy and confidentiality of participants, all personal information, including names and job titles, was removed from the data analysis process. The study also adhered to ethical guidelines regarding sensitive information and potential harm to participants or the organization. The researcher was mindful of the potential impact of the study on the LAF and the potential consequences of disclosing sensitive information.

To address this, the researcher ensured that the data presented in the study was not sensitive or classified and did not pose any risks to the participants or the organization.

55- Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). *How Many Interviews Are Enough? An Experiment with Data Saturation and Variability. Field Methods.*

seemingly small sample of 27 participants from a pool of 4,000 officers, this selection, focusing on (SP) expertise, aligns with Nunnally and Bernstein's (1994) recommendation for qualitative studies. This approach proves cost-effective, time-efficient, and practical.

4.3 Focus Group Strategy and the Sample Size:

A focus group, guided by a moderator, is a qualitative method crucial for data collection, allowing participants to discuss specific topics[52]. In this study, it offers valuable insights into military personnel's perceptions of (SP) in the LAF. The focus group, comprising directors of the Army staff of planning, covers various aspects, ensuring a deep understanding. With a sample size of 6-10 participants per group, recommended for diverse opinions and effective dynamics[53], the focus group method promises rich and nuanced perspectives on the realities and challenges faced by the LAF.

4.4 Data Analysis:

This study employed manual thematic analysis to comprehensively examine the (SP) practices of the LAF, comparing them to those of the US and UK Armed Forces[54]. The manual thematic analysis approach ensured a rigorous and systematic exploration of the data, enabling the identification of patterns and themes. The analysis focused on identifying the strengths and weaknesses of the LAF's (SP) practices and the challenges it encounters in implementing effective (SP) processes.

By comparing the LAF to the US and UK Armed Forces, the study gained valuable insights into best practices and areas for improvement within the LAF.

4.5 Ethical Considerations:

In conducting any study project, it is essential to adhere to ethical considerations to ensure that the rights and welfare of participants are

52- Jones, K., et al. (2018). *Utilizing Focus Groups in Military and Veterans Health Research. Journal of Military and Veterans Health.*

53- Kitzinger, J. (1995). *Qualitative Research: Introducing focus groups. BMJ.*

54- Alhojailan, M. I., & Ibrahim, M. (2012). Thematic analysis: A critical review of its process and evaluation. *West East Journal of Social Sciences.*

4- Methodological Framework for Investigating LAF's Strategic Planning

The methodology of this study is pivotal for robust results, detailing methods and enhancing validity[49]. Investigating LAF's (SP), the case study method delves into its processes, comparing with the US and UK Armed Forces for insights into challenges (Creswell, 2014). Data, drawn from interviews with military personnel, strategic experts, and officers, along with focus groups and document analysis (Creswell, 2014), undergoes thematic analysis[50]. This approach identifies strengths, weaknesses, and challenges in LAF's (SP), contributing to a comprehensive understanding (Alhojailan & Ibrahim, 2012).

4.1 Research Design and Approach:

Given the sensitivity of the subject matter and the difficulty in collecting data, this research relied on Qualitative Data Collection Methods (Creswell, 2014). The case study approach was utilized, along with a comparative analysis of the US and UK Armed Forces, to explore the (SP) practices of the LAF and the challenges they encounter.

In addition to the data collection methods mentioned earlier, the personal insights and experiences added a unique and valuable perspective to the research.

4.2 Sampling Strategy and Sample Size:

Understanding the sample's goal is crucial for addressing research questions effectively[51]. The sampling strategy ensures representative, reliable, and valid data in the study. For this research on (SP) in the LAF, the goal is to gather rich insights, aligning with the study's objectives and ethical considerations (Guest, Bunce, & Johnson, 2006). Despite the

49- Creswell, J. W. (2014). *Research design: A qualitative, quantitative, and mixed method approaches.* Sage publications.

50- Alhojailan, M. I., & Ibrahim, M. (2012). Thematic analysis: A critical review of its process and evaluation. *West East Journal of Social Sciences.*

51- Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). *How Many Interviews Are Enough? An Experiment with Data Saturation and Variability. Field Methods.*

3.6 The LAF Capabilities Development Plan

The LAF took a significant step forward with the Capabilities Development Plan (CDP) for 2018-2022, marking a pivotal moment in enhancing its capabilities[48]. This comprehensive initiative aimed at modernizing and developing the LAF across various dimensions, including human resources, training, equipment, and infrastructure. Particularly crucial for Lebanon, lacking a NSS, the CDP provided a clear vision and roadmap to the international community, strengthening the nation's defense capabilities and addressing security threats such as terrorism, border security, and cyber warfare.

Under the leadership of General Joseph Aoun, the LAF Commander in Chief, the CDP was introduced with a five-year plan, emphasizing the need for armies to adapt to internal and external challenges (LAF, "CDP 2018-2022"). General Aoun highlighted the strategic security vision embedded in the plan, encompassing counterterrorism efforts, homeland security maintenance, fighting organized crime, and ensuring border stability. Acknowledging the vital role of international support, both financial and technical, General Aoun expressed hope for complementary funding from friendly nations and UNIFIL forces to realize the outlined developments.

The CDP was strategically designed to address various security assumptions, including potential conflicts with the Israeli enemy and spillover effects from the Syrian crisis. As the sole guarantor of peace and security, the LAF's missions involve defending borders, maintaining internal security, implementing UNSCR 1701, and supporting humanitarian efforts (LAF, "CDP 2018-2022"). Despite limited capacities, the LAF is hailed as a national model for coexistence and enjoys widespread support.

To face strategic and operational challenges, including potential Israeli hostilities, internal conflicts, and the spillover of the Syrian crisis, the LAF must maintain and enhance its capabilities, adapt to UNIFIL's mission requirements, and provide disaster relief assistance (LAF, "CDP 2018-2022"). The LAF's multifaceted role as a defender of the country's integrity, civil rights, freedom, and democracy underscores its critical position in preserving Lebanon's security and stability.

48- Lebanese Armed Forces. (2017). *Capabilities Development Plan 2018-2022.* Yarze, Lebanon.

3.5 Strategic Planning Path in the LAF

The LAF embarked on a (SP) trajectory outlined in Decree No. 3771 of 1980. This regulatory framework defines the LAF's organizational structure, featuring Regiments, Brigades, Regions, Air Force, Navy, and Military Institute, all under the oversight of the highest-ranking officer, the CINC. With responsibility for both internal security and defense against external threats, the LAF faced challenges in its early years, prompting intervention in 1958 and subsequent restructuring in 1984 for enhanced effectiveness (Barak, O, 2009).

Guided by Decree No. 3771, the CINC, assisted by the Staff, including the Chief of Staff (CoS) and Deputy Chiefs of Staff (DCoS), plays a pivotal role in operational oversight and activities. The CoS, central to (SP), oversees military operations with support from officers specialized in Planning, Operations, Human Resources (HR), and Equipment. The Directorate of Intelligence, a key component, supplies crucial information for threat assessment and strategy development.

Under the DCoS for Planning J5, the LAF's long and medium-term military policy takes form, involving collaboration with various directorates, such as General Studies, Budget Planning, HR Planning, Equipment Planning, International Military Cooperation, and Strategic Communication. These directorates collectively propose objectives, prepare budgets, manage human resources, and develop equipment plans[47].

Once endorsed by the (CINC), the strategic plans are implemented by the (DCoS) for Operations, responsible for training forces, coordinating military intelligence research, and managing operational moves. Simultaneously, the DCoS for HR ensures adequate manpower through volunteer programs, mobilization plans, and HR system oversight, while the (DCoS) for Equipment maintains equipment and secures supplies, collaborating closely with the LAF Staff for budget management (Lebanese Army, Military Doctrine).

In this cohesive framework, the LAF's (SP) ensures readiness to fulfill its mission effectively, reflecting the organization's commitment to adapting and addressing challenges throughout its historical trajectory.

47- Lebanese Army. (n.d.). *Military Doctrine.* Retrieved from http://www.lebarmy.gov.lb/en/content/military-doctrine.

authority, and bolster security forces. The economic constraints exacerbated by the 2019 economic crisis have led to constrained military budgets, affecting equipment acquisition and training. Additionally, the LAF's (SP) faces internal coordination challenges and obstacles related to the presidential election process.

Addressing these multifaceted challenges requires a holistic NDS that takes into account Lebanon's geopolitical complexities and economic limitations. Furthermore, fostering collaboration with friendly nations becomes imperative for acquiring technology, equipment, and training. The achievement of political consensus on foreign policy and strategic orientation is indispensable, though this proves to be a formidable task in the current political milieu. President Michel Aoun underscores the inclusive nature of the NDS, advocating for centralized decision-making and decentralized implementation[46].

46- General Aoun. (2008, November 6). *The defense strategy: Obtaining an air defense network and generalizing armed popular resistance.* The Central. http://www.10452lccc.com/special%20studies/aoun.strategy6.11.08.htm.

The LAF prioritizes defending Lebanon's sovereignty, balancing defense and deterrence, and enhancing interoperability with national and international partners. The Lebanese Strategic Doctrine evolves, considering political dynamics, resource availability, and regional security challenges. Notably, the LAF has made significant strides in modernization and training, backed by international partners like the (US), contributing to improved capabilities and counterterrorism efforts[43] (Orientation Directorate, 2024).

However, challenges persist, including aging equipment and limited urban operational capacity. Reports from institutions like the Center for Strategic and International Studies (CSIS) provide insights into the LAF's capabilities, challenges, and its role in regional conflicts. UK-based research institutions stress the importance of ongoing support for the LAF, emphasizing capacity-building efforts for stability and security in Lebanon[44] (Royal United Services Institute, 2021; International Institute for Strategic Studies, 2021). The multifaceted reality of (SP) and the ongoing Lebanese dialogue underscores the need for continued engagement and support for Lebanon's security and stability[45].

3.4 The Challenges of Strategic Planning in the LAF

Lebanon confronts significant challenges in the (SP) of its Armed Forces (LAF), primarily due to the absence of a cohesive (NSS) and Defense Planning Strategy (DPS). The repercussions of UN Security Council Resolution 1559 in 2004, have sparked contentious debates on the group's role and the imperative for a comprehensive (NDS). Within the context of a politically divided landscape and divergent perspectives on security, achieving consensus becomes a formidable task.

In response to these challenges, President Michel Sleiman proposed a Comprehensive in 2012. This proposal emphasizes the implementation of political measures to fortify state institutions, assert governmental

43- Cordesman, A. H. (2016). LAF: An Overview. *Center for Strategic and International Studies*. Retrieved from https://www.csis.org/analysis/lebanese-armed-forces-overview.

44- Chatham House. (2020). *Lebanon: From Political Crisis to Economic Collapse*. https://www.chathamhouse.org/2020/03/lebanon-political-crisis-economic-collapse.

45- International Institute for Strategic Studies [IISS], 2021. *The Middle East and North Africa: Key Trends and Drivers*. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2021/middle-east-north-africa-trends-drivers.

The LAF's multifaceted role includes defense, security, and development, allowing their involvement in social and developmental fields without hindering core functions. The General Defense and Security Policy, decided by the (CoM), guides security measures, while the Supreme Defense Council (SDC) formulates necessary actions. The Military Council contributes to defense policy adjustments. The Minister of National Defense (MND) oversees its institutions, with the Commander in Chief (CINC) directly linked to the MND, responsible for LAF preparation and leading military operations (Orientation Directorate, 2024)

Beyond constitutional and legal frameworks, the LAF has developed its (SP) framework aligned with the NDS and the GDPS. This involves assessing the security environment, identifying threats, formulating objectives, and implementing strategies[42]. Mechanisms for resource allocation, monitoring, and periodic plan reviews ensure relevance and responsiveness to evolving security conditions (LAF, 2019).

42- Lebanese Armed Forces. (2019). *Strategic Plan 2019-2024.* ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanese-armed-forces-strategic-plan-2019-2024.

globally. To ensure Lebanon's stability, it must continue adapting to challenges and collaborating with international partners (Ghattas, 2018). The LAF's success underscores its commitment to defending Lebanon and promoting regional peace and stability.

3.2 The Missions of the LAF

According to Decree number 102 dated 16/09/1983, the LAF is mandated with three crucial missions: Defense, Security, and Development. In its Defense Mission, the LAF stands ready to confront external threats, particularly from the Israeli enemy, ensuring constant readiness to defend the nation's borders. In its Security Mission, the LAF combats terrorism, espionage, and organized crime, while also providing relief services and intervening decisively in security incidents. Additionally, the LAF undertakes a vital Development and Humanitarian Mission, contributing to infrastructure building, disaster management, and alleviating citizens' suffering during crises and catastrophes, demonstrating its commitment to national well-being and stability.

3.3 Overview of Strategic Planning in the LAF

The LAF have a well-established history of (SP) and doctrine development. Recent efforts focus on modernization, operational readiness, and strengthening regional and international partnerships[41]. The legal framework, governed by the Lebanese Constitution and the National Defense Law (NDL) 102/83, designates the Council of Ministers (CoM) to set general policies, including defense. The (NDL) outlines defense objectives, emphasizing resistance to aggression and safeguarding sovereignty (Orientation Directorate, 2024).

41- Lebanese Armed Forces. (2024). *Orientation Directorate.* Retrieved from https://www.lebarmy.gov.lb/en.

3- Overview of the Lebanese Armed Forces

3.1 Historical Background of the LAF

Lebanon gained independence in 1943, leading to the establishment of the LAF in 1945, with a primary mission of internal security and defense against external threats[36]. However, the early years posed challenges, including political instability and sectarian conflicts. The LAF intervened in 1958, restoring order during a political crisis, and in 1984 underwent restructuring to enhance effectiveness[37]. Post the Lebanese war in 1990, the LAF played a crucial role in reconstruction, expanding its mission to include law and order, border security, and counterterrorism. It supported the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in maintaining peace in southern Lebanon. Notably, the LAF faced ongoing challenges, particularly the conflict with the Israeli enemy, involving border skirmishes and confrontations[38].

The United Nations Security Council's Resolution 425 called for the withdrawal of Israeli forces from southern Lebanon, with the LAF working closely with UNIFIL to implement the resolution. In the war of 2006, the LAF played a pivotal role in maintaining security and implementing the ceasefire agreement, including defining the Lebanon-Israel border[39]. Facing new challenges like terrorism, cross-border conflicts, and the Syrian refugee crisis, the LAF collaborated with international partners, notably the US and France, to enhance capabilities[40]. In 2014, the LAF countered ISIS's attempt to expand into Lebanon, demonstrating its commitment to security.

Facilitated by the US, talks in 2020 led to an agreement in 2021, and by September 2022, Lebanon and "Israel" announced a deal on the disputed maritime border, a significant achievement for the LAF and Lebanon (Orientation Directorate, 2024). The LAF's dedication has earned respect

36- Lutterbeck, D. (2014). *The LAF: A State within a State?* The German Marshall Fund of the United States.

37- Barak, O. (2009). *The Lebanese army: A national institution in a divided society.* State University of New York Press.

38- Fisk, R. (2005). *Pity the Nation: Lebanon at War.* Oxford University Press.

39- Hokayem, E. (2012). *Lebanon's Army: National Army, Party Army, or Regional Army?* Carnegie Middle East Center. Retrieved from https://carnegie-mec.org/2012/10/11/lebanon-s-army-national-army-party-army-or-regional-army-pub-49837.

40- Ghattas, K. (2018). *The LAF and the Challenges of Security Sector Reform.* Middle East Institute.

3- Adapting to Emerging Threats: Constant assessment and adaptation are required in response to evolving threats[33].

4- Managing Technology: Staying abreast of technological developments and integration pose ongoing challenges[34].

5- Ensuring Continuity of Leadership: Complex leadership structures challenge maintaining strategic alignment during transitions (Drew, 2018).

c. For the UK Armed Forces[35]:

1- Adapting to New Threats: Responding to emerging threats requires continuous assessment and adaptation.

2- Balancing Global Commitments: Diverse global commitments demand careful coordination and resource management.

3- Managing Technology: Integrating new technologies into existing systems necessitates continuous investment.

4- Ensuring Continuity of Leadership: Hierarchical leadership structures pose challenges in maintaining strategic alignment during transitions.

33- Barno, D. A., & Bensahel, N. (2017). *America's military in transition: The challenge of adapting to new wars, new missions, and new threats.* Cambridge University Press.

34- Krepinevich, A. F., & Watts, B. (2015). *The future of the US military: Implications for national security and strategic planning.* Center for Strategic and Budgetary Assessments.

35- House of Commons Defense Committee. (2020). *Beyond endurance? Military exercises and the duty of care.* Retrieved from https://publications.parliament.uk/pa/cm5801/ cmselect/cmdfence/36/36.pdf.

2.6 Challenges of Strategic Planning in US and UK Armed Forces

Strategic planning in armed forces, both in the US and the UK, faces intricate challenges, including balancing long-term goals with short-term objectives, adapting to evolving security environments, managing limited resources effectively, and aligning military strategy with political objectives.

a. For Armed forces in General:

1- Balancing Long-Term Goals and Short-Term Objectives: Military planners must navigate the complex task of simultaneously envisioning overarching strategic visions and addressing immediate tactical needs.

2- Adapting to Rapidly Changing Security Environments: The rise of cyber threats and unmanned aerial vehicles necessitates constant adaptation to unconventional challenges.

3- Managing Limited Resources: Constrained budgets demand careful decisions on resource allocation, prioritization, and trade-offs to optimize effectiveness.

4- Ensuring Alignment with Political Objectives: Harmonizing military strategy with broader political and diplomatic goals is critical to avoid dissonance between actions and diplomatic efforts.

b. For the US Armed Forces:

1- Resource Constraints: Operating within fixed budgets requires strategic resource management given diverse mission requirements[31] (Joint Chiefs of Staff, 2015; Barno & Bensahel, 2017; Krepinevich & Watts, 2015).

2- Balancing Global Commitments: Deployment worldwide necessitates balancing objectives and preventing overextension[32].

31- Drew, C. A. (2018). Strategy and strategic planning in the US Department of Defense. *Journal of Strategic Studies*, 41(5), 623-648.

32- Joint Chiefs of Staff. (2015). *National military strategy of the United States of America.* Office of the Joint Chiefs of Staff. https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/ Doctrine/pubs/jp5_0.pdf.

efficiently, encompassing equipment, training, and personnel costs[30]. Capability development is a crucial facet, involving the identification of necessary capabilities and plans for acquisition and maintenance. Risk management is integrated into (SP) and budgeting, encompassing contingency planning and investment in research and development to counter emerging threats (UK MoD, 2020).

Collaboration with allies and partners is a key consideration, with the Armed Forces developing partnerships, sharing intelligence, and engaging in joint operations (UK MoD, 2020). In instances of resource scarcity, strategies such as prioritization, efficiency measures, collaboration, and research and development investment are employed to adjust (SP) and budgeting (UK MoD, 2018). In essence, the interplay between (SP), legal compliance, and budgeting ensures the adaptability and effectiveness of the UK Armed Forces in a rapidly evolving global landscape. The integration of these components is essential for achieving strategic objectives, maintaining legal integrity, and optimizing resource utilization.

30- UK Ministry of Defense. (2018). *Defense expenditure: Plans and budget.* https://www.gov.uk/government/publications/Defense-expenditure-plans-and-budget-2018.

and rigorous process. Collaborating closely with the Chief of the Defense Staff, the UK Armed Forces' (SP) involves various stages, including setting objectives, assessing the strategic environment, developing options, and evaluating risks. This comprehensive approach is vital for adapting to dynamic global conditions while ensuring the fulfillment of the organization's mission[25].

The road map of the (SP) process involves multiple tasks and responsibilities. These include setting strategic objectives, assessing the environment, developing options, evaluating risks, implementing and monitoring the strategy, consulting with stakeholders, developing detailed plans, allocating resources, and reviewing and adapting the strategy[26]. Ensuring legal compliance is also integral, encompassing seeking approval from the Prime Minister, managing legal risks, and adhering to national and international law[27].

Legal compliance is a multifaceted aspect, involving coordination with other government departments, developing policies for legal compliance, and staying abreast of legal developments (GOV.UK. 2023). Additionally, the Armed Forces must uphold human rights, adhere to international humanitarian law, ensure transparency and accountability, and maintain operational security[28].

Strategic planning is intrinsically linked to budgeting within the UK Armed Forces. The Defense Planning Assumptions (DPA) serves as a long-term strategic plan, outlining objectives and required resources, subject to regular updates based on geopolitical changes[29]. Operating within a fixed budget allocated by the government, the UK MoD manages resources

25- Ministry of Defense. (2020). *Joint Doctrine Publication 5-00: Joint Operations.* Retrieved from https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/907844/20200420_JDP_5-00_Joint_Operations_6th_Edition_Public_Release.pdf.

26- Corel Corporation. (2024, January 23). Mind Managers, Guide to understanding strategy maps. *MindManager.* https://www.mindmanager.com/en/features/strategy-map/#:~:text=A%20strategy%20map%20is%20a,connections%20between%20different%20strategic%20objectives.

27- GOV.UK. (2023, February 6). *UK defense and security export statistics: 2021.* Official Statistics. https://www.gov.uk/government/statistics/uk-defence-and-security-exports-for-2021/uk-defence-and-security-export-statistics-2021.

28- Weiss, T. G. (2015). *The United Nations: before, during and after 1945. International Affairs, 91*(6), 1221-1235.

29- UK Ministry of Defense. (2020). *Defense planning assumptions.* https://www.gov.uk/government/publications/Defense-planning-assumptions-2020.

individual soldiers at the tactical level. The NSS establishes strategic goals and objectives for the nation, guiding the Department of Defense (DoD) and other national security agencies[21]. The (DoD), utilizing the NSS as a foundation, formulates its strategy and guidance, including the NDS and Defense Planning Guidance[22]. Military services, like the Army, leverage the NDS and DPG to develop strategic plans, with the Army Strategy identifying priorities and objectives[23]. Operational planning involves translating strategic objectives into specific actions through campaign plans, and the decentralized Mission Command system is employed for execution at the operational level (Department of the Army, 2020). Individual soldiers at the tactical level carry out specific tasks, adapting to changing situations on the battlefield (Department of the Army, 2017).

Concerning (SP) and budget allocation in the US Armed Forces, the NSS, NDS, and MSS are interconnected and guide resource allocation within the (DoD), including the budget. These documents set national-level strategic goals, which are translated into defense-specific objectives and further refined to guide plans and operations (White House, 2017; Department of Defense, 2018; Department of the Army, 2018). This process ensures the effective use of resources to achieve the most important strategic objectives. In the event of a shortage of funds, the (DoD) must prioritize and make tough choices, involving trade-offs between programs, efficiency improvements, and potential collaboration with Congress and other agencies to secure additional funding[24]. The goal remains to fulfill the mission and support national security interests, even in times of financial constraints.

2.5 Reality of Strategic Planning in UK Armed Forces

Strategic planning plays a pivotal role in the effective functioning of the UK Armed Forces, with the Ministry of Defense (MoD) overseeing this complex

21- *National Security Strategy, White House, December 2017*. Available online at: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf.

22- *National Defense Strategy, Department of Defense, January 2018*. Available online at: https://media.defense.gov/2018/Jan/19/2001872886/-1/-1/1/National-Defense-Strategy-Summary.Pdf.

23- Department of the Army. (2018). *Army Strategy, July 2018*. Retrieved from https://www.army.mil/e2/downloads/rv7/strategic/army_strategy_2018.pdf.

24- Department of Defense. (2022). *Defense Budget Overview, February 2022*. Retrieved from https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/fy2023/ FY23_ Budget_Request.pdf.

c. Improved Decision-Making: Clear strategic plans facilitate informed resource allocation and threat responses, ensuring decisions align with overall goals.

d. Increased Agility: Contingency plans developed through (SP) enhance the armed forces' ability to respond swiftly to unexpected situations.

e. Improved Communication: A concise strategic plan fosters better communication, ensuring a shared understanding of the armed forces' mission and objectives.

f. Better Training and Development: (SP) aligns training programs with the armed forces' objectives, identifying necessary skills for success.

g. Increased Accountability: Clear goals and metrics in (SP) enhance accountability for performance within the armed forces.

h. Improved Morale: Involving everyone in the planning process boosts morale by fostering engagement and investment in achieving mission goals.

i. Enhanced Reputation: Effective execution of a strategic plan contributes to an improved domestic and international reputation, building trust among allies and deterring potential adversaries.

2.4 Reality of Strategic Planning in US Armed Forces

Strategic planning is a cornerstone in aligning national security policy with military requirements, operational planning, and capability development within the US Armed Forces. The absence of strategic plans can result in flaws in joint (SP), including duplications in military capabilities, challenges in rational service function assignments, and difficulties in implementing joint doctrine. The critical responsibility for developing these plans lies with the Chairman, occupying a pivotal position in the (SP) hierarchy. While explicit approval from the Secretary or the President is not statutorily required, the National Military Strategic Plan is regarded as part of the Chairman's military advice to the National Command Authorities. As underscored in "U.S. Department of Defense (SP): The Missing Nexus" by Lovelace Jr. and Young, effective strategic plans, such as the National Security Strategy (NSS), Defense Planning Guidance (DPG), and Military Security Strategy (MSS), are essential for averting flaws in joint (SP).

The layers of planning and decision-making in the US Army encompass a comprehensive process, ranging from the President-outlined NSS to

evaluation to ensure plan relevance and effectiveness[18]. Strategic planning proves vital for governmental institutions, enhancing service delivery, transparency, accountability, and public participation. Commitment from leadership, staff, and stakeholders is crucial for the ongoing success of this process[19]. Through goal-setting, situational analysis, strategy development, implementation, and continuous monitoring, governmental institutions can effectively fulfill their mission and objectives, ultimately serving their citizens (Anand & Kodwani, 2015).

2.2 Historical background of Strategic Planning in Armed forces

Strategic planning has a long history in the military, dating back to ancient civilizations such as China and Rome. Sun Tzu's "The Art of War" and Julius Caesar's "Commentaries on the Gallic War" are two notable examples of strategic thinking and planning in ancient military history. In the modern era, the U.S. military has developed formalized (SP) processes, which are outlined in Joint Publication 5-0: Joint Planning. Other notable military strategists and theorists include Andre Beaufre, who wrote "Introduction to Strategy" in 1965, and B.H. Liddell Hart, who published "Strategy" in 1941. General Colin Powell also emphasized the importance of joint (SP) in his article "The Essence of Jointness" in the Joint Force Quarterly in 1993. These historical examples and modern practices demonstrate the enduring importance of (SP) in military operations.

2.3 The Benefits of Strategic Planning for Armed Forced

Strategic planning provides a range of benefits for armed forces[20]:

a. Improved Readiness: Anticipating threats and developing response plans enhances armed forces' readiness for effective and efficient responses better resource allocation: (SP) identifies priorities, optimizing resource utilization to maximize armed forces' effectiveness.

b. Enhanced Coordination: Coordination among different units improves, aligning efforts and preventing duplication of resources.

18- United Nations. (2013). *Guidelines for developing a strategic plan.* Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/guidelines-for-developing-a-strategic-plan.pdf.

19- Anand, A., & Kodwani, A. D. (2015). Strategic planning in government: A critical review. *International Journal of Management and Decision Making*, 14(3), 205-226.

20- Joint Chiefs of Staff. (2018). *Strategic planning for joint and combined operations (Joint Publication 5-0).* U.S. Department of Defense. https://www.jcs.mil/Portals/36/ Documents/Doctrine/pubs/jp5_0.pdf.

2- Literature Review

2.1The Reality of Strategic Planning in Armed Forces

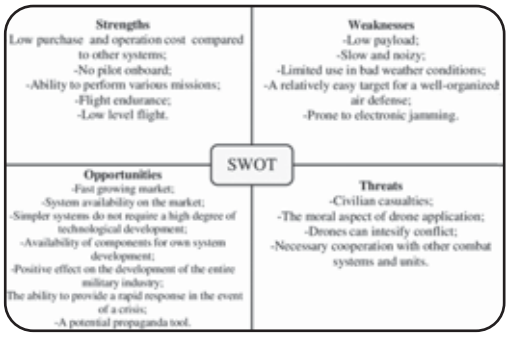

Strategic planning is a fundamental organizational process aimed at establishing long-term goals and devising strategies to achieve them. O'Regan and Ghobadian (2004) define it as a proactive, forward-looking approach that aligns an organization's resources and capabilities with its envisioned future state, emphasizing adaptability to environmental changes. The process involves defining vision and mission statements, conducting internal and external analyses, employing Strengths, Weakness, Opportunities, and Threat (SWOT) analysis, setting Specific, Measurable, Achievable, Relevant, and Time-Bound (SMART) goals, identifying alternative strategies, creating action plans, executing plans, and monitoring progress[15]. Crucially, effective (SP) requires collaboration, involving stakeholders across all levels. This participative approach ensures agreement, objective alignment, and representation of organizational values, fostering continuous learning and adaptability to changing conditions (Bryson, 2018). In governmental institutions, (SP) is indispensable for aligning activities with mission and values. Leveraging strengths, mitigating weaknesses, and addressing opportunities and threats, these institutions set SMART goals based on situational analyses, including SWOT and Political, Economic, Social, and Technological (PEST) analyses[16]. Strategies are then developed to enhance service delivery, transparency, accountability, governance, and public participation[17]. Implementation involves initiating programs or reallocating resources, followed by continuous monitoring and

15- Bryson, J. M. (2018). *Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement* (5th Ed.). John Wiley & Sons.

16- Government of Alberta. (2017). *Strategic planning toolkit for municipalities.* Retrieved from https://www.alberta.ca/strategic-planning-toolkit-for-municipalities.aspx.

17- Read, L., & Atinc, T. M. (2017). *Information for accountability: Transparency and citizen engagement for improved service delivery in education systems.*

the economic crisis, impede the LAF's capabilities[10]. The explosion in Beirut in 2020 highlighted the urgent need for effective (SP) and institutional reforms[11]. Political divisions and a lack of consensus on national security further challenge the LAF's responsiveness[12]. To address these issues, the LAF must urge various stakeholders to develop a comprehensive National Defense Strategy (NDS) aligned with Lebanon's security objectives, considering challenges from the Syrian conflict and potential oil and gas discoveries in the Mediterranean[13]. (SP) is pivotal for the LAF's effectiveness in navigating Lebanon's evolving security landscape[14].

10- Lebanese Armed Forces. (2024). *Orientation Directorate.* Retrieved from https://www.lebarmy.gov.lb/en.

11- Al Jazeera. (2020, August 7). Beirut blast: What we know so far. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2020/8/7/beirut-blast-what-we-know-so-far.

12- Ghazal, R. (2020, August 7). Lebanon's Military: Challenges and Prospects. *Carnegie Middle East Center.* https://carnegie-mec.org/diwan/82400.

13- Chenab, Z. (2020). Lebanese Army's strategic planning for defense. *Research Gate.* Retrieved from https://www.researchgate.com/publication/343412575_Lebanese_Army%27s_strategic_planning_for_defence.

14- Al-Saleh, A. M., Haddad, A. M., & El-Fadel, M. (2020). Risk assessment and management of oil and gas activities in Lebanon. *Journal of Sustainable Development of Energy, Water and Environment Systems*, 8(1), 145-161.

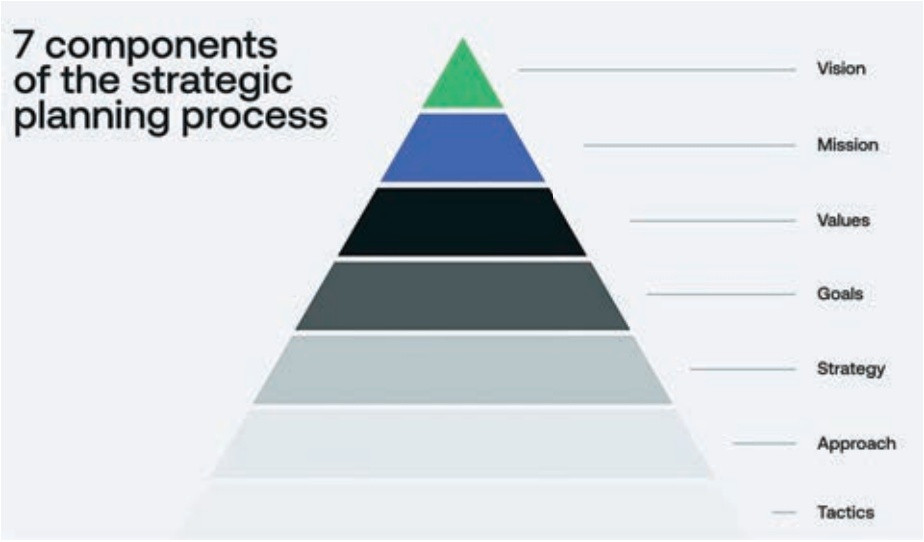

efficiency in the workforce[4]. In the military, historical emphasis on tactical goals shifted in the mid-20th century as (SP) gained recognition[5]. Strategic military planning involves long-term decision-making for organizational objectives in dynamic environments[6]. It has enabled a shift from reactive to proactive security approaches, anticipating and countering future threats [7]. Planning's journey from ancient origins to modern significance is evident in its pivotal role in achieving societal goals and enhancing military standards, showcasing its enduring importance in organizational success.

1.3 Overview of the Situation in Lebanon

Lebanon faces a complex security landscape marked by geopolitical tensions, terrorist threats, and internal challenges. Ongoing tensions with the Israeli enemy and the repercussions of the Syrian crisis, including the displacement of refugees, contribute to Lebanon's vulnerabilities[8]. The LAF plays a crucial role in countering terrorist organizations like ISIS, especially along the eastern borders[9]. However, resource constraints, exacerbated by

4- Taylor, F. W. (1911). *The Principles of Scientific Management.* Harper & Brothers.

5- Henrikson, A. K. (1998). *Strategic planning for public and nonprofit organizations.* University of Arizona Press.

6- Patterson, J. W. (2017). *Strategic planning for public and nonprofit organizations: A comprehensive guide.* John Wiley & Sons.

7- Barnett, M. N., & Barker, J. (2017). *Strategic planning for emerging security challenges.* Oxford University Press.

8- Deeb, M., & Herb, I. (2019). Regional conflicts and the security of Lebanon. In R. Hinnebusch & D. W. Lesch (Eds.), *The Oxford Handbook of Contemporary Middle-Eastern and North African History* (pp. 334-349). Oxford University Press.

9- US Department of State. (2020.). *Security Assistance to Lebanon.* Retrieved from https://www.state.gov/security-assistance-to-lebanon/.

1- Introduction

1.1 Executive Summary

This study explores the reality and challenges of (SP) in the LAF, comparing them with the (SP) methods of the US and the UK Armed Forces. The objective is to identify areas for improvement in the LAF's (SP) and offer recommendations for more effective goal achievement. Despite operating in a challenging environment marked by political, economic, and social constraints, as well as security threats, the LAF is committed to strengthening its (SP) processes[1]. The comparison with the US and UK Armed Forces reveals variations in planning comprehensiveness, with the LAF's process focused on operational considerations[2]. However, the LAF's (SP) is evolving to be more diverse and inclusive, emphasizing stakeholder engagement, international military cooperation, and strategic communications. Notably, progress has been made in critical sectors such as counterterrorism and border security[3]. To build on these efforts, the study recommends the LAF prioritize constructing an enhanced, integrated (SP) framework, considering a broader range of criteria tied to Lebanon's national security objectives. Ensuring that (SP) aligns with the needs of the Lebanese people requires ongoing investments in human resources, communication systems, and strengthened collaboration with civil society.

1.2 Historical Background of Planning

Planning, a fundamental organizational component, traces its roots to ancient civilizations like the Greeks and Egyptians which utilized it for city establishment, structure construction, and public event organization. Modern planning took shape in the early 20th century with Frederick Winslow Taylor's scientific management theories as a way to improve

1- Hokayem, E. (2012). *Lebanon's Army: National Army, Party Army, or Regional Army?* Carnegie Middle East Center. Retrieved from https://carnegie-mec.org/2012/10/11/lebanon-s-army-national-army-party-army-or-regional-army-pub-49837.

Wehbe, K. (2018). *The Lebanese Army and Security Challenges: Between Internal and External Pressures.* The Journal of the Middle East and Africa, 9(2), 117-135. doi: 10.1080/21520844.2018.1465635.

2- Jaeger, M. C. (2018). *Strategic Planning in the US Army: A Comprehensive Analysis. Military Review,* 98(5), 20-34.

3- El-Khatib, Y., & Waked, R. (2018). The Lebanese Armed Forces and the Challenges of Border Security. *The Washington Institute.*

STRATEGIC REALITIES AND CHALLENGES IN THE ARMED FORCES: A Comparative Analysis between the Lebanese, US and UK Armed Forces

Brigadier General Imad Al Hassan

Abstract

This study explores the realities and challenges of strategic planning (SP) in armed forces, focusing on the Lebanese Armed Forces (LAF) with a comparative analysis of the United States (US) and the United Kingdom (UK) Armed Forces. Through literature review, document analysis, and interviews, the study examines organizational structures, decision-making processes, and factors influencing (SP). Findings reveal common challenges in guidance, resource allocation, technology integration, and geopolitical dynamics, while highlighting unique characteristics of each force. The LAF case study offers insights into challenges in complex socio-political contexts. The study contributes to understanding (SP) complexities, offering insights for policymakers and military planners to enhance armed forces' effectiveness globally.

Key Words

Strategic Planning; Armed Forces; Lebanese Armed forces.

THE DISPLACEMENT and its Impact on Security

The movement of refugees across borders is a global issue, often driven by the pursuit of safety, and fleeing from conflicts, persecution, or economic hardships. While the humanitarian necessity to assist the displaced is often paramount, their uncontrolled influx can pose serious threats to the security of the host nations.

One of the most prominent security concerns associated with refugees is the potential infiltration of terrorists. The danger here extends beyond the direct threat of terrorists - it also entails the diversion of resources dedicated to counter-terrorism efforts, which must be redirected towards monitoring suspicious border crossings and surveillance of the displaced populations.

In addition, some refugees may be drawn towards criminal gangs. This compounds the security risks and adds immense pressure on the security forces. Further, the refugees' flow creates immense pressure on the state's economy and resources, particularly in developing countries facing economic challenge. The economic pressures extend beyond just expenditure, and can create competition for jobs, which raises the unemployment rate and the security implications resulting from tension between the local population and the displaced.

This information provides a basis for understanding the immense difficulties Lebanon has faced due to the ongoing Syrian refugee crisis. While emphasizing the necessity of addressing this issue from the perspective of international law and human rights, away from racism, it is important to acknowledge the negative impact of displacement on Lebanon economically, financially, socially, security-wise, environmentally, and health-wise. This reality has prompted the Lebanese state to make strenuous efforts and communicate with relevant parties.

Amid this situation, the Army continues to shoulder its national responsibilities, chief among them preserving security and stability, while the refugee crisis has placed additional tasks on its shoulders, including pursuing those involved in terrorist acts and perpetrators of crimes, monitoring and controlling the borders, and combating illegal infiltration.

Despite the severity of the current circumstances and the expansion of repeated Israeli aggression, the military institution is operating under the sanctity of its mission and remains determined to continue its sacrifices for the safety of the nation. However, the exceptional stage we are going through requires redoubling the efforts regarding the dangerous challenges, especially those related to the displacement crisis, hoping that the international community will assume its responsibilities in this regard so that we can spare our homeland and our the negative consequences of the events in the region.

Brigadier General Hussein Ghaddar
Director of Orientation

Contents

5

Strategic Realities and Challenges in the Armed Forces: A Comparative Analysis between the Lebanese, US and UK Armed Forces
Brigadier General Imad Al Hassan

39

The Crossroads of Crisis: Terrorism, Refugees, and Public Policy in Lebanon
Brigadier General Elias Aad

٥

منهجية التخطيط الاستراتيجي المطلوبة لحماية الأمن الوطني اللبناني
العميد الركن فادي مخول

٣٧

واقع الاتحاد الأوروبي والأزمات المتلاحقة
العميد الركن المتقاعد صلاح جانبين

٦٩

قرار التحكيم التجاري الأجنبي ورفض تنفيذه في القانون اللبناني
الملازم أول معروف مهدي

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

LEBANESE NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 126 | July 2024

Advisory Board
Prof. Adnan Al – Amin
Prof. Issam Moubarak
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim El – Khoury
Retired B.Gen P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek Majzoub

Editor in Chief
Prof. Issam Moubarak

Editorial Secretary
Adj. Jihane Jabbour

Proofreader
Mirey Chahine Doghmen

Magazine address
Lebanese Army Command,
Directorate of Orientation,
Yarzeh, Lebanon: Tel: 1701

Electronic address:
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

Annual subscription:
From Lebanon: 50$
From Abroad: 200$
The annual subscription includes postage fees.

Advertising & subscription
Lebanese National Defense Magazine

Writer's Guidelines

1 - The Lebanese National Defense Magazine, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.
2 - Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.
3 - All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.
4 - All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.
5 - The magazine will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.
6 - All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.
7 - The magazine considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.
8 - The magazine holds all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the magazine.

The research published in the Lebanese National Defense Magazine is available on the website:
www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

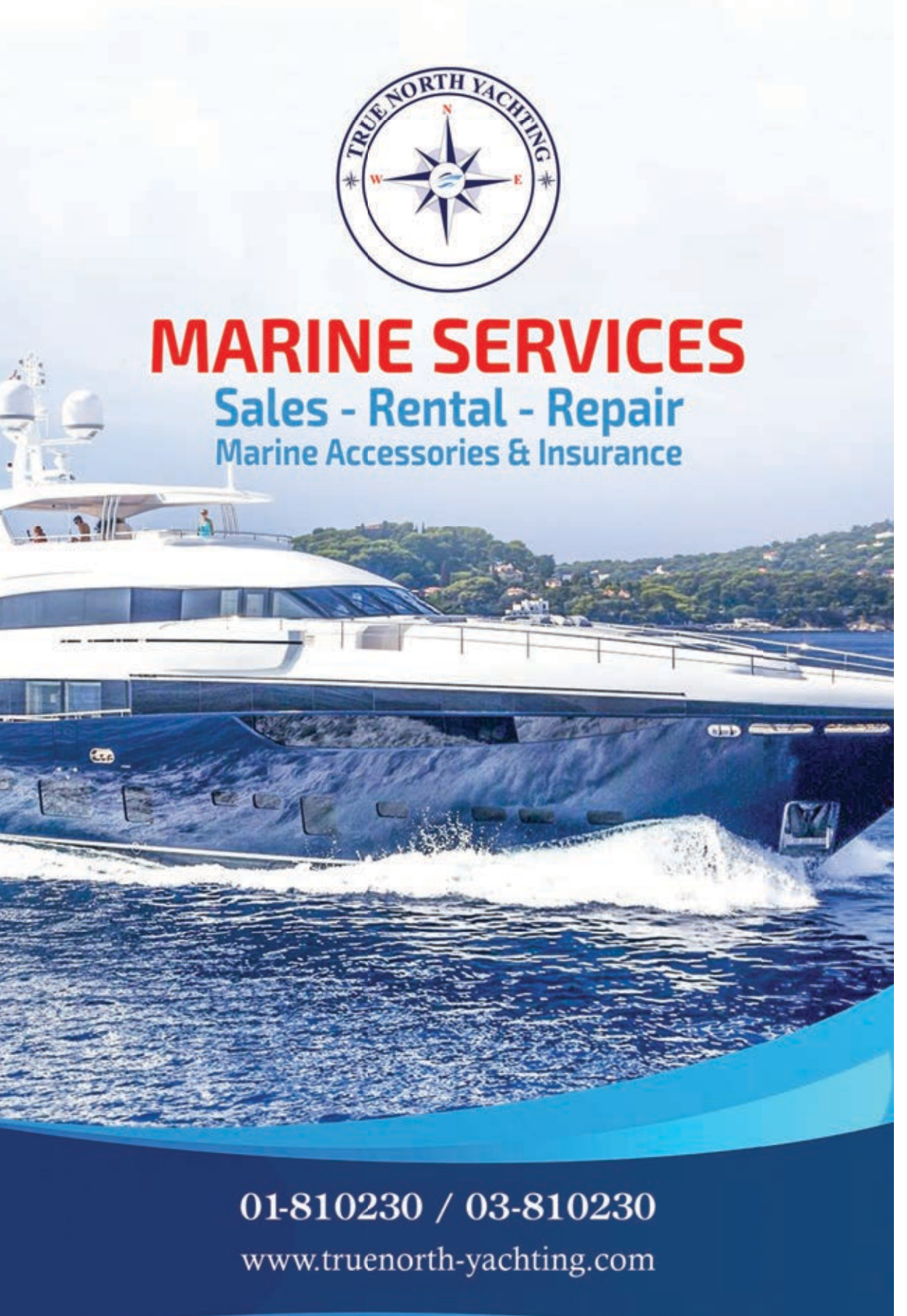
TRUE NORTH YACHTING
N
W
E
MARINE SERVICES
Sales - Rental - Repair
Marine Accessories & Insurance
01-810230 / 03-810230
www.truenorth-yachting.com

Issue No. 126 I July 2024

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الدفاع الوطني اللبناني

STRATEGIC REALITIES AND CHALLENGES IN THE ARMED FORCES:
A Comparative Analysis between the Lebanese, US and UK Armed Forces

THE CROSSROADS OF CRISIS:
Terrorism, Refugees, and Public Policy in Lebanon